

مجلة مركز التخطيط الفلسطيني



تصدر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

يناير 2021

السنة الثامنة عشر – العدد 58-59

رئيس التحرير

أ. عاطف المسلمي

هيئة التحرير

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. مطيع بسيسو

أ. زهير عكاشة

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

د. غادة حجازي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنها في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء
الدائرة.

المحتويات

دراسات

- 5 البروتستانتية وصناعة المشروع الصهيوني نحو إختراق مفاهيمي تأصيلي للقضية الفلسطينية د. عماد مخمير
- 37 تعزيز جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس - رؤية استشرافية.. د. محمود عساف
- 89 الدوافع الإسرائيلية للتطبيع مع الدول العربية..... د. إلهام شمالي
- 116 أزمات الفكر السياسي الغربي الحديث وأثرها على العلاقات الدولية..... أ. يحيى قاعود

تقارير

- 149 الدور الأمريكي في عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وساطة أم أنحياز د. خالد شعبان
- 165 أحزاب الوسط في إسرائيل - سرعة في التلاشي..... أ. عاطف المسلمي
- 168 تطور الإطار القانوني الناظم للانتخابات العامة في فلسطين..... أ. محمد التلباني
- 210 مسار التطبيع وأثره على القضية الفلسطينية..... د. رائد نجم

ترجمات

236 أ.زهير عكاشة أنظمة الحكم الخليجية قد لا تعارض الضم لكنها تساعد في تحقيقه.

مراجعات

242 أ.عبد الجبار قاعود خصخصة الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

دراسات

البروتستانتية وصناعة المشروع الصهيوني نحو إختراق مفاهيمي تأسيلي للقضية الفلسطينية

د. عماد مصباح محمد مخيمر*

هذه الدراسة لا تستهدف المس بأي من الديانات والمعتقدات السماوية أو النتاج الفكري الإنساني، فنحن نحترم ونقدر كل الديانات والمعتقدات السماوية، ونقبل بالتباين والإختلاف في الفكر الإنساني ...

إن ما نحاول إبرازه هو الإستخدام المنحرف للدين الذي ينتج ظواهر خطيرة على البشرية جمعاء، ويشكل انتهاكاً للقيم الإنسانية وللقانون الدولي، من خلال بروز ظواهر مدمرة كالعنصرية وجرائم الإبادة العرقية والإرهاب بأشكاله كافة ...

ملخص الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيس تمحور حول إذا ما كان المشروع الصهيوني أداة لتنفيذ أهداف المذهب البروتستانتية الدينية

* دكتوراه علوم سياسية (جامعة تونس - المنار)

والسياسية، وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى محورين: الأول تناول مرتكزات وسياقات صناعة المشروع الصهيوني، والثاني تناول الإختراق المفاهيمي للقضية الفلسطينية بإبراز الإنحراف الإعتقادي الديني البروتستانتي والصهيوني الذي أنتج هذه القضية، وذلك في إطار منهجية تنتمي إلى الفلسفة السياسية وخاصة فلسفة التاريخ، كإطار بحثي لهذه الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن البروتستانتيّة إستتدت في صناعتها للمشروع الصهيوني وإقامته في فلسطين إلى فكرة دينية إنطلقت من التفسير البروتستانتي للتوراة، وخاصة فيما يتعلق بفكرة المجيء الثاني للمسيح وإشتراطات هذا المجيء وارتباطه المباشر بفلسطين، إضافة إلى تحقيق الأهداف الإستعمارية في المشرق العربي والمتعلقة بالدول التي تبنت هذه الفكرة وعلى رأسها بريطانيا.

توطئة

تتخذ القضية الفلسطينية موقعها كأبرز القضايا السياسية المعاصرة تشابكاً والتباساً، فالقضية الفلسطينية تتطوي على كافة الأبعاد التي يمكن تحييط بأي قضية أو مسألة سياسية، حيث هناك البعد التاريخي الديني، البعد السياسي، البعد الثقافي. وهذا التشابك في الأبعاد المحيطة بالقضية الفلسطينية فرض إلتباساً جعل منها قضية لا تخضع للمعايير التقليدية في حل الصراعات الدولية.

يستند المشروع الصهيوني في روايته التي تدعي الحق في فلسطين إلى دعاوى دينية، هذه الدعاوى إنطلقت من موروث ديني حاول أن يصطنع أحداثاً تاريخية في إطار في محاولته صنع صيرورة تاريخية تؤكد صدق روايته. وارتكز المشروع الصهيوني في بداياته في نهايات القرن

التاسع عشر إلى الدعم والمساندة الأوروبية، حيث أن أوروبا في دعمها للمشروع الصهيوني كانت تهدف إلى الخلاص من اليهود لما كانوا يؤمنون به بأن اليهود يلعبون دوراً في تفسخ المجتمع الأوروبي، وهذا المبرر كان واضحاً في منطق الواقعية السياسية الذي تمارسه أوروبا، ولكن هناك مبرر آخر قد يكون أكثر أهمية بسبب حالة التلاقي مع الفكرة الدينية التي انطلق منها المشروع الصهيوني، فالمذهب البروتستانتي الذي كان سائداً وقتها كان يستند إلى التوراة أكثر من إستناده إلى الإنجيل في تعامله مع الرواية الدينية التاريخية، وخاصة فيما يتعلق بفكرة الخلاص وإشترطات المجيء الثاني للسيد المسيح، الأمر الذي خلق علاقة جدلية نفعية ما بين المذهب البروتستانتي والمشروع الصهيوني.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: هذه الدراسة هي مساهمة في خلق إطار نظري تأصيلي للقضية الفلسطينية، من خلال البحث في مرتكزاتها الأساس، وذلك من خلال وضع إطار نظري يفسر طبيعة العلاقة بين المشروع الصهيوني والمذهب البروتستانتي، هو ما لم يتم تناوله بالقدر العميق من قبل الباحثين في الشأن الفلسطيني. إضافة إلى أن هذه الدراسة ستستخدم منهجية تفرض التعمق في تفسير الظواهر السياسية والتاريخية بشكل يساعد على الإلمام في ماهية ودوافع هذه الظواهر.

الأهمية العملية: مساعدة متخذي وصانعي القرار السياسي الفلسطيني والعربي في إدارة الصراع بعقلانية تستند إلى حقائق تاريخية مع القدرة على اختيار أدوات وآليات إدارة الصراع، بعيداً عن الروايات الدينية التوراتية والتلمودية المختلفة التي لا أساس عقلائي لها.

أهداف الدراسة: إضافة إلى الكشف عن مرتكزات وسياقات صناعة المشروع الصهيوني، وتبيان الدور الذي لعبته البروتستانتية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في صناعة وديمومة المشروع الصهيونية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى خلق إطار يستند إلى المنهجية العلمية والعقلانية التاريخية في عملية الوعي بطبيعة الصراع وسياقات بروز القضية الفلسطينية، إضافة إلى تزويد المكتبة والقارئ العربي بمادة علمية منهجية تساهم في الفهم الصحيح للقضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الفلسفي في جانبه السياسي، حيث أنها ذلك الفرع من فروع الفلسفة الذي يركز بحثه حول اكتشاف الحكمة والحقيقة المتعلقة بالمبادئ الأصولية للحياة السياسية⁽¹⁾. إن سياقات صناعة المشروع الصهيوني تمتد عبر مراحل متعددة من التاريخ وحيث أن هذه الدراسة تبحث في الجذور التاريخية، بهدف التأسيس الفكري العقلاني لهذه السياقات، وصولاً إلى الإختراق المفاهيمي تفكيراً لإلتباس وتشابك القضية الفلسطينية، يكون لزاماً للإستناد إلى منهجية مناسبة لطبيعة هذه الدراسة وهو المنهج الفلسفي الذي من ضمن قضاياها البحث في فلسفة التاريخ.

إشكالية الدراسة: المذهب البروتستانتية والمشروع الصهيوني والقضية الفلسطينية، هي ثلاثية تتصف بالتشابك والغموض والإلتباس، هذه العلاقة بين هذه الثلاثية تفرض التعمق في تفسيرها، تعمق يستند على العقلانية، وتفسير الأحداث التاريخية وتفكيك الروايات الدينية المستند إليها

(1) علوش، نور الدين: تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة : من هابرماس إلى نانسي فرايزر، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية، العددان 26-27، بيروت، ربيع - صيف 2014، ص 78.

المذهب البروتستانتي في دعمه للمشروع الصهيوني، وعليه فإن هذه الدراسة تتطرق من تساؤل رئيس: **هل كان المشروع الصهيوني في فلسطين أداة لتنفيذ أهداف المذهب البروتستانتي الدينية والسياسية؟** وللإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة سيتم تقسيمها إلى محورين، الأول بعنوان: مرتكزات وسياقات صناعة المشروع الصهيوني. والثاني بعنوان: نحو إختراق مفاهيمي للقضية الفلسطينية.

المحور الأول: مرتكزات صناعة المشروع الصهيوني

تظل مسألة الوقوف على مرتكزات صنع ظاهرة أو حدث هامة لمعرفة بواعث هذه الصناعة، والمشروع الصهيوني يخضع لما سبق، ومن أجل تفسير بواعث ومبررات هذا المشروع واشتراطات تحقيقه، لابد من الرجوع إلى مكانة فلسطين في العقيدة اليهودية والمسيحية ومن ثم البحث عميقاً في السياقات التاريخية لصناعة المشروع الصهيوني، وتفكيك هذه السياقات وخاصة ارتباطها بالبروتستانتية المسيحية، لكي يتم التوصل إلى أهداف ومبررات هذا المشروع، والذي ينطلق من روايات دينية كانت هي الإطار الذي استند إليه صانعوه في أوروبا، وخاصة من يتبنون المذهب البروتستانتي.

أولاً: فلسطين في العقيدة اليهودية والبروتستانتية المسيحية

تأتي فلسطين في مركز هذه الأفكار الدينية المرتبطة بالمذهب البروتستانتي، علاوة على إرتباطها بالتوراة والتلمود اليهودي، كون أن فلسطين كمكان جغرافي لتجمع اليهود فيها كأحد إشتراطات المجيء الثاني للمسيح، إضافة إلى إدعاء اليهود بوجود هيكلم المزعوم في فلسطين، والوعد الإلهي في تلمودهم بأحقيتهم في أرض فلسطين كونهم أبناء النبي إبراهيم (عليه السلام)، الأمر الذي يعد مدعاة لغياب العقلانية في إدعاء

حق نتاج وعد إلهي تمت صياغته في تلمود تمت كتابته في فترة تاريخية وفقاً لأهواء شخصية ومصالح لليهود.

خطاب الدراسات التوراتية يعلن أنه بقي بعيداً عن الوضع السياسي الحالي، واستمر في إنكار الزمان والمكان على الفلسطينيين مهما طالبوا بحقهم في الماضي. وهذا الخطاب التوراتي قد أعطى الزمان والمكان الجغرافي لإسرائيل فقط، أما الكنعانيون والفلسطينيون من سكان البلاد الأصليين، فيمكن أن تعيش في هذا الزمان والمكان ولكن حسب الظروف التي تملئها إسرائيل (2). إن الإدعاء بعلوية التوراة على كل المعطيات العقلانية - التاريخية يوطر الفكرة الصهيونية في مجالها كمشروع لا يخضع للمعايير الناظمة لطبيعة تشكل الأمم والشعوب، فالتوراة جعلت من اليهود شعباً فوق مستوى الشعوب، ولهم وحدهم الحق في الماضي والحاضر والمستقبل والجغرافيا.

يعد كتاب التلمود عند اليهود جزءاً من أحكام الديانة اليهودية، والتلمود معناه التعاليم أو التفسير، وهو مجموعة الشرائع اليهودية التي نقلها الأحرار اليهود شرحاً وتفسيراً للتوراة، ويقسم التلمود إلى قسمين "المشنة" وهي النص و"الجمارا" وهي التفسير، والتلمود هو الإسم الجامع للمشنة والجمارا معاً. ويعتبر أكثر اليهود أن التلمود كتاباً منزلاً ويضعونه في منزلة التوراة، ويرون أن الله أعطى موسى التوراة على طور سيناء مدونة، ولكنه أرسل على يده التلمود شفاهاً (3). إن مكانة التلمود عند اليهود تحمل في ذاتها التفسير لماهية المشروع الصهيوني، فالتلمود هي النص للتوراة

(2) وايتلام، كيث: إختلاق إسرائيل القديمة - إسكات التاريخ الفلسطيني، ت: سحر الهندي، عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 1999، ص 73.

(3) سوسة، أحمد: أبحاث في اليهودية والصهيونية، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ط 1، 2003، ص 7.

والتفسير لها في آن، وهو الناظم للفكر اليهودي الديني، والذي هو أساس الفكرة الصهيونية التي تم صياغتها في نهايات القرن التاسع عشر، على الرغم بأن هذا التلمود وضع في مراحل زمنية متعددة ولم يأت دفعة واحدة (4)، الأمر الذي يمكن تفسيره على أنه خاضع للتشكيك في صحته.

لقد أدعى اليهود معرفتهم بالوحي الذي يتناول القوى الباطنية للأرض والسماء، وقد انصرفوا للبحث عن السر الإلهي فيما يتعلق بمصير الإنسان، وكانوا فوق ذلك يبحثون عن معرفة العلامات التي تتبئ بظهور المسيح اليهودي التي تنقذ "الشعب المختار" من الآلام التي يعانيها، وهذه هي عقيدة "المسيح المنتظر" التي انبثقت من عقيدة السيادة والإمتياز للشعب اليهودي (5). تحمل الفقرة السابقة الأساس الذي استندت إليها البروتستانتية في صناعتها ودعمها للمشروع الصهيوني، فالإدعاء اليهودي بمعرفتهم بالقوى الباطنية للأرض والسماء، كان الأساس لمذهب البروتستانتية وخاصة فيما يتعلق بقضية المجيء الثاني للسيد المسيح فاليهود كانوا يبحثون عن مسيحيهم اليهودي الذي يخلصهم من كراهية العالم والآلام التي يعانونها كما يدعون، وإنطلاقاً من تميزهم وسيادتهم فإن الرب - في إعتقادهم - سيرسل لهم مخلصهم ممثلاً في المسيح، في حين أن البروتستانتية تنظر مسيحتها في مجيئه الثاني ليكون خلاص للعالم.

(4) تمت كتابة التلمود على يد عدد ممن يسمون بالريانيين اليهود:

- "التنائيم" في فلسطين من 10 إلى 219م.
- "الأورائيم" في فلسطين والعراق من 219 إلى 500م.
- "السبورائيم" في العراق من 500 إلى 588م.
- "الغاؤونيم" في العراق من 588 إلى 1030م. (المصدر السابق، ص 10).

(5) المرجع السابق، ص 13.

تعتبر البروتستانتية نموذجاً لثورة أصولية، بمعنى القيام بعودة إلى الأصول وإلى مصادر السلطة الإلهية المنزلة في النصوص المقدسة، وهذه الثورة الدينية تعاود إكتشاف العهد القديم (التوراة)، فتقرأه أحياناً قراءة حرفية، وتُحيي الآمال الأخروية بالأرض الموعودة وبعودة المسيح⁽⁶⁾. تحمل هذه الفقرة مرتكزات المذهب البروتستانتية، أولها الإستناد الحرفي إلى النص المقدس، بمعنى تغييب العقل في تناوله لهذه النصوص. ثاني هذه المرتكزات الإستناد إلى المصدر الإلهي للسلطة بمعنى أن الأصل في السلطة الدنيوية هو إلهي الأمر الذي يبرر أي استيلاء على أراض الغير. ثالث هذه المرتكزات اعتبار العهد القديم هو المصدر الأساس للرواية التاريخية والمستقبلية بتحديد الأرض الموعودة ممثلة في فلسطين تاريخياً، أما مستقبلياً فحدد إشتراطات المجيء الثاني للسيد المسيح.

ثانياً: صناعة المشروع الصهيوني

من المتعارف عليه أن دراسة وتفكيك السياقات المحيطة بصناعة أي حدث أو ظاهرة تاريخية يشكل مفصلاً هاماً لفهم هذه الظاهرة، والمشروع الصهيوني بخصائصه ومرتكزاته ودوافعه يخضع لذلك، حيث أن هذا المشروع اتصف بمرتكزاته الدينية ودوافعه العنصرية وأدواته العنيفة، بما يعني أن هناك ضرورة للبحث في هذه المرتكزات الدينية في سياقاتها التاريخية والمكانية المحيطة بها.

تركز انتشار عقيدة الخلاص في بريطانيا في نهاية القرن السادس عشر، على يد عالم اللاهوت اليهودي " توماس برايتمان " (1562-1607م) الذي تكلم في كتاب له عن البعث اليهودي من خلال عودة

(⁶) قرم، جورج: المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، ت: خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2007، ص 279-280.

اليهود إلى فلسطين، هذا الطرح تأثر به الكثير من أتباعه ومنهم البرلماني الإنجليزي القانوني " هنري فنش " والذي بدوره نشر كتابه " البعث العالمي الكبير"، في العام 1621، وقد جاء فيه " ليس اليهود قلة مبعثرة، بل أنهم أمة. ستعود أمة اليهود إلى وطنها، وستعمر زوايا الأرض، وسيعيش اليهود بسلام في وطنهم إلى الأبد"⁽⁷⁾. إن التأسيس للمشروع الصهيوني دينياً وفكرياً بدأ في بريطانيا منذ ما بعد منتصف القرن السادس عشر إلى بدايات القرن السابع عشر، وهذه الفترة الزمنية كانت كافية لقيام بريطانيا بمنح الحركة الصهيونية وعد بلفور في بدايات القرن العشرين، هذا الوعد الذي كان تمفصل تاريخي لانتقال الفكرة الصهيونية من طور النظرية إلى مرحلة التطبيق في ظل حاضنته من الأفكار البروتستانتية ذات العمق التوراتي.

ومن خلال طرح هذه الأفكار أصبحت فكرة عودة اليهود إلى فلسطين شائعة في إنجلترا. وارتبطت هذه الفكرة بالفكر البروتستانتية الذي يعتقد أن عودة اليهود إلى فلسطين هو المقدمة الحتمية لعودة المسيح تبعاً لنبوءات الفكر الديني اليهودي. وتطورت هذه الفكرة عام 1649 إلى إرسال استرحام للحكومة الإنجليزية جاء فيه " ليكن شعب إنجلترا وسكان الأراضي المنخفضة، من يحمل أبناء وبنات إسرائيل على سفنهم إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم إبراهيم وإسحق ويعقوب لتكون إرثهم الأبدية " ⁽⁸⁾. لقد أصبحت مسألة اليهود أشبه بوجودان جمعي لمن يعتقدون المذهب البروتستانتية في بريطانيا، بل أصبحت مهمة تسهيل عودتهم إلى فلسطين واجباً دينياً يستدعي تنفيذه تحقيقاً لعودة المسيح، وهنا تكمن خطورة عملية المعرفة الموجهة والتأثير

(7) الهلول، جبر: قراءة في المراحل التأسيسية للمشروع اليهودي الصهيوني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 41، جامعة بابل، العراق، كانون ثاني / يناير 2018، ص 361.

(8) المرجع السابق، ص 361.

التراكمي الذي امتد لبضعة قرون في أوروبا وخاصة في بريطانيا والتي بدورها جعلت من المسألة اليهودية أولوية دينية ترتبط بالمصلحة القومية.

إن تدين اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية سابقا البروتستانتية العميق وشغفه بالتوراة، هو ما سيفسح المجال أمام بزوغ الصهيونية على الصعيد الدولي. الأمر الذي جعله يقوم بكتابة رسالة - عرفت بوعده بلفور - إلى اللورد روتشيلد، تلك الرسالة التي تولى وايزمان وموظفي وزارة الخارجية البريطانية إعداد نصها، ولفور هو من تولى الدفاع عن وعده في مؤتمر الصلح في باريس عند إدراج المطالب الصهيونية في معاهدة سيفر، ثم في صك الإنتداب التي ستمنحه عصبة الأمم لإنجلترا في فلسطين⁽⁹⁾.

لقد ارتكز بلفور على معتقداته الدينية البروتستانتية في منحه الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا الوعد لم يكن شفهيًا، ولكنه اتخذ خطوات عملية بتكريس المشروع الصهيوني وإخراجه من دائرة الفكرة إلى التنفيذ، حيث قام بتبني المطالب الصهيونية في مؤتمر الصلح في باريس ومنح هذه المطالب الشرعية من خلال إدراجها في معاهدة سيفر، ثم الانتقال إلى تنفيذها بفرض الانتداب من قبل بريطانيا على فلسطين، تمهيداً لإقامة وطن قومي لليهود، كل ذلك يؤشر وبشكل واضح إلى أن المشروع الصهيوني كان صناعة بروتستانتية، ولكن المصنوع كان مدركاً لأهداف صانعيه، الأمر الذي مكنه من التموضع في مكان يمنحه القدرة على التأثير والربط بين وجوده ومصالح صانعيه بأشكالها كافة.

(9) قرم، جورج: أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبنة (تاريخ حداثه غير منجزه)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1990، ص 120.

جاء في العهد القديم أوامر بإبادة سكان أرض كنعان وطردهم. " وإن أبت (مدينة) الصلح وحاربتكم فحاصرهما، فإذا أسقطها الرب إلهكم في أيديكم فاقتلوا جميع نكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة من أسلاب فاغتموها لأنفسكم، وتمتعوا بغنائم أعدائكم التي وهبها الرب إلهكم لكم. هكذا تفعل بكل المدن النائية عنكم التي ليست من مدن الأمم هنا. أما مدن الشعوب التي يهبها الرب إلهكم لكم ميراثاً فلا تستبقوا فيها نسمة حية، بل دمروها عن بكرة أبيها " (تثنية 13/20 - 17)⁽¹⁰⁾. ما سبق يؤسس للأدوات العنيفة المستخدمة في تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، فأرض كنعان هي أرض فلسطين، فالرب يمنح اليهود الحق في إبادة سكان أرض كنعان حتى في حالة استسلامهم، ولم يتوقف الأمر بالقتل على الرجال المقاتلين، ولكن ينسحب على الأطفال والنساء والبهائم بجعلهم أسلاب وغنائم من حقهم التمتع بها، ولم يتوقف الأمر على الأحياء ولكنه امتد إلى المكان نفسه مطالباً بتدميره بشكل تام كون هذه مدن شعوب هي هبة الرب لليهود خاصة. مما يعكس مدى التأسيس العنصري في حاضنته العنيفة اللامعقولة للمشروع الصهيوني.

إن أسطورة العنف الديني جزء من الجهاز المفاهيمي للمجتمعات الغربية، وهي واحدة من الطرق التي تشرعن الأنظمة الليبرالية الاجتماعية وتدعمها باستمرار، وهي منتشرة بدءاً من التصرفات الحكومية الرسمية ووصولاً إلى إفتراضات المواطن البسيط في الشارع. فليس ثمة نزاع أو خلاف حول هذه الأسطورة، ولكن انتشار الأسطورة ومساعدتها في تأسيس السياسات الداخلية والخارجية يعمل أحياناً بطرق غير واعية⁽¹¹⁾. إن التلاقي في الأدوات والأساليب العنيفة بين المشروع الصهيوني وصانعيه في

⁽¹⁰⁾ المسيري، عبد الوهاب: البروتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط 3، 2003، ص 47.

⁽¹¹⁾ كافانو، وليام ت.: أسطورة العنف الديني: الأيديولوجيا العلمانية وجذور الصراع الحديث، ت: أسامة غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2017، ص 292.

أوروبا وخاصة البروتستانت، كان عاملاً هاماً أو هو العامل الأول في التلاقي ما بينهما، الأمر الذي يفسره توحيد المنابع الدينية التي يستقي منها كل منهما، فلا غرابة أن نجد الدعم والإحتضان وانطلاق المشروع الصهيوني في بداياته من أوساط أوروبية قد لا تدين بالديانة اليهودية.

كانت أسطورة العنف الديني إضافة إلى استعمالاتها في صياغة السياسات المحلية، فإنها كانت أيضاً مفيدة في تشكيل وصياغة المواقف تجاه المجتمعات غير الغربية، الأمر الذي يظهر بشكل كبير وصحيح فيما يتعلق بالمجتمعات العربية والمسلمة، حيث يقال دوماً أن هذه المجتمعات تنزع على وجه الخصوص إلى العنف، وتحديداً لأنها لم تتعلم بعد فصل الدين العنيف بطبيعته عن السياسة⁽¹²⁾. بالبحث في مسألة كون فلسطين هي جوهر المشروع الصهيوني، إضافة إلى مكانتها في العهد القديم التي تم اختلاقها، فإن النظرة الأوروبية إلى الآخر والخاصة بالشعوب العربية المسلمة كشعوب جاهلة تتسم بالعنف، تبرر استخدام العنف انطلاقاً من أسطورة العنف الديني التي تعتقها أوروبا، الأمر الذي يحمل تفسيراً هو الآخر في تفسير الطبيعة العنيفة غير العقلانية في تعامل الغرب مع الشعب الفلسطيني.

ولكن هل كانت نظرة أوروبا إلى اليهود وخاصة الكاثوليك تطابق نظرة البروتستانت، إن الوقوف على هذه النظرة قد يساعد في تفكيك سياقات صناعة المشروع الصهيوني، ولكن بطريقة تختلف في منطلقاتها عن تلك التي تميز البروتستانتية، ولكن أي الحال فإن الكاثوليك والبروتستانت تلاقوا في مسألة صناعة المشروع الصهيوني رغم إختلاف المبررات والمنطلقات.

(12) المرجع السابق، ص 311.

إن بغض وإحتقار اليهودي هي مسألة قديمة العهد في أوروبا، وهذه البغضاء إكتسبت في القرن التاسع عشر بعداً متفجراً، بإعتبار اليهودي بمثابة الجسم الغريب على العرق أو الأمة القومية، والنظر لليهودي على أنه العميل الإقتصادي المخرب، مما يسرع في تفكك بنى المجتمع، سواء كان رأسمالياً إستغلالياً في نظر الإشتراكيين، أم كان منظرراً للإشتراكية خطيراً، أو مناظلاً في سبيل نصرته القضية الشيوعية، في نظر البورجوازيين والليبراليين⁽¹³⁾. إن هذه النظرة التي تتسم بالبغض والإحتقار لليهود والتعامل معهم على أنهم عامل مفكك ومخرب للمجتمع الأوروبي، كان دافعاً إلى العمل على التخلص من اليهود، وكان الحل بخلق وصناعة كيانية صهيونية في أرض فلسطين، حيث إن فلسطين خاضعة للنظرة الأوروبية اللاعقلانية، وبالتالي فإن الوازع الأخلاقي مبرر في النظرة الأوروبية الغربية تجاه أهل فلسطين، بحرمانهم من أرضهم وحقوقهم الدينية والتاريخية والوطنية والسياسية وهويتهم القومية.

ورغم ذلك جاء تأسيس دولة إسرائيل في نظر الأوروبيين عملية بطولية تبعث الحياة في عالم العهد القديم مع كونها من عمليات الحداثة السياسية الأوروبية، التي تختزن في نفسها كل تناقضات الفكر الأوروبي، وهذيان كتابة التاريخ للمغامرة البشرية في سياق تاريخوية مطلقة العنان دون ضوابط العقل، في موازاة التوهم بمثالية أعلى في العودة إلى المجتمع العضوي المعتمد على العرق أو الدين، واستعمار فلسطين بوصفها ملحمة جديدة حديثة تحيي الزمن البطولي التخيلي الذي يقول به العهد القديم⁽¹⁴⁾.

(13) قرم، جورج: تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ت: رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2011، ص 294-295.

(14) المرجع السابق، ص 114.

إن سياقات صناعة المشروع الصهيوني في القرن التاسع عشر تمهيداً لتأسيس (إسرائيل) يخضع لإعتبارات عدة، أولها المرتبط بإعادة قيم البطولة في أوروبا إلى إعتبارات ومعايير العهد القديم وهو ما نادى به البروتستانتية، ثانيها ويرتبط بعملية بعث الأصالة المستندة إلى العهد القديم إلى عملية الحداثة الأوروبية في محاولة للقفز على كل التناقضات اللاعقلانية التي كانت تضرب أوروبا، ثالثها وهم العودة اللاعقلانية إلى مثالية لخلق مجتمع جديد تعتمد على عنصري العرق والدين في تأسيس لعنصرية تميز أوروبا لوحدها، رابعها الربط ما بين استعمار فلسطين والزمن البطولي التخيلي في العهد القديم إنطلاقاً إلى محاولة أوروبا سيادة العالم وتنامي في ظل الظاهرة الإستعمارية.

من المثير للدهشة أن الأيديولوجية الصهيونية نبتت في تربة غير يهودية، ثم تحددت معالمها الأساسية في منتصف القرن التاسع عشر على يد مفكرين صهاينة غير يهود يكونون كراهية عميقة لليهود، ثم تبنته بعض القيادات اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر. ففي بدايات القرن السابع عشر ظهر ضرب غير اليهودية أطلق عليها مسمى صهيونية الأغيار أو الصهيونية المسيحية، وهي حركة الإسترجاع للمسيحية التي كانت تطالب بإعادة اليهود إلى "أرضهم الأم" ⁽¹⁵⁾. هذه الفقرة السابقة تحمل في ذاتها التفسير للعلاقة ما بين البروتستانتية والمشروع الصهيوني، فالأيديولوجية الصهيونية انطلقت من حاضنة غير يهودية، تتصف بالكراهية لليهود، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه الحاضنة وتحقيقاً لرؤاها الأيديولوجية والدينية والإستعمارية عملت على تجسيد هذه الأيديولوجية من خلال مشروع تكون ذروته تأسيس (إسرائيل) في فلسطين، إلا الذي يمكن خلاله الإشارة

(15) المسيري، عبد الوهاب: البروتوكولات واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

إلى أن المشروع الصهيوني كان أداة في يد أطراف على رأسها البروتستانتية لتحقيق أهدافها الخاصة.

إن الحركات الإسترجاعية للمسيحية في أوروبا وخاصة في الدول البروتستانتية، انتعشت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عصر التجارة والإكتشافات الجغرافية، وعصر الإستعمار المركنتالي، ثم وصلت إلى ذروتها في القرن التاسع عشر، عصر الإمبريالية. وقد شهد عصر الإمبريالية تزايد الحمى الإسترجاعية وخصوصاً في إنجلترا، بسبب ظهور المسألة الشرقية والمطامع الأوروبية في وراثة الإمبراطورية العثمانية⁽¹⁶⁾. إن الربط ما بين الأفكار الدينية والحركة الإستعمارية والإمبريالية، وخاصة في الدول البروتستانتية، فهي مسألة تفسر الدور الذي لعبته البروتستانتية في صناعة وتحقيق المشروع الصهيوني، حيث أن البروتستانتية وخاصة في بريطانيا ترغب في استرجاع المسيحية في أوروبا استناداً إلى العهد القديم، بالتوازي مع تفتي الظاهرة الاستعمارية والإمبريالية الموجهة ناحية الشرق لوراثة الخلافة العثمانية المسيطرة على المشرق العربي ومن ضمنه فلسطين، لذلك عملت بريطانيا على تحقيق أهدافها الدينية والإستعمارية بخلق كيانية صهيونية في أرض فلسطين، والتي لها مكانتها الهامة في العهد القديم، وترتبط بالمجيء الثاني للسيد المسيح وإشترطات هذا المجيء حسب قناعات البروتستانتية.

المحور الثاني: نحو اختراق مفاهيمي للقضية الفلسطينية

يظل المفهوم في طبيعة تموضعه في وجدان الشعوب وآليات التعاطي به محدداً أساسياً لصناعة اللحظات التاريخية لهذه الشعوب،

(16) المرجع السابق، ص 93.

والشعب الفلسطيني يمر بلحظة تاريخية فارقة وهو بحاجة لإحداث ثورة مفاهيمية تؤدي إلى إختراق بخصائص قادرة على مواجهة واقع بمرتكزاته وتشابكاته. لذا من الأهمية بمكان الكشف المفاهيمي العقلاني عن تلك الإنحرافات الدينية - الفكرية التي أنتجت الفكرة الصهيونية وجسدتها مشروعاً عنصرياً وجه تهديداً وجودياً مباشراً لفلسطين تاريخاً وأرضاً وشعباً وهوية.

أولاً: القضية الفلسطينية نتاج اعتقادات منحرفة

تعد مسألة الانحراف الديني - الفكري من القضايا التي تؤشر إلى ولادة مشاريع متناقضة وصيرورة التاريخ، فالكشف عن هذا الإنحراف وتفكيكه بشكل عقلاني - تاريخاني، مطلوب لإحداث الإختراق المفاهيمي من جهة، والقيام بعملية التأسيس العقلاني الدالة إلى التناقض مع صيرورة التاريخ لهذه المشاريع من جهة أخرى. والمشروع الصهيوني يخضع في سياقات صناعته لدائرة الإنحراف، واتسعت دائرة الإنحراف هذه لتتجاوز مسألة الصناعة وتتسع لتشمل الدعم والمساندة والتضامن وخاصة من قبل بريطانيا في مرحلة التأسيس والصناعة، ولاحقاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ضمان البقاء والديمومة، وخاصة أنها تتميز بتموضع خاص للدين في نظامها المجتمعي والسياسي.

يقول هابرماس " إن إعادة التكوينات المقنعة قد علمتني حول الأسس والموضوعات التي حركت هوركهaimer يبحث لدى شوبنهاور عن النصيحة حول مسائل دين يمكنه أن يحقق الحنين نحو العدالة المكتملة. كان هوركهaimer بالتالي يولي إهتماماً لأطروحات اليهودية والمسيحية، على أن إهتمامه بالإله كان أقل من إهتمامه بالقوة

الغافرة للإرادة الإلهية. بمعنى أن الظلم الذي يقع على المخلوق البائس لا ينبغي أن يكون بمثابة الكلمة الأخيرة" (17).

نستخلص من قول هابرماس أن المسألة الأساسية للدين هو تحقيق العدالة المكتملة، وكل مسألة خارج ذلك هو انحراف عن حقيقة الدين، ومن خلال تناوله لهوركهايمر رأي أن الأخير طغى إهتمامه بالطرح اليهودي والمسيحي لمسألة الدين، فهو يهتم بالإله بدرجة أكبر من القوة الغافرة للإله، وهذا يعني أن الظلم الذي يقع على المخلوق معدوم القوة لا ينبغي أن يكون إشارة على انحراف عن الدين، على الرغم من أن ذلك يتعارض مع المسألة الأساسية للدين في تحقيق العدالة، فكيف الحال إذا وقع هذا الظلم على شعب بأكمله وطرده من أرضه ومورست بحقه كافة أشكال التجاهل والعنصرية والظلم والإستلاب، كل ذلك في إطار من الإدعاءات الدينية؟

جاءت البروتستانتية لتخفف وتبسط من البناء المعقد للاهوت الكاثوليكي الذي يجعل من كنيسة روما المصدر الوحيد لتأويل الوحي المسيحي وما ينجم عنه من السيادة السياسية، لذا فليس من المستغرب ما يحدث اليوم من تجلي الاستعانة بالديني، التي تمارسها الولايات المتحدة عبر عودة أصولية إلى الينايبع عبر تجديد وقراءة حرفية للعهد القديم، ما يسمح لليهودية التي أصبحت مركز إشعاع تكونه دولة إسرائيل، بإستعادة مكانتها المفقودة في التاريخ حسب تصورها الديني (18). في إطار ما سبق تنطلق الولايات المتحدة في دعمها ومساندتها للمشروع الصهيوني ونتاجه دولة (إسرائيل) من منطلقات دينية في جانب، ومنطلقات سياسية تخضع للمصلحة القومية في جانب آخر، والولايات المتحدة تخضع في رؤيتها

(17) هابرماس، بورغن: الدين والعقلانية - نصوص وسياقات، ت: حسن صقر، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية - سوريا، ط 1، 2016، ص 153-154.

(18) قرم، جورج: المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 280.

الدينية للمذهب البروتستانتي، والذي جاء ليجعل من اليهود مرتكز لعقيدة يستند إليها، ويجعل من إستعادة اليهود لمكانتهم التاريخية مهمة دينية - سياسية للولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن البروتستانتية مذهب مسيحي، إلا أن مرجعيتها يهودي أكثر منه مسيحي، الأمر الذي يعكس انحراف ديني، نتج عنه انحراف عقائدي شكل أساساً لدعم المشروع الصهيوني وضمان بقاؤه وإستمراريته.

تجسدت الروايات الكبرى التي يسردها العهد القديم بقوة في المذهب البروتستانتي، وقد اقترح بعض المؤرخين الأمريكيين - بحكم افتقارهم إلى التاريخ الطويل يخصهم - بأن يتم تبني تاريخ بني إسرائيل القديماً لتعويض هذا النقص، وقبل هذا تناول البروتستانت الإنجليز الأوائل تاريخ بني إسرائيل الأوائل باعتباره نوعاً من ما قبل التاريخ الإنجليزي، والذي هو أقرب إليهم من تاريخ إنجلترا كبلد كاثوليكي، الأمر الذي جسده ديفيد لويد جورج - رئيس الحكومة البريطانية التي أصدرت وعد بلفور - بالقول بأنه ربما كان يعرف عن ملوك بني إسرائيل أكثر مما يعرف عن ملوك بريطانيا (19). إن الإقتراح من قبل بعض المؤرخين الأمريكيين بتبني تاريخ بني إسرائيل لهذا دلالة على عمق انحراف الاعتقاد الديني، فتاريخ الأمم يعبر عن صيرورة تاريخية شاملة للدين والثقافة والهوية، ولكن القول بتبني تاريخ ديني لأمة أخرى تدين بديانة أخرى، لهو دليل لا يدحض على مدى الانحراف الديني وهشاشة صيرورتها التاريخية وضعف ترابط حلقاتها، فإذا كان هذا هو حال الولايات المتحدة التي تعد الحاضنة الحالية الأعمق للمشروع الصهيوني، فإن حال الصانع الأساس لهذا المشروع لا يختلف،

(19) لونغلي، كليفورد: الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، الجزء الأول، ت: قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 1، 2003، ص 40.

فالبروتستانت الإنجليز يعتبرون أن التاريخ اليهودي يمتلك علوية وأصالة في مواجهة التاريخ البريطاني، الأمر الذي يشير إلى انحراف عقائدي ديني أثمر عن صناعة المشروع الصهيوني، وبروز القضية الفلسطينية.

يقول كليفورد لونجلي في وصفه للبروتستانت الإنجليز " الاعتقاد الإنجليزي بأن أمتهم اختارها الرب، هذه الأمة المختارة التي ورثت مهمة إسرائيل القديمة وهي نشر الحضارة البروتستانتية في أركان الدنيا الأربعة، وأولئك الذين قاوموا إنما يقاومون إرادة الرب، ويمكن إزاحتهم أو استئصالهم⁽²⁰⁾. إن حالة التماهي ما بين البروتستانتية وإسرائيل القديمة، تحكمها سمات مشتركة وهي إختيار الرب للأمة اليهودية في نشر الحضارة البروتستانتية قديماً، واختياره للأمة الإنجليزية كوريثة لمهمة إسرائيل القديمة، وهذا يدل على الانحراف العقائدي الديني المستند إليه في صناعة المشروع الصهيوني، واستمر هذا الانحراف في منحنى آخر، حيث تم الربط من بين مهمة نشر الحضارة البروتستانتية وإرادة الرب، الأمر الذي يتيح لهم استخدام القوة الوحشية النافية والمستأصلة للآخر الذي يفكر في مقاومة هذه المهمة، مما يفسر العنصرية الإقصائية والإقتلاعية والوحشية التي أسست للمشروع الصهيوني في أرض فلسطين.

مع بدايات القرن العشرين، عندما ظهر مصطلح الدين في القانون الأمريكي، كان يتم اعتباره قوة موحدة، واعتبر الدين أحد القوى الرئيسية التي تربط المجتمع المتمدن بعضه ببعض. لقد كانت الدولة والكنيسة مؤسستين منفصلتين، ولكن الدين لم يكن منفصلاً عن الحياة الثقافية أو السياسية للأمة نظراً لحقيقة التأسيس البروتستانتية⁽²¹⁾. تكشف مسألة

⁽²⁰⁾ المرجع السابق، ص 6.

⁽²¹⁾ كافانو، وليام ت.: أسطورة العنف الديني: الأيديولوجيا العلمانية وجذور الصراع الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 293.

اعتبار الدين في الولايات المتحدة أساس قوي للربط المجتمعي، عن مسألة تمثلت بأنه على الرغم من اتخاذ المظهر الليبرالي في النظام السياسي بالفصل بين الدولة والسياسة، إلا أن الحقيقة تجلت في شكلية هذا الفصل بعدم حيادية الدولة في مسألة الدين، وهذا يعني أن المنبع الأساس للقيم الثقافية في المجتمع الأمريكي هو الدين، فالتأسيس البروتستانتية يفرض ذلك بجعل الدين إطاراً جامعاً لهذه الثقافة، والثقافة بدورها تنتج القيم التي تحدد العلاقات التفاعلية داخل المجتمع، والتي هي أيضاً بدورها - أي القيم - تعتبر التجسيد للقانون. المحصلة يلعب المذهب البروتستانتية - دوراً أساساً في المجتمع الأمريكي، وبالتالي فإن السياسة الأمريكية تكون بدورها خاضعة لذلك، مما يفسر الدور الأمريكي في المحافظة على استمرارية المشروع الصهيوني، بالدعم المطلق لنتاجه المتمثل بدولة إسرائيل.

يقول جورج واشنطن في حفل تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة " ليس هناك شعب يمكن أن يعترف ويحب يد الرب الخفية التي توجه شعوب العالم أكثر من شعب الولايات المتحدة ". أما جورج بوش فيقول في حفل تنصيبه رئيساً " الأمريكيون كرماء وأقوياء ومحترمون، ليس لأننا نؤمن بأنفسنا ولكن لأننا نحمل إيماناً بما يتعدى نواتنا، وحينما نفقد روح المواطنة هذه لا يمكن لأي برنامج حكومي أن يحل محلها، بيد أن تحقيق هدف الرب هو واجبنا " (22). مقولة جورج واشنطن تحمل إنحرافاً إعتقدياً دينياً، فعندما قرر أن شعب الولايات المتحدة هو الأكثر حباً ليد الرب الخفية التي توجه شعوب الأرض، حمل هذا التقرير عنصرية من حيث الجزم المطلق بأنهم الأكثر حباً للرب، هذا وإن حمل في ذاته روحاً دينية، إلا أنه يؤسس لإضفاء نوع من الخصوصية العنصرية لشعب الولايات المتحدة. ويقر جورج بوش بعد مئات السنين بأن الدين هو روح

(22) لونغلي، كليفورد: الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، الجزء الأول، مرجع سبق

وأساس المواطنة الأمريكية، وأن كل السياسات الحكومية لا يمكن أن تحل محله، إضافة إلى أن الواجب للشعب الأمريكي هو تحقيق هدف الرب. ما سبق يؤسس لمدى تغلغل الدين في المجتمع الأمريكي الذي يدين بغالبيته بالمذهب البروتستانتي، وهذا المذهب استند إلى اعتقادات منحرفة في صناعته للمشروع الصهيوني، هذا المشروع الذي جسد هذا الانحراف بعنصريته ووحشيته واحتلاله لأرض شعب فلسطين.

ومن خلال تناول العقيدة الإسترجاعية - والتي هي شأنها شأن العقيدة الألفية - كمرتكز لبيان الانحراف الإعتقادي الديني، فهي تفترض استمراراً كاملاً ووحدة عضوية بين اليهود في الماضي والحاضر والمستقبل، ومن ثم فهي تتكرر التاريخ تماماً. ولكن هذا التقديس لليهود يضمركراً عميقاً لهم ورفضاً شاملاً لوجودهم، كون أن اليهود شعباً (مختاراً)، متمسكاً عضوياً، يرفض الإندماج في الشعوب الأخرى، لذا لا بد من نبذه ونقله إلى مكان آخر (23). إن المجيء الثاني للسيد المسيح من أهم مرتكزات الديانة المسيحية، هذا المجيء له اشتراطاته، هذه الاشتراطات المرتبطة بالكيفية والتوقيت والتفاصيل لهذا المجيء شهدت اختلافات بين المذاهب المسيحية، ولكن يظل أن المذهب البروتستانتي استند في تناوله لهذه الإشتراطات إلى كتاب العهد القديم (التوراة) أكثر ما استند إلى الأناجيل، والعهد القديم هو الكتاب المقدس لليهود الذي وضع في مراحل زمنية متعددة ولم يكتب مرة واحدة وبشكل متكامل، الأمر الذي عند تناوله بعقلانية يدل على غياب التواتر المنطقي، فكل مرحلة من كتابة هذا الكتاب لها سياقاتها التاريخية والثقافية والسياسية، وبالتالي فإن من تناوبوا

(23) المسيري، عبد الوهاب: الأكاذيب الصهيونية من بداية الإستهيطان حتى انتفاضة الأقصى، دار المعارف،

على تدوين هذا الكتاب خضعوا بدورهم لتأثير هذه السياقات، مما يعكس إمكانية كبيرة في أن هذه التدوينات خاضعة للمصالح الآنية للمدوين ورؤاهم الخاصة.

يقول ابن عزرا وهو عالم وناقد يهودي: " لم يكتب موسى سفر التثنية لأنه لم يعبر نهر الأردن، كان سفر موسى مكتوباً على حائط المعبد الذي لم يتجاوز أثني عشر حجراً أي أن السفر كان أصغر بكثير مما هو الآن، قيل في سفر التثنية " وقد كتب موسى التوراة " ولا يمكن أن يقول موسى ذلك إن كان هو كاتبها، في سفر التكوين يعلق الكاتب قائلاً: " كان الكنعانيون في هذه الأرض " مما يدل على أن الوضع تغير وقت تدوين الكاتب هذا السفر أي بعد موت موسى وطرد الكنعانيين، وبذلك لا يكون موسى هو الراوي"⁽²⁴⁾. تحمل هذه الفقرة شهادة عالم يهودي الديانة، هذه الشهادة تناولت وبشكل عقلاني مسألة كتابة أسفار التوراة ومدى صحتها وانتسابها للنبي (موسى)، حيث أن ابن عزرا أكد ومن خلال وقائع منها تاريخية وأخرى عقلانية - منطقية على أن هذه الأسفار تمت كتابتها في زمن لاحق لزمن (موسى)، في إشارة إلى عدم صحة هذه الأسفار.

وقام سبينوزا نفسه بإضافة بعض الملحوظات على ملحوظات ابن عزرا أهمها: " كتابة الأسفار بضمير الغائب وليس بضمير المتكلم، مقارنة موت موسى ولحده والحزن عليه بموت الأنبياء التاليين له، تسمية بعض الأماكن بأسماء مختلفة عما كانت عليه في عصر موسى، استمرار الرواية في الزمان حتى بعد موت موسى، كان موسى يقرأ " سفر العهد " على الشعب مما يدل على أن ما كتبه موسى أقل مما هو عليه الآن، ثم شرح هذا السفر الأول ودون شرحه في سفر " شريعة الله " ثم أضاف عليه يشوع شرحاً آخر. وقد ضاع هذا السفر الذي يجمع بين سفر موسى وسفر يشوع. أما السفر الأصلي فقد أدخل في الأسفار الخمسة الموجودة الآن، ولا يمكن التمييز بينهما "

(24) سبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، ت: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2005، ص 22 - 23.

(25). تحمل هذه الفقرة رؤية سبينوزا بصفته مفكر مختص باللاهوت الديني، وبالتأكيد تكون رؤيته ذات اعتبار، فما أورده من موضوعية عقلانية في تناوله لمدى صحة الأسفار الخمسة والدلائل التي استند إليها في تقييمه لها، لهو دليل على مدى الانحراف الديني الذي أنتج اعتقادات تتسم بالإنحراف بدورها كانت المنبع والحاضنة للمذهب البروتستانتي، هذا المذهب الذي كان بدوره حاضنة للمشروع الصهيوني الذي أدرك بواعث ومنطلقات المذهب البروتستانتي، مما ساهم وبشكل أساس في إنتاج دولة (إسرائيل) في أرض فلسطين.

ثانياً: طريق الخلاص الفلسطيني

الخلاص هو أساس الفكرة التي انطلقت منها البروتستانتية في دعمها ومساندتها ومشاركتها في صناعة المشروع الصهيوني. وكما أن البروتستانتية بحثت عن فكرة خلاصها بالتوازي مع بحث اليهود عن أهدافهم استناداً إلى رواية دينية مختلفة تمنحهم حق التميز في وطن قومي خاص بهم. فإن الشعب الفلسطيني الذي وقع ضحية هذه المعتقدات ويجب عليه البحث عن خلاصه في الحفاظ على وجوده وانتزاع كامل حقوقه التاريخية والقانونية والسياسية والثقافية.

إن استناد القومية إلى مضمون جوهري وحيد يتمثل في كراهية الآخر يضيف على هذه القومية معنى سلبياً للغاية، بدلاً من التأكيد على قيمها وصفاتها المميزة الأساس، وغالباً ما يُعبر عن ذلك باللجوء إلى الخرافات الشاذة غير العقلانية، حيث تمثل الصهيونية مثلاً واضحاً على ذلك، والتي تمثل بدورها - أي الصهيونية - المرحلة الأولى من التجارب

(25) المرجع السابق، ص 23 - 24.

التاريخية الحديثة وأكثرها إثارة للقلق⁽²⁶⁾. لقد استندت الصهيونية في تكوين هويتها على رفض الآخر من خلال تبني خرافة دينية تم إختلاقها وتدوينها في كتب تم إضفاء القدسية عليها، وهذا الرفض للآخر تجسد في إقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وإنكار حقوقه التاريخية في وطنه، ولأن الصهيونية كانت نتاج خرافات لا تتسم بالعقلانية، فإنها تعمل على تبرير وجودها إستناداً إلى حاضنة جسدها البروتستانتية، والتي هي بدورها تتهل من منبع ومصدر يهودي تمثل في العهد القديم أو التوراة المختلفة. إن تعرية الرواية الخرافية الصهيونية وأسس المذهب البروتستانتية هو خطوة أساسية أخرى في طريق الخلاص الفلسطيني.

إن معنى الزمن العنصري في تجربة الإستعمار الصهيوني لأرض فلسطين موضوع محوري، حيث تصور الرواية الصهيونية الزمن في التجربة اليهودية على أنه دينامي وأبدي، في حين فإنها تصوره في التجربة الفلسطينية بأنه فارغ وساكن ومتقطع، علاوة على ذلك يتميز الزمن اليهودي الإسرائيلي من الفلسطيني بتبني طرائق تهدف إلى كبح تدفق الزمن الفلسطيني أو إعاقته أو تأخيرته أو إبقاؤه ساكناً⁽²⁷⁾. إستندت الحركة الصهيونية والبروتستانتية في تجسيد مشروعهما المشترك إلى الحق التاريخي والديني المذكور في العهد القديم، هذا العهد الذي تمت كتابته في مراحل زمنية متعددة، مما يجعل مصداقيته لا أساس عقلائي لها، ولا أدل على ذلك أكثر من تناول الحركة الصهيونية لمعنى الزمن، فالزمن - إذا تعلق

⁽²⁶⁾ كولكو، غابرييل: العالم في أزمة نهاية القرن الأمريكي، ت: عمرو سلام وآخرون، E- kutub Ltd، بريطانيا، ط 1، 2015، ص 154.

⁽²⁷⁾ زريق، إيليا وآخرون: الصهيونية وإدعاءات التمييز عن الكولونيالية الغربية (قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الثاني: الكولونيالية الإستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ط 1 بيروت، 2016، ص 66.

الأمر بهم - متواصل ومتصل الحلقات ومتطور، فالماضي يصنع حاضره ويمهد لمستقبله والعكس ممكن، أما إذا تعلق الأمر بالفلسطينيين فإن الزمن يتصف بالسكون والإنقطاع وبخواء المعنى، الأمر الذي يشكل مدعاة لإكتشاف مدى عنصرية هذه الحركة الطارئة على التاريخ، ومن خلاله يمكن إبراز أن من حق الفلسطيني إدراك ماضيه العقلاني في صناعة حاضرة وإستشراف مستقبله.

إستتدت الحركة الصهيونية في إدعاء حقها في فلسطين إلى وعد بلفور، حيث إدعت بريطانيا أن لليهود صلة تاريخية بفلسطين، وجاء من بعده إعلان قيام دولة إسرائيل مؤكداً حق السيادة الإسرائيلية على فلسطين وفقاً للحق التاريخي، على الرغم من أن حقوق العرب في فلسطين كانت ثابتة بمقتضى نظرية التوارث الدولي، فبمقتضى هذه النظرية حق خلافة الدولة العثمانية بعد انحلالها، كما يمتلكون أيضاً حق السيادة على فلسطين وفقاً للاعترافات الدولية بذلك⁽²⁸⁾. الحق التاريخي للفلسطينيين في فلسطين لا يخضع لقرار من دولة لا صلة لها بفلسطين، سواء من حيث القومية المشتركة أو التاريخ الواحد أو الحدود المشتركة، فالتاريخ يقر بالحق الفلسطيني، وكافة الحفريات والآثار في فلسطين تدل على هذا الحق، وحتى عهدهم القديم نفسه يقول بوجود الكنعانيون العرب في فلسطين، ومن ناحية القانون الدولي فإن فلسطين من حق الفلسطينيين ولا حقوق لليهود فيها. لذا فإن المعركة القانونية والمخطوطات والآثار التاريخية تشكل أساساً آخر للخلاص الفلسطيني.

(28) السيد، محمد إسماعيل علي: مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين - دراسة في إطار القانون الدولي العام، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1975، ص 57 - 58.

يقول إسرائيل شاهاك الأستاذ بالجامعة العبرية " أنشئت دولة إسرائيل في الأصل بأيدي أناس آمنوا بأنه ليس لغير أهل الغرب حقوق، أناس ليس لديهم أي إحساس بأية صورة من صور العدل تجاه غير الغربيين، ثم إنهم يأخذون بتفسيرات للكتاب المقدس تجعلهم يقولون: إننا نستعيد الأرض التي سبق أن استولينا عليها من الكنعانيين، وهذا موقف عنصري تماماً يختلط فيه مركب العظمة الغربي بالعنصرية الصهيونية. وإزداد هذا الاتجاه حدة منذ عام 1974 مع تصاعد الأيديولوجية الروحانية، ومع تزايد المساندة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل" (29). تؤكد هذه الأقوال أن الفكرة الصهيونية انطلقت من أناس غربيين عنصريين - في إشارة إلى البروتستانتين - لا يعترفون بالآخر - في إشارة إلى الفلسطينيين - الذي لا حقوق له، ولا يجب التعامل معه بالعدل، وهم ينطلقون من نصوص للعهد القديم تمنحهم الحق في الإستيلاء على أرض فلسطين تحت الإدعاء بإستعادتها مرة أخرى في تكرار لعملية إستيلاء سابقة من الكنعانيين. إن هذه الكلمات تحمل الإقرار بالحق الفلسطيني، مما يعني ضرورة التفتيش لنفكيك وهم الرواية الصهيونية من الداخل الصهيوني، في إتجاه طريق الخلاص الفلسطيني.

ويقول " هارون ولدافسكي " العالم السياسي اليهودي: " إن إسرائيل من الغرب ومن صنعها وله، سواء أحب الناس ذلك أم لم يحبوه، إنها ليست جزءاً من المحيط الخارجي للغرب ولكنها ليه. إن إسرائيل هي نحن سواء أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ. وحين تتصرف الولايات المتحدة وكأن ليس لها مصلحة أمريكية قومية في إسرائيل فهي بذلك إنما تتخلى عن هويتها الدينية والأخلاقية والسياسية والثقافية" (30). أشار ولدافسكي إلى أن (إسرائيل) هي صناعة الغرب، والصناعة تتطلب الرعاية والحماية والصيانة الدائمة، وموقع (إسرائيل) من الغرب يتصف بالمركزية

(29) رشاد، يوسف: قراءة جديدة لكتاب هنري فورد: اليهودي العالمي وتاريخ سيطرة اليهود على السلطة في أمريكا، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط 1، 2009، ص 116.

(30) الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، ت: أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 1985، ص 278.

الأساسية، بمعنى أن وجودها أساس للحفاظ على المصالح الدينية والقومية لدول الغرب. وان ولدافسكي قاطعاً حين أقر بأن اليوم الذي يأتي لا تكون للولايات المتحدة مصلحة قومية في (إسرائيل)، فهذا يعني أن تتخلى عن هويتها ومقومات وجودها. إن الإدراك والوعي بطبيعة العلاقة بين الغرب (إسرائيل) هو الأساس الأكثر لأهمية للعمل على فتح طريق الخلاص الفلسطيني.

خاتمة الدراسة

كانت سياقات صناعة المشروع الصهيوني في القرن السادس عشر، وهي الفترة التي شهدت حركة الإصلاح الديني وظهور المذهب البروتستانتي في أوروبا، وفي نفس الوقت شهدت بروز الحركة الإستعمارية ومطامعها في الشرق، وكانت بريطانيا المركز القوي لكل من المذهب البروتستانتي والحركة الإستعمارية، لتأتي الولايات المتحدة ذات المذهب البروتستانتي لتتعهد بالرعاية والدعم والحماية والإحتضان وضمان الإستمرارية للمشروع الصهيوني ونتاجه دولة (إسرائيل).

وفي إطار إحداث الإختراق المفاهيمي والتأصيلي للقضية الفلسطينية فقد تم تفكيك الاعتقادات الدينية التي شكلت إطاراً لصناعة المشروع الصهيوني، فهذه الاعتقادات إتسمت بالإتحراف عن مبرر وجود الدين بتحقيق العدالة بين البشر، فالمذهب البروتستانتي والحركة الصهيونية إستندا إلى منبع واحد -النصوص المختلفة للعهد القديم- يتسم بغياب العقلانية التاريخية. إن طريق الخلاص الفلسطيني يتمثل في إدراك ماهية وسياقات صناعة المشروع الصهيوني وطبيعة تحالفاته، ويتعلق أيضاً بفهم طبيعة البروتستانتية والحركة الصهيونية نفسها وماهية نظرتها إلى الآخر الفلسطيني، وإدراك حركة التاريخ ومعنى الزمن الذي تستند إليه الحركة

الصهيونية، وأخيراً إعادة الحركة الصهيونية إلى جذورها ومنابعها وانتسابها الأصيلي وكونها من صنع الغرب، مع ضرورة إقناع العالم الحر بالرواية الفلسطينية المستندة إلى الحقيقة التاريخية والعقلانية القانونية.

النتائج:

إنطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيس تمحور حول إذا ما كان المشروع الصهيوني هو أداة تم صنعها من قبل المذهب البروتستانتية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية في إجابتها عن التساؤل الرئيس للدراسة:

- المشروع الصهيوني ونتاجه (دولة إسرائيل) هو ثمرة فاسدة للخرافة والرواية المختلقة إستناداً إلى نصوص دينية يهودية مزيفة، والإنحراف الإعتقادي الديني للمذهب البروتستانتية في أوروبا - في مرحلة التأسيس - وخاصة في بريطانيا صناعة وحاضنة أولى، وفي الولايات المتحدة الأمريكية - في مرحلة لاحقة - شراكة وحماية ودعماً ومساندةً وضماناً لإستمراريته.

- الإدعاء بالحق إستناداً إلى نصوص دينية تم تزيفها لا يقيم وقائع قانونية، ولا يمنح حقوقاً، فالبروتستانتية والصهيونية إستندت إلى الخرافة الدينية في إدعاء الحق في فلسطين، مما يعنى سقوط دعواهم، فالقانون الدولي لا يعترف بالخرافة في إثبات الحقوق، ولكنه يعترف بالعقلانية التاريخية - القانونية.

- إستغلت الحركة الصهيونية المعتقدات البروتستانتية في أوروبا وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، المستندة إلى التوراة لتحقيق مشروعهم العنصري الإستعماري في فلسطين العربية جذوراً وتاريخاً وهوية، وذلك في إطار تلاقي المصالح الإمبريالية الإستعمارية الأوروبية في الشرق العربي،

والمطامع الصهيونية العنصرية في إيجاد وطن قومي لهم يقوم على خرافة دينية تم التأسيس لها في رواياتهم الدينية المختلفة.

- انتقلت الحركة الصهيونية من مرحلة المصنوع إلى مرحلة الشراكة التضامنية مع صناعاتهم، والتأثير المركزي على مراكز إتخاذ القرار في مؤسسات صناعاتهم وخاصة في الولايات المتحدة بما يخدم مصالحهم.
- إن القضية الفلسطينية بحاجة إلى العقلانية التاريخية - القانونية، فحق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه راسخ منذ أكثر من خمسة آلاف عام، وهذا الحق يخضع للعقلانية التاريخية وينسجم مع القانون الدولي، ويتبقي إستخدام العقلانية القانونية في تجسيد الرواية الفلسطينية حقوقاً قانونية يضمنها القانون الدولي والإنساني.

المراجع

المراجع الأجنبية المترجمة:

- سبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، ت: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2005.
- الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، ت: أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 1985.
- قرم، جورج: المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، ت: خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2007.
- كافانو، وليام ت.: أسطورة العنف الديني: الأيديولوجيا العلمانية وجذور الصراع الحديث، ت: أسامة غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2017.
- كولكو، غابرييل: العالم في أزمة نهاية القرن الأمريكي، ت: عمرو سلام وآخرون، E- kutub Ltd، بريطانيا، ط 1، 2015.
- لونجلي، كليفورد: الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، الجزء الأول، ت: قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 1، 2003.
- هابرماس، يورغن: الدين والعقلانية - نصوص وسياقات، ت: حسن صقر، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية - سوريا، ط 1، 2016.

- وايتلام، كيث: إختلاق إسرائيل القديمة - إسكات التاريخ الفلسطيني، ت: سحر الهندي، عالم المعرفة، الكويت، ط 1، 1999.

المراجع العربية:

- رشاد، يوسف: قراءة جديدة لكتاب هنري فورد: اليهودي العالمي وتاريخ سيطرة اليهود على السلطة في أمريكا، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط 1، 2009.

- زريق، إيليا وآخرون: الصهيونية وإدعاءات التمييز عن الكولونيالية الغربية (قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الثاني: الكولونيالية الإستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ط 1 بيروت، 2016.

- سوسة، أحمد: أبحاث في اليهودية والصهيونية، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ط 1، 2003.

- السيد، محمد إسماعيل علي: مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين - دراسة في إطار القانون الدولي العام، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1975.

- قرم، جورج: أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبنة (تاريخ حداثه غير منجزه)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1990.

- قرم، جورج: تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ت: رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2011.

- المسيري، عبد الوهاب: الأكاذيب الصهيونية من بداية الإستيطان حتى انتفاضة الأقصى، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 2001.

• المسيري، عبد الوهاب: البروتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط 3، 2003.

• الهلول، جبر: قراءة في المراحل التأسيسية للمشروع اليهودي الصهيوني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 41، كانون ثاني / يناير 2018.

الدوريات والمجلات العلمية:

• علوش، نور الدين: تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هايرماس إلى نانسي فرايزر، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية، العددان 26-27، بيروت، ربيع - صيف 2014.

• الهلول، جبر: قراءة في المراحل التأسيسية للمشروع اليهودي الصهيوني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 41، جامعة بابل، العراق، كانون ثاني / يناير 2018.

تعزير جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس – رؤية استشرافية

د. محمود عبد المجيد عساف

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس، وإلى الانتهاكات الإسرائيلية للمشهد الثقافي في القدس، ومن ثم صياغة رؤية استشرافية لتعزيز جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، حيث تحددت العينة في المؤسسات الدولية والمحلية الداعمة للمشهد الثقافي خلال الفترة الزمنية من (2010-2019)، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- شهدت الفترة ما بين عام (2010-2019) احتدام وتيرة التهويد لجميع ملامح مدينة القدس، وإضعاف البنية الثقافية والموروث التاريخي بهدف طمس مزيد من الملامح الثقافية الإسلامية والمسيحية.

2- هشاشة البنية التحتية الثقافية من حيث التراث المعماري والفني، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور الممثلين المسرحيين والكتاب والمثقفين.

3- يعاني قطاع الثقافة والفنون صعوبات كبيرة بسبب الممارسات الإسرائيلية، وقلة الإمكانيات المادية وبسبب الاحتواء والسيطرة الذي حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهاجه، بعد أن تجاهلت حاجات السكان الفلسطينيين لعدة عقود.

4- تقوم إسرائيل بمحاولات ممنهجة لفرض أوجه الفن الإسرائيلي في محاولة لتغريب المواطن المقدسي، وإضعاف الانتماء الوطني، وتركه لموروثه الثقافي الأصيل .

وفي ضوء هذا النتائج تم صياغة رؤية استشرافية لتعزيز جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس من حيث :
(المبررات - الأهداف - الخطوات)

الكلمات المفتاحية: جهود، المؤسسات الثقافية ، القدس ، رؤية

استشرافية

Abstract:

The study aims to identify the reality of the efforts of cultural institutions in preserving the status of Jerusalem, and Israeli violations of the cultural scene in Jerusalem, and then formulate a forward-looking vision to strengthen the efforts of cultural institutions in maintaining the status of Jerusalem. Jerusalem, to achieve this researcher followed the descriptive and historical method. The sample was determined in the international and local institutions that support the cultural scene during the period (2010-2019). The study concluded a number of results, the most important of which are:

1- The period between (2010-2019) witnessed the intensification of the Judaization of all the features of the city of Jerusalem and the weakening of the cultural structure and historical heritage in order to obliterate more Islamic and Christian cultural features.

2 - The fragility of cultural infrastructure in terms of architectural and artistic heritage, which led to the reduction of the role of theater actors, writers and intellectuals.

3- The culture and arts sector suffers from great difficulties due to Israeli practices, lack of material resources and containment and control that successive Israeli governments have tried to pursue, having ignored the needs of the Palestinian population for decades.

4 - Israel systematically attempts to impose aspects of Israeli art in an attempt to alienate the Jerusalemite citizen, weaken national belonging, and leave it to his inherited cultural heritage.

In light of these results, a forward-looking vision has been formulated to enhance the efforts of cultural institutions in preserving the status of Jerusalem in terms of (justifications - objectives - steps).

Keywords: efforts, cultural institutions, Jerusalem, forward-looking vision

مقدمة :

تشكل الثقافة بمكوناتها المختلفة أحد أهم خصوصيات مدينة القدس، فالبعد التاريخي والديني ساهما في احتفاظ المدينة بإرث أثري وثقافي، من مكاتب الأرشيف ومتاحف ومراكز ثقافية شكلت حصناً منيعاً للحفاظ على عروبة المدينة وإسلاميتها.

وتمثل القدس جوهر الثقافة الفلسطينية وروحها وهويتها لأنها الحاضنة الرئيسة للتراث والتاريخ والديانة، حتى أصبح كل شبر فيها يحمل تاريخاً، وله قصة، وأضحى لكل حجر، وشجر فيها معنى ثقافي، وقد تفهم العالم العصر الحديث البعد الثقافي لمدينة القدس، فسجلت اليونسكو عام 1981م القدس بأسوارها على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر ثم أصدرت عدداً كبيراً من القرارات المتعلقة بالحفاظ على المدينة المقدسة، ونظمت عدداً من اللقاءات للخبراء الدوليين، يهدف الوصول إلى إجراءات عملية لوقف التعدادات الصهيونية على مدينة القدس. (الجبعة، 2012: 37)

فحتى أواخر القرن الماضي، كانت القدس تشكل عاصمة فعلية للشعب الفلسطيني، وتعتبر الموقع المتقدم الذي تتمركز به المؤسسات والمراكز الثقافية والإعلامية المعبرة عن البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بأشكال ثقافية وإبداعية متنوعة، وأفضت إلى ديناميكية عالية ومميزة جعلت مدينة القدس رأس الحربة السياسية والأيدولوجية في معركة البقاء الفلسطيني.

نشرت جريدة القدس في الثالث من كانون الأول (2010) تقريراً قصيراً يرى أن رام الله تتحول تدريجياً، وأكثر من أي وقت مضى إلى عاصمة لفلسطين وأشارت التقارير إلى ما جاء على لسان دبلوماسي عمل عند الاحتلال، حيث لاحظ حجم التغير الذي حدث في بضع سنوات : (عادة ما كانت القدس الشرقية هي المكان الذي تسكنه النخبة الفلسطينية، قطاع

الأعمال والإصدارات الفكرية الرفيعة، لكنهم الآن انتقلوا إلى رام الله ، هنا حالة من الموت وهو أمر محزن للغاية). وفي حديث هذا الدبلوماسي إشارة واضحة إلى الواقع الذي تعيشه مدينة القدس بشكل عام، وإلى واقع الثقافة في المدينة بشكل خاص ، يتضمن تحذيراً من مستقبل معتم ينتظرها. (الغول، 2010: 247)

فحتى أواخر القرن الماضي، كانت القدس تشكل عاصمة فعلية للشعب الفلسطيني، وتعتبر الموقع المتقدم الذي تتمركز به المؤسسات والمراكز الثقافية والإعلامية المعبرة عن البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بأشكال ثقافية وإبداعية متنوعة، وأفضت إلى ديناميكية عالية ومميزة جعلت مدينة القدس رأس الحربة السياسية والأيدولوجية في معركة البقاء الفلسطيني.

لقد تعرضت مدينة القدس منذ اللحظة الأولى لاحتلال جزءها الغربي سنة 1948م واحتلال جزءها الشرقي سنة 1967م لعدة هجمات وإجراءات شرسة، هدفت طمس الهوية العربية والثقافة الإسلامية للمدينة، فحاولت القضاء على كل معلم إسلامي فيها، وتغيير المشهد الثقافي والحضاري والديمقراطي فيها لتتوافق مع الرؤية الصهيونية كمدينة موحدة ويهودية في الأساس تحت السيادة الإسرائيلية. (يونس، 2015: 49)

مبررات الدراسة :-

تنطلق الدراسة من عدة مبررات، أهمها:

- استغلال الاحتلال حالة الفوضى والانقسام الداخلي، وانشغال القوى الدولية في محاربة الإرهاب ساعد إلى حد كبير في طمس ملامح القدس الثقافية.

- تعيش مدينة القدس اليوم لحظات حاسمة من عمرها في ظل انشغال العرب والمسلمين في حالة الفوضى التي تعم المنطقة، وانشغال أفراد

الشعب الفلسطيني بقضاياهم اليومية وهموم الانقسام الحياتية، أوجب تسليط الضوء على ما يجري في مدينة القدس .

- الإجراءات العدوانية ذات المنهج الإجرامي التي يتبعها الاحتلال في تهويد المسجد الأقصى وهوية القدس والتي تبدو وكأنها في سياق مع الزمن من أجل طمس المعالم العربية لمدينة القدس .

- استتهاض الشعب الفلسطيني والأمتين (العربية والإسلامية) للدفاع عن القدس بالتصدي للاعتداءات الإسرائيلية على المدينة والتي تهدف إلى تهويدها .

- ضرورة التأريخ لهذه المرحلة التاريخية في حياة القدس للاستفادة منها في وضع إستراتيجية للدفاع عن القدس وتعزيز مكانتها، وفضح ممارسات الاحتلال الإجرامية.

مشكلة الدراسة :-

منذ أن صادقت دولة الاحتلال على مخطط بناء الجدار العازل عام 2002 م والذي يلف مدينة القدس ويهدف إلى عزلها عن باقي المدن الفلسطينية، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي وأقل عدد من السكان العرب، وبعد الإعلان عن المخطط الاستيطاني (2020) عام 2010 م الذي يهدف للسيطرة على ما تبقى من الأراضي في يد العرب، وتهجير سكانها، ظهرت ممارسات الاحتلال بشكل واضح الهادفة إلى طمس الثقافة العربية الإسلامية فيها.

كما كشفت التجربة التي خاضتها المؤسسات الثقافية على ضوء اعتماد وزراء الثقافة العرب القدس مدينة للثقافة العربية عام 2009، وإعلان القدس عاصمة للثقافة الإسلامية للعام (2019) عن بؤس البنى التحتية الثقافية العربية- الفلسطينية في المدينة المقدسة، والناجم عن التخريب الواسع

الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي في المؤسسات والنشاطات المعبرة عن أحوالنا الذهنية والوجدانية، وعبثها المتمادي في هذا الجانب الذي يشكّل جزءاً من التدمير الإسرائيلي الممنهج والمنظم للعمق التاريخي المادي والروحي، الإسلامي والمسيحي، في مدينة الحضارة والتعددية الدينية والثقافية، والتي طالما نهضت على قاعدة التسامح والوطنية وتقبل الآخر.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية : -

1- ما واقع جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس ؟

2- ما واقع الانتهاكات الإسرائيلية للمشهد الثقافي في القدس؟

3- ما الرؤية الاستشرافية المقترحة لتعزيز جهود المؤسسات الثقافية في

الحفاظ على مكانة القدس؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :-

- التعرف إلى واقع جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة

القدس.

- التعرف إلى واقع الانتهاكات الإسرائيلية للمشهد الثقافي في القدس.

- صياغة رؤية استشرافية لتعزيز جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ

على مكانة القدس .

أهمية الدراسة :

- تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تتعرض فيه المدينة إلى سياسات

تهويدية لم يسبق لها مثيل من قبل، وذلك بهدف إلغاء تاريخها.

- تظهر أهمية الدراسة في تناولها الخصوصية الثقافية لمدينة القدس

في الوقت الذي يهتم به أغلب الباحثين بالشأن السياسي .

-يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة طلبة العلم، والباحثين في الشأن الفلسطيني أو المقدسي.

-تبصير العرب والمسلمين بحجم الانتهاكات الإسرائيلية لملاح التراث العربي الإسلامي والمشهد الثقافي في مدينة القدس، مما يساعد في تأصيل عملية مقاضاته ومقاومة انتهاكاته، وتشجيع المؤسسات الثقافية لتكريس جهودا في ترسيخ الثقافة العربية والإسلامية فيها .

منهج الدراسة :-

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وذلك من خلال الاعتماد على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والبحث في الحاضر وتهيئة البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة .

مصطلحات الدراسة:

-مكانة القدس:

يعرفها خلة (2013: 17) بأنها: " الأهمية الخاصة لمدينة القدس في نفوس الفلسطينيين والمسلمين، والمتجسدة في الانتماء والحب العميق، وبذل الجهود للدفاع عنها، واعتمادها كعاصمة أبدية"

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: " العمق الوجداني لمدينة القدس في نفوس المسلمين، والمتمثل في كافة الجهود الرامية للدفاع عنها، وتعزيز هويتها العربية والإسلامية ومواجهة التهويد الإسرائيلي لمعالمها"

-المؤسسات الثقافية:

يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: (المنظمات التي تعمل من أجل الحفاظ أو الترويج للمشهد الثقافي العربي والإسلامي في مدينة القدس، والتي غالباً ما

تكون مؤسسات عامة وخيرية، ومن أمثلتها: المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات والكنائس والمعارض الفنية.)

- رؤية استشرافية:

يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: " رؤية نقدية مستقبلية واعية للمتغيرات العالمية والمحلية المؤثرة في المشهد الثقافي المقدسي، والتي من خلالها يمكن التعرف على طبيعة التحديات المحتملة وتأثيراتها المباشرة على الحياة في القدس، وتحديد الإمكانيات والخيارات المتاحة لمواجهة ممارسات التهويد الإسرائيلي، والتمكن من تطوير العمل بما يتناسب مع مطالب المواجهة واستدامتها في المستقبل"

- الدراسات السابقة :-

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات، كأساس للاعتماد عليها في تأصيل مشكلة الدراسة والإجابة عن أسئلتها :-

1-دراسة **عساف (2017)** هدفت التعرف إلى مكونات المشهد الثقافي والحضاري في القدس، والتعرف إلى مظاهر استهداف المؤسسات الثقافية في مدينة القدس، وتحديد أبرز ملامح التهويد الثقافي لمدينة القدس، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي، وقد خلصت النتائج إلى أن الفترة ما بين عام (2000-2015) اشتدت وتيرة التهويد لجميع ملامح مدينة القدس ومحاولات حثيثة لمحو الملامح الثقافية الإسلامية والمسيحية لطمس شرعية إسلامية المدينة، كما تهدف سلطات الاحتلال إلى ترسيخ الاعتقاد بأن مفهوم القدس لا ينبغي أن يتجاوز الأماكن المقدسة في البلدة القديمة، وعليه يجب أن تعلق أي مؤسسة ثقافية أو اجتماعية لها علاقة بتأصيل الوجود العربي في المدينة .

2-دراسة صلاح الدين (2015) والتي هدفت التعرف إلى إجراءات الصهيونية في تهويد المشهد الثقافي المقدس والتي خلصت إلى أن سلطات الاحتلال تسعى إلى تهويد الأسماء والمواقع الجغرافية، وتزوير التعليم والحقائق من خلال الحفريات لإثبات ما ورد في كتاب (الحاخامات اليهودية). وأوصت الدراسة بضرورة مواجهة سياسة التهويد من خلال إحياء أسماء المواقع والمسميات العربية الأصيلة.

3-دراسة يونس (2015) التي هدفت التعرف على قوانين وقرارات الاحتلال الحالية المتعلقة بالتهويد الثقافي لمدينة القدس، وخلصت إلى أن إغلاق المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس، يأتي ضمن سياسة الاحتلال في طمس الهوية العربية، نظراً لدورها في تثبيت الإنسان المقدسي، وجوداً وتاريخاً. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بحملات دبلوماسية وإعلامية وثقافية على المستويين الرسمي وغير الرسمي في مواجهة المزاعم التاريخية الصهيونية للقدس.

4-دراسة أبو جلاله (2015) هدفت التعرف إلى الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس في الفترة (1994-2010) ومنها الثقافية، متبعة فيها المنهج الوصفي/ التاريخي، حيث تتبعت الدراسة الممارسات الاحتلال ضد المشهد الثقافي في مدينة القدس، وأظهرت الدراسة أثر جدار الضم والتوسع على الموروث التراثي، والأعمال الثقافية، وأن الاحتلال ضغط على المواطن المقدسي في جميع مجالات حياته ليجبره على مغادرة المدينة . وأوصت الدراسة بتشكيل لجان شعبية من الشباب مهمتها حماية المقدسات، وفضح ممارسات الاحتلال، وتوصيل الصورة الحقيقية للمؤسسات الدولية من خلال الأعمال الفنية والثقافية.

5- دراسة أبو خضير (2012) هدفت التعرف إلى مفهوم الإستشراق الإسرائيلي تجاه مدينة القدس، والذي يعد دعماً للثوابت المقررة في نفوس المستشرق ومنها أن الآثار الإسلامية في مدينة القدس وسائر فلسطين ما هي إلا محاولات لطمس الماضي، ومحو بقايا بني إسرائيل وآثار الأرض التي وهبها الرب لبني إسرائيل وأثبتت الدراسة أن المستشرقين اليهود يعتبرون وجود قبة الصخرة والمسجد الأقصى تجاهلاً للتاريخ اليهودي ، مما يستوجب استمرار السيادة الإسرائيلية على محيط الحرم المقدسي وتغيير ملامحه إلى اليهودية .

6- دراسة علقم (2011) والتي بحثت سبل الحفاظ على التراث الخاص بمدينة القدس من خلال بناء استراتيجيات لمعرفة الخطر الذي يهدد التراث المقدسي، وفهم منطق الاحتلال وأساليبه الرامية إلى تهويد المدينة بشتى الطرق. وقد أوضح الباحث جملة من الأفكار، يمكن القيام بها للحفاظ على تراث المدينة وثقافتها ، ومنها :

- كتابة التاريخ الكنعاني منذ بداية نشأتها حتى وقتنا الحاضر .

- إنشاء أرشيف الكتروني يترجم الدراسات عالمياً .

- الإيعاز للمؤسسات العربية ، كل حسب اختصاصها بالقيام بأعمال إبداعية ذات علاقة بثقافة القدس .

7-دراسة عبد الكريم (2010) هدفت تحديد ملامح التوجهات الإسرائيلية إزاء التراث الثقافي والحضاري في مدينة القدس والتي تظهر في العديد من المفردات والصيغ التي يتم توظيفها في طمس الهوية العربية والإسلامية للقدس ، وتقديمها (كمدينة يهودية) من خلال عملية التهويد المبرمج الذي يمس كل العالم والرموز المختلفة المتعلقة بالتراث الثقافي

للمدينة . وتناول الباحث الإجراءات الإسرائيلية نحو تحقيق هدفها مثل :
تشكيل التاريخ اليهودي ، وطمس هوية القدس من خلال مزاعمهم في الهيكل .

8-دراسة أبو الخير (2013) هدفت التعرف إلى دور الإعلام الإسرائيلي والعربي في تهويد القدس ثقافياً من خلال تهويد التعليم ، تهويد النظام القضائي والشرعي من خلال تجاهل قرارات المحكمة الشرعية ودوائر الأوقاف الإسلامية . كما أظهرت الدراسة مدى محاصرة المؤسسات الثقافية ومنعها من أداء مهامها بما في ذلك المعهد العربي وبيت الشرق، وكذلك عبرنة الأسماء وتشويه التاريخ وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق المخطوطات والتاريخ وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق المخطوطات وإجراء الدراسات العلمية حول التراث الثقافي المقدسي .

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، يتضح أن في أغلبها قد سلطت الضوء على الانتهاكات الاسرائيلية في المجال (الثقافي - التراثي)، وأظهرت بالوثائق محاولات الاحتلال طمس معالم الهوية العربية، والتأثير على مستوى الانتماء للمقدسيين، مثل دراسة عبد الكريم (2011)، أبو جلاله (2015)، أبو خضير (2012) ومنها ما بحث في مكونات النظام الثقافي في مدينة القدس، والجهود المبذولة في هذا الجانب، مثل دراسة عساف (2017)، ودراسة علقم (2011)، ومنها ما بحث في تحديد الممارسات القمعية بحق المؤسسات الثقافية، مثل دراسة عبد الكريم (2010)، وصلاح الدين (2015)، ودراسة يونس (2015). وقد اتفقت الدراسة الحالية مع سابقتها في اتباع المنهج الوصفي التحليلي المدخل التاريخي، واختلفت في أنها ركزت على جهود المؤسسات الثقافية في تعزيز مكانة القدس، وعلى وضع رؤية استشرافية

لتعزيز هذه الجهود، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تأصيل مشكلة الدراسة الحالية، والإجابة عن أسئلة الدراسة.

المبحث الأول: واقع جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ

على مكانة القدس

حسب ما أورده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن المشهد الثقافي في القدس، فقد بلغ عدد المراكز الثقافية العاملة في القدس (48) مركزاً حتى العام 2017م، وبلغ عدد المتاحف (5) متاحف، أما المسارح فهم اثنين فقط، وفيها (110) مساجد، و(38) داراً للقرآن. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2017: 17) وهذا ما تبقى من العشرات والمئات من المؤسسات الثقافية والتراثية الداعمة للمشهد الثقافي العربي والإسلامي في القدس، بعد الانتهاكات الإسرائيلية، فحتى أواخر القرن الماضي، كانت القدس تشكل عاصمة فعلية للشعب الفلسطيني، وتعد الموقع المتقدم الذي يتمركز به المؤسسات والمراكز الثقافية المعبرة عن البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بأشكال ثقافية وإبداعية متنوعة، ولكن بعد احتلال جزءها الشرقي عام 1967م اتضحت نوايا الاحتلال لطمس الهوية العربية والثقافية للمدينة، وحاولت القضاء على كل معلم إسلامي/عربي فيها، وتغيير المشهد الثقافي والحضاري و الديموغرافي فيها لتتوافق مع الرؤية الصهيونية على أنها مدينة يهودية موحدة .

وإلى يومنا هذا عملت العديد من المؤسسات الثقافية (الدولية والمحلية) بكل جهد مسموح من قبل الاحتلال الإسرائيلي لتعزيز مكانة القدس، والحفاظ على إرثها الثقافي والتراثي، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال، لا الحصر :-

أولاً: على المستوى الدولي :

1- منظمة اليونسكو UNESCO: هي اختصار لترجمة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) أنشئت عام 1945م بوصفها وكالة متخصصة بشؤون الثقافة والتراث في لندن، وقد اتفقت الدول الأعضاء على الإسهام في إقرار السلام والأمان عبر التعاون في مجالات التربية والثقافة، وصون التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية والآثار، ولطالما أعلنت منظمة اليونسكو إدراج القدس وأسوارها على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر¹.

طالبت سلطات الاحتلال بالحفاظ على الموروث الثقافي والأثري فيها، والتي كان آخرها القرار الذي اتخذته في اجتماعها (42) في المنامة (عاصمة البحرين) في نهاية يونيو 2018، وقد أقرت لجنة التراث العالمي التابعة لها في أكتوبر 2016 قرار بشأن وضع المدينة القديمة في القدس يؤكد خلفيتها الإسلامية وأشار إلى المناطق المقدسة بأسمائها العربية متجاهلاً الأسماء العبرية، مع التنديد بما تمارسه إسرائيل تجاه التراث الإسلامي، ومنح الطواقم الخاصة بها من الدخول للبلدة القديمة .

2- الأوكوموس (ICOMOS): وهي اختصار لترجمة (المجلس الدولي للآثار والمتاحف) وهي منظمة دولية حكومية يقع مركزها في فرنسا، أنشئت عام 1965، ويتمثل دورها في تطبيق نظرية صون التراث المعماري والأثري وتقنياته العلمية، ويقوم نشاطه على مبادئ ميثاق البندقية 1964م².

¹ (شمالى، 2015: 3)

² (سعادة، 2009: 68)

3- ويقوم المجلس غالباً بالضغط على الاحتلال لتسهيل مهام البعثات الدولية لمعاينة أوضاع القدس، وتنسيق العمل مع وزارة السياحة والآثار لرصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق التراث المعماري في المدينة المقدسة .

4- الأيكروم (ICCROM): وهي اختصار لترجمة (المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية) وهي منظمة دولية حكومية مقرها في إيطاليا، أنشأتها منظمة اليونسكو عام 1956م، تتمثل في الإطلاع على برامج البحوث والتوثيق والمساعدة التقنية والتدريب وتوعية الجمهور بهدف تعزيز التراث الثقافي المنقول وغير المنقول¹.

وقد كان لهذه المؤسسة دور تعاوني كبير مع العديد من المؤسسات المحلية، مثل مؤسسة التعاون ووزارة السياحة والآثار والثقافة في مجال تدريب متخصصين للحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري للبلدة القديمة خاصة في العام 2016م.

5- مركز التراث العالمي (WHC) WORLD Heritage Center : وهي لجنة منبثقة عن اليونسكو، حيث اعتمدت الدول الأعضاء عام 1972م اتفاقية التراث العالمي، والتي نصت على إنشاء لجنة التراث العالمي وصندوقها لبدء العمل بهما عام 1976م، والغرض منها هو تعيين التراث الثقافي ذو القيم العالمية الاستثنائية وحمايته والمحافظة عليه وإصلاحه ونقله إلى الأجيال المقبلة².

وقد نجحت اللجنة وصندوقها في إدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها ضمن لائحة التراث العالمي المعرض للخطر بموافقة من (12) دولة، وكذلك فضح الممارسات الإسرائيلية من خلال ملف قدمته (الأردن وفلسطين) يشمل

¹ (الشوا، 2016: 318)

² (يونس، 2015: 384)

(200) مخالفة قامت بها إسرائيل على مدى العقود الماضية لطمس الآثار الإسلامية في المدينة¹.

6- التراث الثقافي بلا حدود (CHWB): وهي منظمة إغاثية دولية تأسست عام 1995م، تعمل من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المههد بالخطر، وتؤمن بأن تدمير التراث الثقافي الذي ينتمي لأي مجموعة من الناس هو تدمير للتراث الثقافي للناس جميعاً، حيث أن كل الناس لهم مساهمتهم في التراث الثقافي العالمي².

ثانياً: على المستوى الإسلامي :

قامت العديد من المؤسسات الإسلامية بدور مهم في إثراء الحياة الثقافية في المدينة وفي الدفاع عن التراث الثقافي فيها، ومن هذه المؤسسات:

- مؤسسة الأغا خان للثقافة: وهي الوكالة الثقافية لشبكة الأغا خان للتنمية، وقد أنشئت رسمياً في العام 1988م في جنيف كمؤسسة خيرية خاصة لإدماج وتنسيق المبادرات المختلفة لسمو الأمير الأغا خان فيما يتعلق بتحسين الحياة الثقافية وبصفة خاصة البيئة المبنية التي تعد التعبير الملموس الأكثر تعقيداً للتنمية الثقافية في المجتمعات التي يوجد للمسلمين فيها تواجد هام. أحد أهم برامج هذه المؤسسة برنامج دعم المدن التاريخية HCSP الذي أنشئ عام 1991م لتنفيذ مشاريع الترميم وإعادة التنشيط الحضري في مواقع تتسم بالأهمية الثقافية في العالم الإسلامي، والهدف من هذا البرنامج هو الإطلاع بترميم الهياكل التاريخية، وتحسين الساحات العامة وإعادة تأهيل

¹ (الجزيرة، 2014: نت)

² (سعادة، 2009: 70)

المجموعات الحضرية بطرق يمكن أن تؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمعات المحلية الخاصة.¹

- **البنك الإسلامي للتنمية:** هي مؤسسة مالية دولية (غير ربحية) مقرها مدينة جدة بالسعودية يمتد نشاطها للدول الأعضاء (56 دولة إسلامية)، وأصبح يولي القدس الأهمية بعد أحداث عام 2000م، يستعين بهيئات ومنظمات دولية لتذليل العقبات وإدارة المشاريع الداعمة للمقدسيين بشكل خاص والفلسطينيين بشكل عام، فقد خصص حوالي (310) مليون دولار لإعادة تأهيل ما دمره الاحتلال من مرافق البنية التحتية (الثقافية والتعليمية) في مدينة القدس.²

- **مؤسسة بيت مال القدس:** بدأت وكالة بيت مال القدس نشاطها رسمياً عام 1998، وذلك بعد أن أطلق ملك المغرب الراحل الحسن الثاني فكرتها عام 1995، حين ترأس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي في ذلك الوقت. وقد أقرت المنظمة هذه المبادرة وجعلتها واحدة من آلياتها المركزية لدعم صمود المقدسيين ضد سياسات الاحتلال الإسرائيلي، تسعى وكالة بيت مال القدس لحماية الحقوق العربية والإسلامية في مدينة القدس ودعم صمود المقدسيين للبقاء في أرضهم في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد المدينة عبر طمس معالمها وتبديل واقعها الديمغرافي، من خلال دفع الفلسطينيين إلى هجرها مستخدمة في ذلك سلاح التهميش والحرمان من العمل والصحة والتعليم، فضلا عن هدم المنازل وادعاء ملكية الأراضي. تشمل برامج الوكالة عدة مجالات مثل قطاع الإسكان الذي يستحوذ على 50% من نفقات الوكالة في مدينة القدس، حيث تدعم وتمول برامج قروض السكن، وإعادة تأهيل المباني القديمة، كما تُقدم

¹ (يوسف، 2014: 6)

² (الشوا، 2016: 311)

قروضا صغيرة لتحسين ظروف سكن الفقراء والمعوزين. وفي مجال التعليم تعمل الوكالة على بناء وتجهيز المدارس وتوفير اللوازم التربوية والكادر التعليمي. وفي قطاع الصحة توفر الوكالة الأجهزة والمواد الطبية، وتتكفل بتحسين وتطوير الخدمات الطبية ودعم توفير الأدوية. أما في المجال الاجتماعي فإن الوكالة تُنفذ برامج لدعم الشباب والرياضة، وتُقدم العون للمؤسسات التي تعتنى بذوي الاحتياجات الخاصة كما تُقدم مساعدات إنسانيّة¹.

ثالثا: الجهات العاملة في فلسطين:

على المستوى الرسمي هناك تعاون كبير بين وزارة السياحة والآثار الفلسطينية والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA) من جهة، وبين وزارة الثقافة وهيئة المعونة السويدية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA.

وعلى المستوى غير الرسمي عملت العديد من المؤسسات العاملة في فلسطين على حماية التراث الثقافي، وتعزيز مكانة القدس، وترميم التراث المعماري والحضاري، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال، لا الحصر:-

- **مركز عمارة التراث:** تبلورت فكرة تأسيس مركز عمارة التراث في مطلع العام 2000م، تحت اسم (وحدة الترميم المعماري والتأهيل الحضري) بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بغزة بدافع الحفاظ على المناطق التاريخية والموروث الثقافي².

- **لجنة إعمار الخليل:** تشكلت اللجنة بموجب مرسوم رئاسي من الرئيس الراحل ياسر عرفات في العام 1996م على أن تكون أهدافها تحقيق ما يلي:

¹ - www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/2/23

² (المصري، 2010: 14)

1- مواجهة ومحاصرة الاستيطان داخل البلدة القديمة، ومنع التواصل العمراني للبويرة الاستيطانية بزيادة الكثافة السكانية العربية بينها.

2- الحفاظ على التراث الثقافي، من خلال الحفاظ على عناصر الوحدة التكوينية القديمة.

3- إحياء البلدة القديمة، من خلال تعزيز البنية الاجتماعية والثقافية، ودعم الأنشطة التراثية والمناسبات الوطنية فيها¹.

عملت اللجنة منذ نشأتها في ظروف صعبة وقاسية، إلا أنها حققت إنجازات عظيمة فيما يتعلق بترميم المباني، وتقديم الخدمات الثقافية (المقاهي الأدبية- المسارح).

• **مؤسسة التعاون:** هي مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست عام 1983م في سويسرا من قبل رجال أعمال فلسطين ومفكرين بارزين، وتهدف المؤسسات إلى دعم الأنشطة الفنية والثقافية وتشجيع الإبداع والحفاظ على الهوية الفلسطينية، من خلال تطوير قدرات الإنسان الفلسطيني، والحفاظ على تراثه، ودعم ثقافته الحية في بناء المجتمع المدني، وفي هذا الجانب أسست مؤسسة التعاون برنامج إعمار البلدة القديمة في القدس عام 1995م بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمكن البرنامج من التوسع من خلال الدعم الذي تم استقطابه لصالح مشروعات تدريب على الترميم الأثري، واستخدام الموارد التقليدية وفنون الترميم والفن التشكيلي لإحياء التراث المقدسي².

تجدر الإشارة إلى الفترة ما بعد عام 2009م الذي أعلنت فيه القدس عاصمة للثقافة العربية حتى اليوم، عانت خلالها المدينة من انحسار للأنشطة الثقافية والدعم المادي الميسر لأي عمل ثقافي، وقد دخلت المؤسسات الثقافية

¹ (الشوا، 2016: 321)

² (صالح وآخرون، 2010: 336)

في إطار الصناعة الثقافية واعتمدت في تنفيذ أنشطتها على الممولين وعلى مدة المشاريع المقدمة¹.

• **مؤسسة (شفق):** هي شبكة تحمل اسم شبكة فنون القدس، واختصرت اسمها إلى "شفق"، تعمل على تعميق التعاون بين المراكز الثقافية التي مقرها القدس سعياً نحو تحقيق الأهداف الفردية الخاصة والمؤسسية العامة بما ينسجم مع الإستراتيجية الثقافية العامة لمدينة القدس.

تضم خمسة مراكز ثقافية في القدس: المسرح الوطني الفلسطيني/ الحكواتي، المعمل للفن المعاصر، معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، حوش الفن الفلسطيني ومركز ييوس الثقافي، وحصلت الشبكة على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ جملة من المشاريع الثقافية الفنية، لتعزيز نهج فن الشارع، بحيث تقام معظم هذه الفعاليات الثقافية الفنية في الشوارع والميادين العامة، لإفادة الجميع. وتعمل (شفق) على إطلاق حملة لجمع التبرعات من أجل أنشطتها المشتركة واستدامتها، وإطلاق مشروع ليال القدس، وإعادة هيكلة المشهد الثقافي في المدينة، وإطلاق حملة دعائية وإعلامية مشتركة، بما في ذلك موقع على شبكة الإنترنت، ورسالة إخبارية دورية مشتركة، وبرامج مطبوعة، والضغط على فضاءات الأخبار في وسائل الإعلام المحلية بما في ذلك التلفزيون والصحف والإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام، وإنشاء منتدى للنقاش بين اللاعبين الثقافيين والفنيين بشكل عام وفي المجالات الفنية المتخصصة من أجل التوصل إلى استراتيجيات ومشاريع وأنشطة إبداعية وتطوير شبكة فنية فلسطينية رائدة في القدس من خلال تعزيز قدرات أعضاء شفق، وزيادة الوعي بدور الفنون لإحياء الحياة الثقافية والاجتماعية الوطنية، وتعزيز صمود الفلسطينيين في القدس².

¹ (عساف، 2017: 17)

² <https://madar.news/> - الثقافة - في - القدس - العمل - على - حد - السكن

وعليه، ورغم قرار المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الثقافة لعام 2014م، تم اعتماد القدس عاصمةً للثقافة الإسلامية للعام 2019م، إلا أن أهم الإشكالات التي تعاني منها المؤسسات الثقافية المحلية في الحفاظ على مكانة القدس، وهي :

1- ضعف البنية التحتية الثقافية من حيث المباني، ونقل يص دور الممثلين المسرحيين والكتاب والمثقفين، نتيجة للممارسات القمعية التي يقوم بها الاحتلال.

2- غياب البرامج الثقافية في خطة وزارة التعليم في مدارس القدس نتيجة لصعوبة التعامل مع الإجراءات الإسرائيلية .

3- منع السلطات الإسرائيلية الممولين من تبني مشاريع ثقافية في مدينة القدس، خاصة المتعلقة بترميم الآثار والحفاظ على التراث .

4- منع الحكومة الإسرائيلية عدداً كبيراً من الأنشطة الثقافية في القدس مستخدمة ما يسمى بـ(قانون الوسط)، بحجة أن هذه النشاطات تابعة أو برعاية وتمويل السلطة الفلسطينية .

5- قلة الإمكانيات ومحدودية عدد المؤسسات والأفراد العاملين في الحركة الثقافية نتيجة لفرض الضرائب الباهضة عليهم.

6- قلة عدد العروض التي تقدم للمنتج الثقافي المقدس¹.

ويضيف يونس (2015: 69) في هذا الجانب:-

1- قلة فرص التدريب للعاملين في القطاع الثقافي، خاصة النساء منهم وغياب الحركة النقدية الفاعلة.

2- قلة الاهتمام الشعبي في القدس بالثقافة والفنون، واعتماد المؤسسات الثقافية على جهود أفرادها خاصة المسرحية منها.

¹. (غوشة، 2016: 168)

3- اعتماد معظم المؤسسات على التمويل الخارجي في ظل ضعف موازنة وزارة الثقافة مقارنة بغيرها من الوزارات الأخرى.

المبحث الثاني / واقع الانتهاكات الإسرائيلية للمؤسسات الثقافية في القدس:

إن مشروع ضرب العمل المؤسسي الفلسطيني مشروع بدأته بريطانيا خلال انتدابها على فلسطين، وأكملت المسيرة سلطة الاحتلال، وعملت بمكر ودهاء لسلب أهل فلسطين من المؤسسات والهيئات والجمعيات، وما زال مسلسل إغلاق المؤسسات الخيرية والثقافية والعلمية وغيرها مستمراً، فلم تتوقف حرب الاحتلال على المؤسسات والجمعيات حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، ذلك عبر القرارات العسكرية بإغلاقها أو مصادرتها أو حرمانها من الرخص واعتبارها خارجة عن القانون¹.

وقد جاء الاستهداف للمؤسسات الثقافية كخطوات عقابية وسياسية صهيونية للتضييق على وجود تلك المؤسسات وجهودها في تثبيت الإنسان المقدسي بهويته وكيونته، فقرارات الإغلاق لهذه المؤسسات تعكس رغبة صهيونية بعدم رؤية مؤسسات فلسطينية تقدم خدمات للمواطن الفلسطيني المقدسي في مدينة القدس، ويبقى الاحتلال هو الجهة الوحيدة التي تتحكم بكل شيء.

والمؤسسات التي لم يصلها الإغلاق، أسهم الجدار العازل في إخراجها من القدس قسراً، ونقلت مقراتها من القدس وضواحيها، لتستطيع تحقيق ولو جزءاً يسيراً من أهدافها التي أنشئت من أجلها، بعد أن منع أعضاؤها من الوصول للقدس ممن لا يحمل هوية مقدسية وفي الوقت نفسه أسهم الممولون الغربيون لعدد من المؤسسات والمراكز الأهلية المقامة في القدس، بتقديم

¹ (القدومي، 2012:2)

الإغراءات لنقل المقرات والعمل من مدن الضفة، بحجة أن الجمهور المستفيد موجود فيها، وصعوبة وصول الأعضاء إليها ، وذلك بهدف تجفيف موارد الجمعيات والمؤسسات المقدسية، وعانت تلك المؤسسات من ملاحقة الأجهزة العسكرية (الإسرائيلية) للعاملين فيها، واعتقالهم ومداومة منازلهم ولفرض حالة من الرعب والتخويف ، وملاحقة التمويل الشعبي لتلك المؤسسات ومحاصرة أنشطتها الخارجية¹.

أشكال الاعتداءات التي تتعرض لها المؤسسات الثقافية في القدس:

إن إغلاق المؤسسات الثقافية والاجتماعية الفلسطينية في القدس يمثل قراراً سياسياً عنصرياً وليس قانونياً، فلم تنج أي مؤسسة في القدس من الانتهاكات الإسرائيلية من خلال الاقتحام والمداومة والتفتيش ومصادرة المحتويات والوثائق واعتقال العاملين، ومنع القيام بالفعاليات والأنشطة الشعبية، إضافة إلى الإعلان النهائي لبعض المؤسسات بسحب ترخيصها، وذلك تحت ذرائع مختلفة مثل: حماية الجمهور ، أو أن هذه المؤسسة تمولها (م.ت.ف) أو اتهامها بأنها تعمل لصالح منظمة إرهابية².

وتعيش المراكز والمؤسسات الثقافية في القدس حالة من الضعف والنقص في الكوادر الفنية والتقنية والإدارية بعد أن أقاموا فيها عصوراً متعاقبة، حيث كان فيها المقر الرئيس لاتحاد الكتاب الفلسطينيين، واتحاد الصحفيين الفلسطينيين، اللذان انتقلا إلى رام الله بعد قيام السلطة، كما أن مركز الوسطى للفن التشكيلي أغلق أبواب مقره، وانتقل مسرح القصبية إلى رام الله أيضاً ، ولم تعد بعض المجلات تصدر مثل مجلة (الكاتب)، (العودة)،

¹ (موسى، 2008: 3)

² (أبو جلاله، 2015: 180)

وصحيفة (الفجر، النهار، المنار، الشعب) ولم يعد يصدر في القدس سوى صحيفة القدس¹.

أبرز المؤسسات التي تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية :-

يتم استهداف المؤسسات المقدسية التي تقدم خدماتها لأبناء مدينة القدس، مهما كانت طبيعة الخدمات، حيث حرصت سلطات الاحتلال على تضيق الخناق على منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان على وجه الخصوص ، وتقبيد عملها ومنع نشاطاتها، وسن القوانين العنصرية كمشروع القانون يسمى بقانون تجفيف الجمعيات، وفرض العديد من العقوبات أمام عمل المؤسسات الثقافية، الأمر الذي يهدد شرعية وجود أنشطة تلك المؤسسات.

تم إغلاق أكثر من (88) مؤسسة فلسطينية في القدس منذ العم 1967م فيما أجبرت (33) مؤسسة أخرى نقل نشاطاتها إلى الضفة الغربية، وتم إغلاق حوالي (23) مؤسسة أهلية ضمت رياض الأطفال وجمعيات خيرية ومراكز شبابية من الفترة (2001- 2019)².

وفيما يلي عرض لبعض المؤسسات التي تعرضت للاعتداء والإغلاق:-

1-بيت الشرق (الأورينت هاوس) : وهو المقر غير الرسمي لمنظمة التحرير في القدس، أسسه الراحل (فيصل الحسيني) عام 1994م، وأصبح مقراً للوفد الفلسطيني لمبادرات السلام ، إضافة إلى طاقم المفاوضات متعددة الأطراف، ويتكون بيت الشرق من عدد من الدوائر والأقسام تعمل على مساعدة المواطنين المقدسين على إحقاق حقوقهم

¹ (الغول، 2010: 247)

² < http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9327 >

ومتابعة العديد من المؤسسات العاملة في القدس. تعرض بيت الشرق للعديد من الانتهاكات والاعتداء أكثر من مرة حيث اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في عام 1988م المبني وأغلقت أبوابه لأسباب أمنية واستمرار الإغلاق حتى عام 1992م ، وفي عام 2001 عاد المحتل بشكل غير قانوني وأغلق بيت الشرق بعد أن صدر كافة أجهزة الحاسوب والملفات والبيانات ومعلومات سرية حول قضايا القدس، ولا زال قرار الإغلاق يتجدد يومياً، حيث تم تجديده 25 مرة على التوالي¹.

2- **جمعية الدراسات العربية** : وهي منظمة أهلية غير ربحية ، تأسست في القدس عام 1980م، وتعني بالدراسات والأبحاث والتوثيق والمعلومات، وهي متخصصة في قضية فلسطين أرضاً وشعباً ، وفي شؤون الصراع العربي - الإسرائيلي .

وقد تعرضت الجمعية لاعتداءات عدة ، حيث تم مصادرة أجزاء من قضيتها ووثائقها ، وتم إغلاقها لمدة 4 أعوام منذ عام 1988م حتى نهاية عام 1991م ثم أغلقت بقرار عسكري بتاريخ 10/8/2001 ولا زال القرار حتى اليوم ، حيث يجدد القرار كل ستة أشهر استناداً إلى القانون الذي أصدرته سلطات الاحتلال عقب توقيع اتفاقية أوسلو، والذي يقضي بعدم السماح للمؤسسات المقدسية بالعمل إذا كانت تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية².

3- **نادي الأسير الفلسطيني** : جمعية إنسانية اجتماعية مستقلة تعنى بشؤون الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات ومراكز التحقيق

¹ (ضميري، 2013: 3)

² (اللجنة الوطنية العليا، 2010)

الإسرائيلية تأسست في 1993م، وقد تبلورت فكرة إنشائه داخل السجون ، وقد تم إغلاقه بتاريخ 10 / 8 / 2001م .

4- المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة/ مؤسسة أهلية غير ربحية ، تأسست عام 1995م بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد تم إغلاقه في 8 / 2 / 2001م¹.

5- الغرفة التجارية الصناعية العربية / مؤسسة أهلية تأسست عام 1939م، وقد تم إغلاقها بقرار من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بتاريخ 10 / 8 / 2001م ، وأصبح القرار يتجدد كل (6) شهور فاضطرت للانتقال إلى مكاتب مؤقتة في ضاحية البريد في القدس، وقد لحق ذلك إغلاق اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية بتاريخ 5/6/2002م².

6- جمعية المنتدى الثقافي - صور باهر / مؤسسة أهلية غير ربحية ثقافية تأسست عام 2000م، تعني بالجوانب الثقافية والتربوية في المجتمع المحلي، وأغلقت أكثر من مرة وبتاريخ 30/3/2006 اقتحمت قوات الاحتلال الجمعية وصادرت مقتنياتها وبتاريخ 13/5/2006 داهمتها قوات الاحتلال أثناء إقامة معرضاً للكتاب وطردت الزوار بعد مصادرة محتويات المعرض وفي تاريخ 4 / 2 / 2008 اقتحمت قوات الاحتلال منازل المسؤولين عنها وتسليمهم أمراً بإغلاق الجمعية حتى إشعار آخر بحجة أنها جمعية خارجية عن القانون ، ولا يزال قرار الإغلاق يتجدد حتى اليوم³.

¹ (عودة، 2010: 11)

² (أبو جلاله، 2015: 184)

³ - http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=GhnTNP69203864136aGhnTNP

7-مركز صامد للتثقيف المجتمعي : منعت قوات الاحتلال بتاريخ 2008/5/2 افتتاح مركز (صامد) للتثقيف المجتمعي التابع للهيئة الوطنية بقرار من وزير الأمن الداخلي (آفي دختر) ، بدعوى أن افتتاح المركز جاء بترخيص وموافقة السلطة الفلسطينية دون الحصول على ترخيص من السلطات الإسرائيلية، وقد اقتحمت قوات الاحتلال في 21 / 3 / 2009 نادي القدس في باب الساهرة وأوقفت احتفالاً خاصاً بيوم الأم بدعوى أن الاحتفال مخصص لاحتفالية إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية. كما أصدر المفتش العام للشرطة (دوري كوهين) في 20 / 6 / 2010 أمراً بإغلاق جمعية إيلاف لدعم التعليم في القدس المسجلة قانونياً في القدس، بذريعة دعمها للإرهاب وانتمائها لحركة حماس، كما أغلقت قوات الاحتلال مركز (نضال) الثقافي في شهر 2009/7 لمدة 3 سنوات بحجة أنها تمثل خطراً أمنياً على الإسرائيليين¹.

مما سبق نلاحظ أن سلطات الاحتلال تنتهج سياسة عزل المدينة المقدسة ومؤسساتها ومحيطها الجغرافي، وتحاول دائماً تهويدها بأشكال متنوعة، ومن أبرز ملامح التهويد الثقافي لمدينة القدس :

اتخذت حكومة الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الإجراءات (الظاهرة والخفية) لتغيير ملامح القدس الثقافية والتاريخية، وهذه الإجراءات فيها ما هو مرتبط بالشق المادي للمدينة، ومنها ما هو مرتبط بالشق المعنوي ، وفيما يلي تفصيل ذلك :-

أولا/ ترويج القدس كمركز سكني يهودي :

شكل جذب السكان اليهود إلى مدينة القدس الإخفاق الأكبر للقائمين على مشروع التهويد على مدى العقود الأربعة الماضية، إذ كانت محصلة

¹ (أبوجلالة، 2015: 186)

الهجرة الداخلية اليهودية من القدس وإليها سلبية، فقد غادر المدينة حوالي 105 آلاف من اليهود في الفترة (1980-2007) ولقد شُخص المخطط الهيكلي 2020 هذه الأزمة، لذا سعت حكومة الاحتلال إلى بناء مساكن منخفضة السعر للأزواج اليهودية الشابة بالمركز السكاني اليهودي غربي المدينة، والعمل على نقل ما يسمى (مؤسسات الشعب اليهودي) إلى القدس، ويشمل ذلك الوزارات والدوائر الحكومية ومقرات الجيش وقيادته، إضافة إلى المراكز الأساسية للمنظمات الدولية والمنظمات المدنية والسفارات والقنصليات، إلى جانب ترسيخ مكانة القدس لدى الجيل اليهودي الناشئ، وزيادة الرحلات والجولات فيها وإضافة مراكز جذب سياحي فيها¹.

وإلى جانب ذلك وضعت حكومة الاحتلال مخططاً، عبر بلديتها في القدس، لإنشاء قطار هوائي (تلفريك) يربط بين جبل الزيتون من النقطة الاستيطانية إلى السفح الجنوبي الشرقي لجبل النبي داوود، وقد توصلت بلدية الاحتلال مع شركة إنشاءات فرنسية تدعى (SAFEGE) بهذا الخصوص، وقد بدأت بدورها بفحص خط سير القطار وتكاليفه وجدواه، حيث سيمر هذا القطار في أربعة محطات هامة وحاسمة، أولاً منطقة القطمون جنوب غرب البلدة القديمة، وثانياً مدخل وادي الحلو بمحاذاة باب المغاربة في سور البلدة القديمة، وثالثاً سيمر من فوق منازل أهالي بلدة سلوان، ثم أعالي جبل الطور، وبجانب منطقة فندق الأقواس السبعة، والمحطة الرابعة سيمر من الكنيسة الجثمانية بالقرب من منطقة مقبرة باب الرحمة، وسيحمل في نقله واحدة نحو 5 آلاف مسافر، بحيث تحمل كل سلة (25) مسافراً، بتكلفة تقدر بحوالي (30) مليون دولار، ولهذا المخطط عدة مخاطر تنعكس سلباً على المسجد الأقصى وسكان بلدة سلوان، وتتمثل في أنه سيتم الاستيلاء على عدد من

¹ (يونس، 2015: 62)

الأراضي الفلسطينية نصب الأعمدة العملاقة وسلات القطار الهوائي، وهذا ما يشكل مشروعاً استيطانياً مادياً، ومشروعاً تهويداً ثقافياً معنوياً¹.

ثانياً/ تهويد الأسماء والمعالم الفلسطينية :

لقد تتبته الصهاينة إلى موضوع أسماء المعالم الفلسطينية منذ وقت مبكر، وتوصلوا إلى أن هذا الموضوع يرتبط بهوية الدولة وطبيعتها، لذا سعوا بعد تأسيس (إسرائيل) إلى معالجة المسألة كحالة تطبيقية في عملية تهويد البلاد، وتم التشديد على ذلك الربط بين الدولة ككيان سياسية منظم وبين ما يسمى (القومية العبرانية التوراتية)، حسب نظرية بن غوريون: (علينا استبعاد الأسماء العربية لأسباب سياسية، وبما أننا لا نعترف سياسياً للعرب بحق امتلاك البلاد). وعليه ركز المسئولون في وسائل الدعاية الصهيونية المقروءة والمسموعة والمرئية على استخدام الأسماء العبرية الجديدة للمواقع والأماكن في البلاد وفي الضفة الغربية، وعدم استخدام الأسماء العربية².

ولقد توزعت التسميات (الإسرائيلية) للمعالم الفلسطينية وفق أنماط عدة، تنتمي إلى كل منها مئات الأسماء، فمنها: تسميات استخرجت من كتبهم التاريخية والدينية القديمة المحرفة مثل التوراة والتلمود، وأخرى كانت نسبة إلى الحاخامات وأدباء، وتسميات لمحاربين صهاينة أو مستوطنات، وأخرى محرفة عن العربية، وتسميات مترجمة إلى العبرية، تسميات حسب طبيعة المكان، وأخيراً تسميات لزعماء (صهاينة) أو أجانب³.

في 9/11/1999 تم اقتراح شطب كلمة القدس باللغة العربية من وثائق وأوراق البلدية، بحيث تبقى مقتصرة على لفظ (أورشليم)، وقد جاء

¹. (الجبعة، 2015: 21)

² (عبد الكريم، 2011: 96).

³. (الروبيضي، 2012: 64)

هذا الاقتراح من قبل حزب (المفدال) اليميني إلى رئيس البلدية في حينها (إيهود أولمرت). وفي 2009/7/14 أمر وزير المواصلات الأسبق (يسرائيل كاتس) في حكومة (بنيامين نتنياهو) الثانية بتهويد أسماء البلديات والمدن المكتوبة على الإشارات واللافتات المنشورة على الشوارع والطرق الرئيسية في كامل الأراضي المحتلة سنة 1948م ، وكان من أبرز الأسماء التي غيرت، اسم القدس باسم (يورشالايم) على جميع لافتات الطرق في فلسطين المحتلة، وتغير اسم شارع وادي الحلو جنوب المسجد الأقصى إلى اسم شارع (معاليه دافيد) وتغير اسم شارع وادي الراباة جنوب المسجد إلى (جاي هينوم)¹.

وأعدت بلدية القدس (الإسرائيلية) مؤخراً تجديد الياфطات الصغيرة القديمة إلى يافطات كبيرة تحمل أسماء اختارتها سلطات الاحتلال لشوارع المدينة وأحيائها وأبوابها، وحمل بعض تلك اليافطات أسماء عبرية للشوارع والأحياء والأبواب، وحمل بعضها الآخر أسماء مشتركة عبرية وعربية، ومن الأسماء المشتركة اللافتة التي وضعت على جميع أبواب المسجد الأقصى ، وكتب عليها (جبل الهيكل - الحرم الشريف) ، ووضع على تلك اللوحات تلخيصاً لتاريخ تلك المباني من وجهة نظر (إسرائيلية) ، فالمعلومات التعريفية التي وضعت على تلك المباني تكرر الرؤية (الإسرائيلية) للقدس بأنها مدينة يهودية . وتستثني منها أي معلومات تشير إلى التاريخ الإسلامي والمسيحي للمدينة².

وأسماء الشوارع تغيرت إلى أسماء عبرية، وكذلك أسماء الأحياء والبنائيات التاريخية ، إضافة إلى أسماء الأراضي والتلال والجبال التي تقوم

¹ (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2009: 303)

² (أبو جلاله، 2015:191)

عليها مدينة القدس، وهكذا أصبح المتجول في القدس يقرأ أسماء لا علاقة لها بمدينة القدس .

والجدول التالي يوضح أمثلة للأماكن التي تم عبرة أسمائها :

1- الأحياء			
الاسم العربي	الاسم العبري	الاسم العبري	الاسم العربي
حي الساهرة	هيرودوس	رأس العامود	معاليه زيتيم
سلوان	كفار هشلوح	حي الصرفندي	مشعول هتسيدك
حي وادي الحلوة	عيردافيد	حي الصوانة	معلوات دافيد
حي البستان	حديقة الملك	حي الشيخ جراح	قرية الصديق شمعون
حي المصرة	مورانيت	عقبة الخالدية	الحشمونائيم
حي اليمن	كفار هتمنيم	حاكورة المسكوب	حاييم كرمون
حي الفاروق	نوف تسيون	حي قلنديا	عطروت
2- الجبال والوديان			
جبل أبو غنيم	هار هحوما	جبل المكبر	نوف تسيون
جبل الطور	مستبور نسوريم	جبل المشهد	هيراتسوفيم
وادي الجوز	ناحل هجوز	وادي سلوان	يهوشافاط
وادي لرياب	غاي بن هبئوم	عين سلوان	حزكياهو
وادي قدرون	ناحل كدرون	بئر الصفاي	التيليت

كل ما سبق، تبعه أيضاً إصدار لبلدية الاحتلال قراراً في 2010/1/19 يلزم أصحاب المحلات التجارية في شرقي القدس باستخدام

اللغة العبرية في لافتات محلاتهم التجارية، بحيث تشكل الكتابة بالعبرية أكثر من نصف مساحة اللافتة¹.

كما غيرت أسماء البيوت والعقارات والشوارع الضيقة ومعالم المسجد الأقصى وأبوابه، والجدول التالي يوضح أمثلة ذلك :

البيوت والعقارات			
الاسم العربي	الاسم العبري	الاسم العبري	الاسم العبري
دار الترهني	بايت الحنان	بييت الزور والسلايمة	بايت ديسكين
دير مار يوحنا	نوؤب دافيد	بييت الزوبا	بايت رنون
الشوارع			
الاسم العربي	الاسم العبري	الاسم العبري	الاسم العبري
شارع الواد	رحوف هجاي	شارع خان الزيت	حباد
وادي حلوة	معلوت دافيد	شارع بيضون	معالي أرئيل
معالم المسجد الأقصى			
باب العمود	شعار شخيم	باب المغاربة	شعار أشتبوت
باب الأسباط	مردخاي غور	باب الساهرة	شعار أبراهيم
باب الحديد	الحائط الغربي	حائط البراق	حائط المبكى
البلدية القديمة	عير عتيكا		

ثالثا/ بناء الكنس والمتاحف اليهودية :

أنشأت دولة الاحتلال منذ احتلالها للقسم الشرقي لمدينة القدس العديد من الكنس والمتاحف، أقيم معظمها على أنقاض أوقاف إسلامية أو أملاك فلسطينية خاصة وعمامة .

¹ (زناتي، 2012: 12)

أ/ بناء الكنس في مدينة القدس: تطوق الكنس المسجد الأقصى من جهاته الأربع وداخل البلدة القديمة، خصوصاً في حي الشرف التي أقيم فيه الحي اليهودي، إلى جانب عشرات الكنس تحت المسجد، حيث باتت هذه الكنس بمثابة سلسلة دائرية حول الأقصى من جميع الجهات لفرض واقع استيطاني وتهويدي، وتغيير معالم المكان، حيث يوجد المسجد الأقصى وعدد من المساجد والأوقاف الإسلامية¹.

ويقول خبير الخرائط والاستيطان بالقدس خليل تفكجي: إن نحو الأربعين كنيساً رئيسياً (مساحتها لا تقل عن 600 متر مربع)، ويضاف إليها أكثر من ألف كنيس صغير ينتشر في القدس بشقيها الشرقي والغربي والمستوطنات المقامة على أراضيها. إن جزءاً من الكنس أقيم في أملاك عربية، مشيراً إلى أن إقامة الكنس في الأحياء العربية وتعزيزها بإجراءات أمنية تهدد وجود السكان في هذه الأحياء، ومن ذلك ما حدث في حي سلوان الذي أقيم فيه كنيسان يهوديان داخل أبنيته، تم الاستيلاء عليها من أصحابها ، وآخر في حي رأس العامود وحولت أماكن دينية إسلامية إلى كنس منها مسجد النبي صموئيل وداود ، وبعض الأحياء ، مثل حي سلوان الذي يغلق في المناسبات الدينية اليهودية ، بحجة تواجد الكنس فيها. وصادق مسجل الجمعيات في دولة الاحتلال على الجمعية اليهودية (ياشي) لإقامة كنيس على "الجبيل المقدس" المؤلفة من مرجعيات دينية يهودية وكبار الحاخامات، التي تهدف بالأساس إلى الإسراع ببناء الهيكل المزعوم، وكنيس بمدخل المسجد المرواني بالجهة الجنوبية للأقصى، ليشكل الكنيس نموذجاً لسيطرة الاحتلال على الأقصى، ومركزاً للوجود اليهودي الدائم بمساحات الأقصى².

¹ (يونس، 2015: 68)

² (ألف كنيس <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/18>)

وتشكل هذه الكنس تهديداً للمسجد الأقصى وللمدينة وسكانها، ومنها المدرسة التكريزية الواقعة على سور المسجد الأقصى الغربي المتصلة مباشرة بحائط البراق، وطابقها السفلي كنيس كبير، أما العلوي فهناك مسجد استولى عليه ليكون كنيساً يهودياً، ووضعت حكومة الاحتلال مخططاً لإقامة أكبر كنيس في العالم تحت اسم " نور يورشلايم" . وكنيس "هوريا" المقام على جزء من المسجد العمري الكبير " مسجد عبد الله بن عمر" في حي الشرف المصادرة إلى الجنوب الغربي من الأقصى. وكنيس " أوهل يتسحاق" أي خيمة إسحاق، المقام على أرض وقف حمام العين في حي الوادي غربي الأقصى. كما أن الأنفاق التي توجد تحت المسجد الأقصى، وفي مناطق مختلفة حوله من البلدة القديمة، تحتوي جوانبها على كنس صغيرة لأداء الطقوس، كما هو مصور وموثق، والهدف إعطاء انطباع بأن القدس مدينة أثرية يهودية منذ الأزل، إضافة إلى الكنس هناك المدارس الدينية التلمودية المقامة حول المسجد الأقصى، وبإحاطة المسجد الأقصى بالكنس اليهودية والمدارس الدينية اليهودية، يصبح المسجد الأقصى أشبه بجزيرة في بحر من المؤسسات اليهودية (فوكة، 2013: 2).

ب / المتاحف اليهودية : تشكل المتاحف بمختلف أنواعها في دولة الاحتلال جزءاً من عملية التهويد، وسط تغييب العنصر العربي والفلسطيني عن مقاطع ومفاصل تاريخية ووجودية تتعلق بفلسطين، تاريخياً وجغرافياً وشعباً. وإلى جانب متحف التسامح الذي تسابق دولة الاحتلال فيه الزمن لإنشائه فوق مقبرة مأمّن الله الإسلامية، كانت حكومة الاحتلال قد أقامت متحفاً يهودياً قرب المسجد الأقصى المبارك في 18/ آب -إبريل عام 2001م ، في محاولة جديدة لتبرير احتلال المدينة المقدسة، ولدعم إدعاءات

دولة الاحتلال بوجود هيكلهم المزعوم حيث يوجد المسجد الأقصى. ويعرض في هذا المتحف مجسم تصويري للهيكل مكان المسجد الأقصى .

وخلال فترة حكومة بنيامين نتنياهو الثانية تسارعت وتيرة إنشاء المتاحف، فقد افتتح متحف الهيكل الثالث المزعوم، في أقصى غرب ساحة البراق قبالة المسجد الأقصى من الجهة الغربية، ويضم المتحف قاعات وغرفاً ومعارض تتركز في مفاهيم بناء الهيكل المزعوم وهو عرض تاريخي عبري موهوم وباطل في مدينة القدس، وفقاً لرواية دولة الاحتلال المزعومة .

وقد أودعت، ما تسمى، لجنة التنظيم والتخطيط اللوائية التابعة لبلدية الاحتلال في القدس في شباط/ فبراير عام 2012 مخططاً تهويدياً يحمل رقم (11053) لتقديم الاعتراض عليه، يتعلق ببناء ضخم سيقام في أقصى الجهة الشمالية الغربية من ساحة البراق غربي المسجد الأقصى، ويتضمن بناء متحف تهويدي وصلات محاضرات وأخرى للعرض، ومكتبة وأرشيف ومركز معلومات¹.

وسيقام المبنى على أنقاض مباني وأثار إسلامية عربية في الموقع ، حيث أجرت سلطة الآثار في دولة الاحتلال حفريات واسعة على مدار نحو 5 سنين هدمت خلالها مباني إسلامية وعربية، من عصور شتى، ودمرت آثاراً إسلامية وعربية عريقة.

ويشكل هذا المبنى خطراً مباشراً على بناء المسجد الأقصى ومحيطه، خاصة حائط البراق وجواره، كما سيتم من خلال هذا المخطط طمس معالم إسلامية وعربية، وتزييف وتحريف للتاريخ، وسيشمل المخطط بناء (3) طوابق فوق الأرض وطابق ونصف تحت الأرض، وستكون مساحة البناء 3722 متر مربع، ويهدف المخطط إلى زيادة عدد الوافدين من اليهود

¹ (<http://alquds-online.org/news/14650>)

والسياح الأجانب إلى ساحة البراق والبلدة القديمة بالقدس، وتقديم الشروح لهم عن تاريخ عبري مزعوم لمنطقة حائط البراق .

صادقت حكومة الاحتلال في حزيران/ يونيو /2012م على ميزانية قدرها أربعة ملايين شيقل لإقامة مركز تهودي " متحف ضوئي سمعي" يقع تحت الأرض في مدخل وادي حي الطوة، ويبعد الموقع المراد عمل المتحف به، عشرات الأمتار عن جنوبي المسجد الأقصى المبارك، وهو عبارة عن بئر مائي تاريخي، وتجويف تحت الأرض، يرجح أنه من الفترة البيوسية، عمقها سبعة أمتار وعرضها 15 متراً .

وسيتم ربط هذا المتحف بشبكة الأنفاق التي يحفرها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ويأتي هذا المخطط ضمن مخطط إقامة سبعة أبنية تهودية تلمودية، حول المسجد الأقصى تحت مسمى " مرافق الهيكل"، ويجري الاحتلال حفريات واسعة في الموقع المذكور وجواره، كجزء من التهيئة لبناء المتحف التهودي، وكذلك في المنطقة المقابلة التي سيرتبط بها، افتتحت حكومة الاحتلال " معهد المتحف الثالث" بالقرب من المسجد الأقصى في آذار/ مارس 2013م ، وقد جاء افتتاحه تزامناً مع بداية عيد الفصح اليهودي¹.

وتبنت حكومة الاحتلال الحالية مشروع، ما يسمى، بمتحف " الهيكل التوراتي - مركز كيديم"، وهو أضخم مشروع تهودي سيقام بالقرب من المسجد الأقصى على بعد 20 متراً جنوب السور التاريخي الجنوبي للقدس القديمة، ويتضمن بناء 7 طوابق، 5 منها فوق سطح الأرض، و2 متر تحتها، على مساحة 6 دونمات، وعلى مساحة بنائية تصل إلى نحو 17000 متر مربع وحسب المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى فإن

¹ (يونس، 2015: 69)

المبنى الذي سيقام على قطعة أرض حفرتها ما تسمى " سلطة الآثار الإسرائيلية " بالتعاون مع جمعية " إعاد " الاستيطانية منذ سنوات طويلة ،وما زالت مستمرة في عمليات الحفر ، سيشكل بعنوانه الأساس مركز استقبال لكل الوافدين والزائرين من المستوطنين والأجانب إلى منطقة محيط المسجد الأقصى والقدس القديمة ومنطقة سلوان ، ومنطقة البراق ، والتي يطلق عليها الاحتلال منطقة حديقة وطنية عامة ، أو بالأحرى حديقة توراتية ، بمعنى أنها ستكون مركز تجميع وتوزيع على كل المرافق التي يسعى الاحتلال إلى تهويدها ، ويمرر من خلالها الروايات التلمودية ، ومنها شبكة الأنفاق التي حفرها ، ويحفرها ، أسفل سلوان المسجد الأقصى و محيطه ، كما يهدف هذا المخطط إلى السيطرة على محيط المنطقة ، وتأسيس بؤرة يمكن توسيعها إلى داخل حي وادي حلوة ، وهذا يعني ترحيل آلاف المقدسيين ، كما سيشكل أسسا لهجوم واقتحام جماعي واسع واستهداف مباشر للمسجد الأقصى ، موضحا أن سقف البناء سيشكل نقطة مراقبة ورصد للبلدة القديمة والمسجد الأقصى ، ويذكر أن هذا الموقع تجري فيه حفريات منذ عام 2002_2003م وحتى عام 2007م بشكل متقطع ، وتوصلت بعدها الحفريات لغاية الآن بمشاركة مئات الحفارين و المستوطنين ، على مجمل المساحة المذكورة¹.

رابعا/ تسويق القدس كعاصمة يهودية :

صعدت دولة الاحتلال حريها الشاملة لجعل مدينة القدس عاصمة أبدية لها ، وذلك على مستويين :الأول السياسي - الإعلامي الدبلوماسي ، الذي يعتبر القدس مدينة موحدة عاصمة "إسرائيل" إلى الأبد والثاني على الأرض المقدسية ، إذ تشن دولة الاحتلال حملات تهويدية قوية على الأرض والسكان والتراث لم يسبق لها مثيل ، كما أخذت ، على ما يبدو ، تعسكرها في

¹ (التقرير الاستراتيجي ، 2009 : 288)

إطار توجه جديد، وتتكامل كل الحملات السياسية والإعلامية والدبلوماسية والتهويدية بالنسبة لهم، لفرض أمر واقع على أرض القدس، لا رجعة عنه، تحت أي ظرف سياسي في المستقبل. ولتسويق القدس كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني المحتل، قامت حكومة الاحتلال بالإجراءات التالية :-

1- إنشاء القواعد العسكرية في مدينة القدس: ففي معطيات المشهد المقدسي، وحسب صحيفة "هآرتس" فإن بلدية الاحتلال تخطط لبناء قاعدة عسكرية لجيش الاحتلال، تضم كلية عسكرية لجيش الاحتلال في جبل المكبر بمدينة القدس، وستشتمل على مدرسة للقيادة والضباط، ومدرسة للأمن القومي، بالإضافة إلى أكاديمية عسكرية قائمة حالياً في قاعدة عسكرية في "غليوت"، ورغم أن هناك خططاً لنقل غالبية الوحدات في غليوت إلى الجنوب كجزء من خطة لزيادة الوجود العسكري "الإسرائيلي" في النقب، فإن هناك اتفاقاً بين جيش الاحتلال وبين بلدية الاحتلال في القدس وما تسمى بوزارة الدفاع على نقل الكلية إلى القدس. وقد بوشر في وضع الخطط موضع التنفيذ، وجرى تكليف المهندس المعماري إيلي إيلان لإعداد الطبعات الأولية¹.

وكشفت الهيئة الإسلامية المسيحية في مدينة القدس النقاب عن أن بلدية الاحتلال، ممثلة برئيسها "نير بركات" وجهاز التنفيذ، قد وضعا خطة شاملة، تهدف إلى ترويج القدس على مستوى سياحي دولي أوسع، ومن منظور صهيوني كامل، وبين الأمين العام للهيئة الدكتور حسن خاطر أن رئيس البلدية افتتح موقعاً الكترونياً بهدف إغراء السياح بتأمين جولات مجانية في البلدة القديمة، عبر تقنية الواقع الافتراضي الذي يساعد الاحتلال كثيراً في تزوير حقيقة المقدسات، وتهدف إلى رفع عدد السياح من ثلاثة ملايين سائح عام 2000م إلى عشرة ملايين في عام 2020م، ويسعى

¹ (أبو عرفة، 2012: 78)

الاحتلال لإثارة الخوف والقلق في أوساط حركة السياحة العالمية جراء الأحداث الجارية في العالم العربي، ومحاولة توجيهها نحو القدس المحتلة، على اعتبار أن دولة الاحتلال هي الواحة الأمانة والمستقرة في المنطقة.

عقد المؤتمرات الدولية في مدينة القدس: لجأت دولة الاحتلال إلى عقد المؤتمرات الدولية في مدينة القدس بغرض تخفيف الانتقادات الدولية المتعلقة بالمساس بوضع مدينة القدس، الأمر الذي يعكس عزيمة وإصرار دولة الاحتلال في تسويق القدس كعاصمة لها، وفرض هذه السياسة التهودية على الدول المشاركة في المؤتمرات، التي تعقد في مدينة القدس استناداً إلى سياسة الأمر الواقع الذي برعت فيه سلطات الاحتلال . فمثلاً نجحت دولة الاحتلال في فرض إرادتها في عقد مؤتمر عالمي للسياحة في مدينة القدس 20- 22 تشرين الأول / أكتوبر، نظم برعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، مع العلم لم يكد يمر عام على انضمامها إلى هذه المنظمة، حيث صرح وزير السياحة الأسبق إن إقامة هذا المؤتمر في القدس بمثابة اعتراف دولي بها كعاصمة " لإسرائيل " وتقدمت الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " أنجيلا جوريا" من المكسيك بخطاب إلى رئيس دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو توبخ فيه اختيار وزير السياحة الصهيوني مدينة القدس لعقد مؤتمر السياحي العالمي، وشددت في خطابها على ضرورة الفصل بين الاعتبارات السياسية وبين مؤتمر السياحة¹.

وعلى الرغم من عدم قبول أطراف عدة في المجتمع الدولي سياسة دولة الاحتلال في تهويد مدينة القدس ، مثلما رفضت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عقد المؤتمر، إلا أنه عقد، الأمر الذي يعكس هشاشة وتردد المجتمع الدولي في تحميل دولة الاحتلال مسؤولية تجاه سلب ونهب الهوية الحضارية عبر تهويد مدينة القدس.

¹ (الجمعية، 2012: 41-45)

وعقدت سلطات الاحتلال مؤتمراً دولياً آخر حول السياحة في مدينة القدس المحتلة ما بين 29-31 مارس 2011م، برعاية مكتب رئيس الوزراء " الإسرائيلي " وبلدية القدس " و " وزارة السياحة " و " سلطة تنمية القدس " ، سبق هذا المؤتمر عدة مؤتمرات كان آخرها مؤتمر السياحة السالف الذكر، وآخر للاقتصاد وثالث للكنجرس اليهودي، وآخرها مؤتمر خاص بالأفلام والإنتاج السينمائي، الذي عرضت فيه أفلام خيالية تظهر صورة القدس من دون المسجد الأقصى، ومن دون ملامحها العربية المعروفة .

إقامة المهرجانات والاحتفاليات في مدينة القدس : أقامت بلدية

الاحتلال في مدينة القدس عدة مهرجانات واحتفاليات، ومنها احتفال الأنوار التهويدي، فقد عملت بلدية الاحتلال على دعم وتشجيع فعاليات المهرجان، وسخرت كافة الدوائر الحكومية من أجل الاستمرار في إقامته، مع العلم أن المهرجان انطلق عام 2009م ، كرد على اعتماد القدس عاصمة الثقافة العربية، وتمكنت البلدية من تنظيم هذا المهرجان بشكل سنوي بعروض مختلفة ومتنوعة وحضور أوسع، وبمشاركة عالمية ساعية من خلال تنظيمه سنوياً إلى إلغاء الوجود الفلسطيني والحضارة العربية في المدينة المقدسة، وقد افتتح رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو المهرجان في قلعة " النبي داود " التاريخية، الأمر الذي يعكس الدلالة السياسية لهذا المهرجان، ووزعت بلدية الاحتلال خلال المهرجان منشورات، تتضمن استبدال أسماء المواقع ومعالم القدس الأثرية من أسمائها العربية إلى أسمائها العبرية، منها ساحة " حائط المبكى " بدل ساحة البراق، وباب صهيون بدل باب النبي داود، و" مغارة صدقياهو " بدل مغارة الكتان، " شاعر هدداش " بدل باب الحديد و" ماميل " بدل مأمن الله، وطريق الباب الجديد جادة النخيل بدل " شارع هتسنحيم " . ونظمت مدينة الاحتلال ماراثون أطلقت عليه اسم " وينر أورشليم الدولي " في

شوارع المدينة، بشقيها الشرقي والغربي، للعام الخامس على التوالي، بدعم من شركات في دولة الاحتلال وأخرى عالمية¹.

وقامت بلدية الاحتلال بإجراء الترتيبات والتحضيرات اللازمة "لإنجاح الماراثون التهويدي"، وقالت البلدية إنه المتوقع أن يشارك في الماراثون 25000 ألف متسابق، غالبيتهم من الإسرائيليين، وسط مشاركة أكثر من 2000 شخص من 60 دولة في العالم، يضم العديد من العدائين المشهورين، علماً بأنه تم اعتماد السابق ضمن الأجددة السنوية للاتحاد العالمي لألعاب القوى، تعتمد بلدية الاحتلال كل عام أن يشمل مسار الماراثون التهويدي شوارع في شرقي القدس بمحاذاة سور المدينة وحواراتها العتيقة، مروراً بمعالمها العربية التاريخية، وحمل أحد مسارات الماراثون " مسارات تحكي حكاية القدس على مدى 3000 عام، وتقول بلدية الاحتلال: "إن أحد أهداف الماراثون هو تسليط الضوء على تاريخ 3000 سنة من وجود أورشليم القدس عاصمة دولة إسرائيل". كما حاولت بلدية الاحتلال إضفاء الطابع الإنساني على الماراثون التهويدي، حيث ادعت أن جزءاً من ريعه سيخصص لمرضى السرطان ولذوي الاحتياجات الخاصة، وتعمدت بلدية الاحتلال تزوير المسميات الفلسطينية للقرى والأحياء والمقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، لإبراز المدينة بمعالمها بأنها يهودية، كما تعمدت تهميش الهوية الفلسطينية الإسلامية والمسيحية للمدينة المقدسة².

والى جانب إقامة المؤتمرات والمهرجانات والاحتفالات في سبيل فرض الأمر الواقع، وهذا يدل كما تحدثنا على هشاشة المجتمع الدولي تجاه هذه المسألة، حيث سمح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في إقامة مباراة كرة قدم بين منتخب الاحتلال وبلجيكا على ملعب " تيدي" في شرقي القدس، الأمر الذي

¹ (أبو الخير، 2013: 81).

² <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=766033>

ينعكس ضمناً فيما بعد على شرعية سياسة دولة الاحتلال في نهب وسلب الوجود الفلسطيني في المدينة .

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتعزيز جهود المؤسسات الثقافية في الحفاظ على مكانة القدس

أمام تزايد حدة الهجمة الإسرائيلية (الرسمية- غير الرسمية) على التراث والثقافة الإسلامية، وفي ظل التهافت العربي (الداخلي- الخارجي)، لا مفر من مواصلة الصمود، وأخذ زمام المبادرة والانتقال من حالة الدفاع المتهافت عن القدس، إلى وضع الهجوم المنسق والمدروس بصورة تتراكم فيها النتائج، وتتوالى فيها المراحل على نحو تدريجي. وذلك لأن الاحتلال لم يضع حداً لاستخدام القوة والإرهاب الذي اتبعته الصهاينة لتحقيق أهدافها، بل انتقل إلى يد الحكومة والسلطة، وأصبحت قوات الاحتلال هي من تقوم بالانتهاكات ضد المقدسات، بهدف إضافة مكاسب جديدة على الأرض.

مبررات الرؤية الاستراتيجية :-

تتطلق الرؤية المقترحة من مجموعة مبررات، تتمثل في :-

1-القدس تستحق كل جهد وعمل مهما كان قليلاً - وإن كان ذلك أضعف الإيمان عله يسهم في حمايتها وتعزيز مكانتها وحماية مقدساتها من التخريب والانتهاك، في الوقت الذي تشغل فيه الأمتين العربية والإسلامية بالفتن التي أكلت فكرها ومقوماتها .

2-استمرار الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، والتراث العربي، حتى الموتى لم يسلموا من حريمها .

3-ضبابية السياسة الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية، والتراث العربي حيث مارست سلطة التطوير وإصلاح البيئة والعكس هو الصحيح،

فالهدف هو تزوير تاريخ المقدسات الإسلامية، وإثبات الوجود اليهودي الأقدم في المكان .

4-المسؤولية الوطنية الجامعة، لا سيما في هذه المرحلة الدقيقة التي تقتضي بنا العمل على إيلاء بيتنا الداخلي كل الجهد، ومنحة رفع درجات الاهتمام والعناية .

أهداف الرؤية :-

تهدف الرؤية إلى :

- 1-كشف السياسات الإسرائيلية المخططة للنيل من التراث والثقافة العربية والاسلامية في المدينة المقدسة وانتهاكها.
- 2-تطوير خطة مستقبلية الهدف منها دعم الصمود الفلسطيني في مدينة القدس، ومناصرة المرابطين فيها، وتعزيز مكانتها ثقافيا.
- 3-تحميل الاحتلال نتائج ومسؤوليات كافة الأضرار الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية التي تنفذها في المدينة والمقدسات وأشكال التراث في المدينة المقدسة .

الخطوات الإجرائية للرؤية:-

- تتطلق الرؤية من عدة جهات، وتتنوع عليها المهام بهدف تشكيل قوة ضاغطة شاملة لتعزيز مكانة القدس ومقدساتها، وهي :-
- أولاً/ دور المؤسسات الرسمية والشعبية :-

- العمل على إنهاء حال الانقسام بين شقي الوطن، وترتيب الوضع الداخلي، فالمطلوب الخروج من المأزق الحالي قبل أي خطوة .

- دعم صمود الوجود الفلسطيني في القدس على وجه الخصوص، ومنح هذه المسألة المقام الأول على الأجندة الرسمية، وحشد الجهود السياسية لإسناده، من خلال رفع موازنة وزارتي الثقافة والتعليم لما يلزم القدس.
- رفع شعار (القدس أولاً) واعتماده كموقف استراتيجي وسياسي يومي على كل الأصعدة الثقافية والتعليمية، وإلزام الجهات المانحة باعتماده كشرط لتنفيذ المشاريع الداعمة للتراث المقدسي
- القيام بمساع رسمية وشعبية في آن واحد، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لإعلان مدينة القدس بمثابة العاصمة الثقافية للأمم العربية، وفي الوقت ذاته إعلان القدس كعاصمة روحية للأمم الإسلامية.
- توحيد المرجعيات الوطنية العاملة من أجل القدس وتعزيز تراثها في مرجعية واحدة جامعة، تتحمل المسؤولية في دعم الأنشطة الثقافية، وتقديم التقارير الدورية من نتائج أعمالها .
- دعم المؤسسات الثقافية والتراثية في فلسطين حتى تتمكن من أداء مهامها والقيام برسالتها، وتعزيز التضامن الإسلامي المسيحي، من خلال الشراكة الفنية في المحافل الدولية.
- إعداد الخطط العملية لتفعيل المؤسسات الثقافية والمسارح، وترميم الموروث المعماري والتاريخي، والذي يمثل جوهر المشروع الصهيوني وغايته ووسيلته لفرض تغييرات سكانية وجغرافية ودينية في مدينة القدس .

ثانياً/ منع الاعتداء على الأوقاف الإسلامية :-

- 1-دعوة المجتمع الدولي إلى فضح أساليب وانتهاكات الاحتلال، الرامية إلى تدمير الإرث التاريخي والثقافي الفلسطيني.

2- تشجيع المؤسسات خارج القدس على التواصل مع المؤسسات العاملة فيها، ونشر المعلومات و بناء قاعدة بيانات وطنية بأسماء العاملين في حقل التراث الثقافي مع بيان عناوينهم.

3- إقامة معرض متنقل عن القدس والمعالم الثقافية والأثرية فيها، كوسيلة ملموسة لكسب الرأي العام العالمي من خلال نشر الحقائق، وتقنيذ أباطيل الإعلام الصهيوني وادعاءاته.

4- دعوة منظمات اليونسكو والإيسيكو والألكسو، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، واتحاد الجامعات العربية، وغيرها من المؤسسات ذات الاهتمام إلى وضع مناهج خاصة بالقدس لطلبة التعليم الثانوي والعالي، باعتبار أن الحفاظ على التراث الثقافي أولوية وطنية.

5- تخصيص صفحة إلكترونية تهتم بنشر الأنشطة الثقافية في المدينة، وإبراز المخاطر التي تهددها وفضح المحاولات الإسرائيلية لطمسها وتزويرها .

6- إنشاء المرصد الدولي لتوثيق جرائم الاحتلال وادعاءاته على التراث الإسلامي ومناشدة الدول والمنظمات والهيئات الدولية لتقديم كل أشكال الدعم لهذا المرصد .

7- تخصيص ساعات بث تلفزيونية، تعرض حياة المقدسين الثقافية والفنية، حتى وإن كان باستخدام (البث المباشر) للموبايل .

ثالثاً/ الحماية العلمية للأوقاف المقدسية :

إن الاهتمام بالتراث الثقافي (إسلامي- مسيحي) في القدس لا يكون إلا بتطوير نماذج عملية من خلال :-

• إنشاء تجمع أو رابطة عالمية للتراث/ الثقافي المقدسي، تجمع في عضويتها كل المنظمات المعنية بالفنون، وتحضير اللقاءات والحث على تقديم أفضل السبل لاستثمار الموارد المقدسية.

- الحث على تفعيل المجلس الاستشاري للآثار والتراث الثقافي كإطار تشاوري وتنسيقي للمؤسسات العاملة في مجال التراث الثقافي.
- العمل على أحياء لجنة الايكوموس الوطنية وتشجيع الطاقات الشابة في المؤسسات المختلفة لأخذ المبادرة وتفعيل اللجنة للقيام بدورها على الصعيد المحلي والدولي، وخصوصا التنسيق مع اللجان الوطنية والدولية
- إقامة المسابقات التي تعني بابتكار وإبداع أفضل فكرة أو نموذج لدعم التراث الثقافي والتاريخي للمدينة المقدسية، وكذلك لمن يقدم أفضل الطرق لإعادة تنشيط الفعاليات الفنية والفكرية فيها .
- إنشاء المراكز البحثية والمجلات العلمية وجمع الأرشيف المكتوب والمسجل والمصدر المتعلق بالتراث الثقافي المقدسي، وإنشاء موسوعة تترجم إلى أكثر من لغة .
- توفير الدعم المالي دون حدود لترميم المقابر والمباني الإسلامية والوقفية، وتعزيز صمود المقدسين في المدينة .

الخاتمة:

- شهدت الفترة ما بين عام (2010-2019) احتدام وتيرة التهويد لجميع ملامح مدينة القدس، وإضعاف البنية الثقافية والموروث التاريخي بهدف طمس مزيد من الملامح الثقافية الإسلامية والمسيحية.
- سلطات الاحتلال ماضية في مخطتها لتهويد القدس بالتعاون مع المنظمات الصهيونية الداعمة وذلك من منطلق تغيير وجهة النشاط الفني والثقافي، وربطه بيهودية الدولة (المكان والتاريخ).
- هشاشة البنية التحتية الثقافية من حيث التراث المعماري والفني، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور الممثلين المسرحيين والكتاب والمتقنين.

- يعاني قطاع الثقافة والفنون صعوبات كبيرة بسبب الممارسات الإسرائيلية، وقلة الإمكانيات المادية وبسبب سياسة الاحتواء والسيطرة التي حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهاجها، بعد أن تجاهلت حاجات السكان الفلسطينيين لعدة عقود.

- تقوم إسرائيل بمحاولات ممنهجة لفرض أوجه الفن الإسرائيلي في محاولة لتغريب المواطن المقدسي، وإضعاف الانتماء الوطني، وتركه لموروثه الثقافي الأصيل .

- جهود وزارة الثقافة والسياحة والآثار لتعزيز مكانة القدس محدودة بإطار الإمكانيات المتاحة.

- رغم كل التحديات، يبقى توجه المقدسيين وتطلعاتهم نحو ارتباطهم بثقافتهم موجود، فلا زال هناك مقاومة لتأصيل الثقافة والفنون العربية والإسلامية في مدينة القدس.

التوصيات :-

- لعل استغلال الاحتلال حالة الفوضى والانقسام الداخلي وانشغال القوى الدولية في محاربة الإرهاب ساعد إلى حد كبير في طمس ملامح القدس الثقافية، وما لم تجند السلطة الوطنية الإعلام والثقافة والتعليم لدعم المشهد الثقافي فيها، فلن يكن هناك يوماً مظهراً ثقافياً عربياً داخل أسوار القدس .

- لما كان قطاع الثقافة في القدس مليئاً للاحتياجات الوطنية، فلا بد من الاعتماد على :

- 1-دعوة أصحاب القرار لتحمل مسؤولياتهم لتوفير كل سبل الدعم الفعلي للحفاظ على التراث الحضاري وتشكيل مرجعية للمشهد الثقافي من خلال دعم المبادرات الشبابية.
- 2-مطالبة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم التدخل الجدي لحماية ودعم الحياة الثقافية في القدس .
- 3-تبني الرؤية المقترحة في هذه الدراسة رسمياً، ودعوة الجهات الداعمة لمناقشتها

قائمة مراجع:

- أبو الخير، إيمان (2013). آليات التهويد الثقافي لمدينة القدس، مؤتمر القدس العلمي السابع (المخططات الصهيونية في القدس ، التهويد وسبل المواجهة)، مؤسسة القدس الدولية، غزة.
- أبو جلاله، أحلام (2015). الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس (1994- 2010)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة .
- أبو خضير، ناصر (2012). مواقف الاستشراق الإسرائيلي تجاه إسلامية بيت المقدس، حوليات القدس، ع (14) ، مؤسسة الدراسات المقدسية ، القدس .
- أبو عرفة، عبد الرحمن(2012). الأخطار المحدقة بمؤسسات مدينة القدس، مجلة شؤون تنموية، المجلد (9)، العدد (1)، الملتقى الفكر العربي، القدس.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2009). تحرير محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية، بيروت .
- الجبعة، نظمي (2012). القدس من جديد (مشاهد وتحديات)، حوليات القدس، العدد (13) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .

- الجعبة، نظمي(2015). استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (151)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). كتاب القدس الإحصائي السنوي، رام الله.
- خلة، يعقوب (2013). واقع مدينة القدس في منهاجي التربية الإسلامية واللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا في الوطن العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الروبيضي، أحمد(2012). القدس بين المواجهة والتهويد، دائرة القدس، (م.ت.ف)، سلسلة أوراق القدس (4).
- زناتي، أنور (2012). تهويد القدس-محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والإحصاءات والوثائق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سعادة، أيمن(2009). آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني والمعماري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس .
- شمالي، إلهام(2015). دور منظمة اليونسكو في الحفاظ على الممتلكات الثقافية بمدينة القدس (1967-2015)، رام الله، فلسطين.
- الشوا، إيمان(2016). دور المنظمات العربية والدولية في الحفاظ على التراث المعماري المقدسي، مؤتمر القدس العاشر (القدس في ضوء المتغيرات المحلية)، مؤسسة القدس الدولية، غزة .
- صالح، محسن وآخرون(2010). دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، مركز الدراسات العربية، بيروت .

- صلاح الدين، عابد(2015). التهويد الثقافي لمدينة القدس، مؤتمر القدس العلمي التاسع (الواقع والثقافي والاجتماعي في القدس وسبل النهوض) ، مؤسسة القدس الدولية، غزة .
- ضميرى، هديل (2013). مؤسسات فلسطينية مغلقة وأخرى مهددة، الهيئة الإسلامية المسيحية، دائرة الإعلام .
- عبد الكريم، ابراهيم (2011). تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- عبد الكريم، إبراهيم (2010). التوجيهات والممارسات الصهيونية، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس ، مركز الزيتونة للدراسات ، بيروت .
- عساف، محمود عبد المجيد (2017). ملامح المشهد الثقافي في القدس والانتهاكات الإسرائيلية، دائرة المعارف الفلسطينية، رام الله.
- علم، نبيل (2011). الحفاظ على تراث مدينة القدس، موسوعة التراث الفلسطيني، مؤتمر التراث الثاني، التراث الشعبي الفلسطيني في القدس الشريف - هوية وانتماء ، 28-29 /12/ 2011م ، رام الله .
- عودة، يعقوب (2010). إغلاق مؤسسات القدس تطهير عرقي لمدينة القدس العربية، حوليات القدس، العدد (8).
- غوشة، جمال(2016). واقع المؤسسات الثقافية في مدينة القدس، دار المعارف الفلسطينية، رام الله .
- الغول، خالد (2010). هجرة النشاط الثقافي من القدس، سلسلة أوراق القدس (3)، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس، رام الله .
- فوكة، سفيان (2013). حماية وتنمية المقدسات الإسلامية في القدس، مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الرابع (الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس)، 5-6/6/2013، فلسطين.

القدومي، عيسى (2012). المؤسسات العاملة من أجل الأقصى في قائمة الإرهاب، مجلة الفرقان، جمعية إحياء التراث الإسلامي .
المصري، مجد (2010). تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

يوسف، محمد (2014). برامج الاستثمار في التراث العمراني ووسائل التمويل بالاستناد لتجارب عربية ودولية، جامعة القاهرة، القاهرة.
يونس، حسام (2015). سياسة حكومة دولة الاحتلال في التهويد الثقافي والديني لمدينة القدس، مؤتمر القدس العلمي التاسع، مؤسسة القدس الدولية ، غزة .

يونس، سنبل (2015). دور القوانين والمواثيق الدولية في صناعة السياحة -دراسة في الأبنية والمراكز التاريخية، الجامعة التكنولوجية، بغداد.
مواقع الكترونية:

1- موقع الجزيرة (2014). القدس القديمة بلائحة التراث العالمي المعرض للخطر .

www.ajazeera.net/news/cult_ureadart/2014/6/24

2- موقع الجزيرة (2014). ألف كنيس يهودي في القدس
<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/18>

3- موقع الجزيرة (2018). بيت مال القدس
www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/2/23

4- وكالة معا الإخبارية (2015). ماراثون تهويدي في القدس
<http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=76603>

5- موقع مدينة القدس: وتيرة عالية من الاعتداءات (تقرير)
<http://alquds-online.org/news/14650>

- 6- موسى، قوس(2008): المؤسسات المقدسية والسلام المفقود .
www.miflah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=8763
- 7- اللجنة الوطنية العليا للاحتفاء بالقدس (2010): جمعية الدراسات العربية في القدس . <16.7.2019> (www.emaratalyoum.com)
- 8- وكالة وفا الإخبارية (2006). مقر المنتدى الثقافي في صور باهر
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=GhnTNP69203864136aGhnTNP
- 9- وكالة وفا الإخبارية (2019). مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9327
- 10- مدار نيوز (2019). الثقافة في القدس - العمل على حد السكين
<https://madar.news/الثقافة-في-القدس-العمل-على-حد-السكين>

الدوافع الإسرائيلية للتطبيع مع الدول العربية

د. إلهام جبر شمالي

تعد العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل سابقة للعديد من اتفاقات التطبيع العربي التي وقعت في الآونة الأخيرة، إذ مهدت تلك العلاقة الطريق لتوقيع اتفاقات التسوية، وأدت الجالية اليهودية دورها في تقريب وجهات النظر العربية - الإسرائيلية، وتدشين اتفاقات التسوية، ولذلك لم يكن ربط الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالمبادرة العربية عام 2002م، سوى مسألة ظاهرية، أمام حالة التطبيع شبه الرسمي مع بعض الدول العربية، إذ كان لدى إسرائيل على مدار العقود السابقة دوافعها المتعددة على المستويين الداخلي والخارجي لحاجتها للتطبيع العربي.

وقد أدت الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة في المنطقة العربية، وغياب الخطاب الفلسطيني الموحد على المستوى العربي والإقليمي والدولي، بفعل استمرار الانقسام الفلسطيني، لأكثر من عقد ونصف، والحرب على الإرهاب، ومواجهة خطر تنظيم داعش، أضف إلى ذلك مجابهة خطر التمدد الإيراني والتركي، إلى حالة التقارب بين إسرائيل والدول العربية، لدخول معترك التطبيع عبر أربع اتفاقات متتالية عام 2020م.

دوافع إسرائيل للتطبيع:

عكست السياسة الخارجية الإسرائيلية، امتداداً لأهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية للخروج إلى ما وراء الحدود الجغرافية، التي أقيمت عليها إسرائيل عام 1948م، ممثلة انعكاساً للواقع الموضوعي القائم فيها؛ كونها لازالت كياناً غريباً أقيم على أرض فلسطين، وهذا يتطلب منها الابتعاد قليلاً عن المبادئ الثابتة للحركة الصهيونية، المُشكلة للإطار النظري والتاريخي والمادي لإسرائيل؛ لتقوم بنسج علاقات تطبيعية تحقق لها الاعتراف المعنوي بوجودها ومصالحها، وبالتالي تنفيذ جملة من الأهداف المرحلية للمشروع الإسرائيلي الأكبر.

إذ تختلف دوافع إسرائيل للتطبيع مع دول العربية، من دولة لأخرى ولكنها تحتكم لمجموعة من المحددات، وتلك المحددات بعضها معلن، والآخر غير معلن، حيث مرت تلك العلاقة بحالة من المد والجزر، فاستغلت خلالها إسرائيل وتر التناقضات والخلافات البينية العربية؛ لاستمالة طرف ضد الآخر، كما حدث مع موريتانيا بعد عزلها عربياً نتيجة موقفها الداعم لصدام حسين إبان حرب الخليج الثانية 1991م¹، وكذلك دعمها للحركات الانفصالية في عدة دول أخرى، لإحداث نزاعات واهتزازات داخل الدول المحيطة، أو التطبيع مع بعضها، وقد تعددت الدوافع الإسرائيلية للتطبيع، ومن أهمها:

أولاً: تثبيت وجود إسرائيل، وتأمين وجودها دولياً

تثبيت وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين، في محيطها العربي، والإقليمي، وهو ما عبر عنه بن جوريون² إن رغبتنا

¹ مأمون سويدان: علاقات إسرائيل مع العالم العربي؛ علاقات إسرائيل الدولية، السياقات والأدوات الاختراقات والإخفاقات، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014م، ص412.

² دافيد بن جوريون 1886-1973م: زعيم صهيوني ولد في بولندا، هاجر إلى فلسطين عام 1906م، درس القانون في استنبول، ساهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني، ثم عاد إلى فلسطين عام 1918م وكان له دوراً بارزاً في

الوحيدة هي خلق الظروف الدولية التي ستقوي من أمننا القومي"¹، ولا زالت إسرائيل تدرك أنه بعد 72 عاماً على وجودها، أنها دولة مؤقتة وطارئة، وتحاول إطالة أمد وجودها غير الطبيعي، وغير القائم على أي حق من الحقوق التاريخية، أو القانونية؛ فلذلك تسعى لإيجاد مناخ عربي، وإقليمي، ودولي يقبل وجودها من خلال التشبيك والتطبيع، والاعتراف بها كأمر واقع، وبالتالي اعتبارها جزءاً من منظومة المجتمع الدولي، كدولة طبيعية في المنطقة.

تسعى إسرائيل من خلال التطبيع العربي إلى ضمان الاعتراف الرسمي بها، ووقف عزلتها، التي فرضتها قرارات الجامعة العربية عبر مقاطعتها، وظهورها كدولة ديمقراطية تقيم علاقاتها مع دول الجوار، ولا تمارس العنصرية، والانتهاكات الإسرائيلية اليومية ضد الشعب الفلسطيني، وإنهاء النظرة إليها كعدو استراتيجي للشعوب العربية²، وبالتالي تخفيف ردود الفعل الشعبية في العالم العربي ضد أي اعتداء تقوم به ضد الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية في مدينة القدس.

كذلك تسعى إسرائيل عبر التطبيع شرعنة ما طبقته إسرائيل كدولة احتلال على أرض الواقع، والانتقال بالعلاقة مع الدول المطبوعة إلى مربع جديد يتم فيه تجاوز محددات تطبيع العلاقات مع إسرائيل، أي القفز على استحقاقات المبادرة العربية للسلام التي تم اعتمادها عام 2002م في جامعة الدول العربية³.

الحركة الصهيونية، وأصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل عام 1948م، عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، ج1، 1989م، ص ص573، 574.

¹ إبراهيم العابد: سياسة إسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967م، ص 10، 11.

² التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وسبل مواجهة أضراره بالقضية الفلسطينية <https://bit.ly/35007X2>

³ مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي <http://bit.ly/3hNrG8U>

ثانياً: ضمان أمن إسرائيل

أمن إسرائيل لا يتحقق مع المواقف المعادية من الدول العربية، ولتدرك هذا الخطر يجب إنهاء مصطلح النزاع العربي-الإسرائيلي، وتحقيق أمنها عبر اختراق دول عربية ذات شأن، وإقامة علاقات معها تُؤمّن وجودها، بالمقابل تقدم إسرائيل لها الدعم عبر الولايات المتحدة، لذلك عُدت إسرائيل بوابة الدول العربية إلى واشنطن، للإبقاء على بعض أنظمتها الاستبدادية. ويقول بن جوريون: "إن الأسلوب الآخر لضمان أمن إسرائيل، يكون عن طريق إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول وخاصة دول آسيا وإفريقيا"¹، وأمن إسرائيل هنا بالمفهوم الإسرائيلي يعني التفوق العسكري والاقتصادي على الدول العربية، بالدبلوماسية السياسية، والسبيل لتحقيق ذلك إقامة علاقات صداقة معها تشكل فيها إسرائيل رأس الحربة، ما تريده إسرائيل شرق أوسط تكون فيه قوية بأمنها، وتكنولوجيتها السايبرانية، وصناعاتها المتطورة.

بذلك تضمن إسرائيل تأييد تلك الدول في المحافل الدولية، والإقليمية، بل والعربية أيضاً وبالتالي عدم معارضة المشاريع التي تتعارض مع المصالحة الإسرائيلية²، ففي إحدى خطب بن جوريون في الكنيست سنة 1960م، أشار " إن الدول الإفريقية ليست قوية، ولكن صوتها مسموع في العالم وأصواتهم في المنظمات الدولية تساوي في قيمتها أصوات الدول الكبرى"³، ومن هنا لا بد من استثمار صداقتها ومساندتها، كما هناك دول عربية، ذات ثقل سياسي، وفاعلة في عدة منظمات دولية وإقليمية، كونها تمتلك عضويات في هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة عدم الانحياز، وجامعة

¹ عواطف عبد الرحمن: إسرائيل وإفريقيا 1948-1973م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974م، ص28.

² إبراهيم العابد: مرجع سابق، ص 14

³ عواطف عبد الرحمن: مرجع سابق، ص26

الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحادات الإفريقية والآسيوية¹؛ أي أن دافعها سياسي يسهم في تحقيق شرعية وجودها وقبولها في المحافل الدولية، وعدم معارضة أي مشاريع تتعارض مع المصلحة الإسرائيلية، أي أن ما تسعى إليه إسرائيل تضليل الرأي العام والحكومات بشأن المخططات الإسرائيلية الاستيطانية والتوسعية، أو ما تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس من اعتداءات وانتهاكات يومية، وغير ذلك، عبر توثيق العلاقات الحكومية الرسمية.

كما أدركت إسرائيل جيداً أن انسحاب القوات الأمريكية يشكل دافعاً قوياً لها، للتغلغل في المنطقة العربية والمحافظة على أمنها، فالكاتب الإسرائيلي أريئيل كابير رأى بأن "الانسحاب الأمريكي المائل، يدفع إسرائيل لمزيد من العمل والجهد لزيادة تدخلها في التطورات الإقليمية السياسية والعسكرية والدبلوماسية"²، وربطت إسرائيل أمنها بالمنطقة بوجود القوات الأمريكية، الذي أخذ يتناقص من 285-35 ألف جندي أمريكي فقط، وذلك جعلها تبحث عن أدوات أخرى تؤمن من خلالها وجودها وسط الفراغ الأمريكي، وفرض الاستقرار ليس عبر المسار العسكري، ولكن عبر المسار الدبلوماسي والتعاون الإقليمي، والشراكة العربية وفق صياغة تحالفية لمواجهة الأخطار المشتركة، وإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: توطيد العلاقات مع الدول العربية

يعني استمرار سيل هجرة يهود الدول العربية إلى فلسطين والاتصال بهم، وتعبئتهم لخدمة الاستراتيجية الإسرائيلية، تحت إطار تجميع الشتات اليهودي، فعليهم اعتمد التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وأدركت إسرائيل

¹ محمد عبد العزيز ربيع: إسرائيل والقارة الأفريقية، الأبعاد والمخاطر، سلسلة دراسات صامد، ع24، دار الكرمل، عمان، ص33، 34.

² انسحاب أمريكا من المنطقة يدعونا لمزيد من التدخل <http://bit.ly/3hQnbKw>

ذلك مبكراً، سيما وأن يهود البلاد العربية شكلوا القاعدة المتوسطة في المجتمع الإسرائيلي¹، فالعامل الديمغرافي لازال يشكل هاجساً لإسرائيل أقوى من الحروب العسكرية، فالهجرة اليهودية لمن تبقى من يهود البلاد العربية يعني استمرار وجود إسرائيل وهي قضية غير قابلة للنقاش.

أضف إلى ذلك رغبة إسرائيل في تفعيل قضية التعويضات الخاصة بيهود الدول العربية من سبعة دول عربية إلى جانب إيران، والمقدرة بحوالي 250 مليار دولار تعويضاً عن ممتلكات اليهود الذين هاجروا منها، بحسب مطالبات وزيرة العدالة الاجتماعية الإسرائيلية غيلا غامليل، التي أقرت بوجود قائمة بتعويضات المطلوبة، عن نحو 856 ألف يهودي من عدة دول، أهمها تونس وليبيا²، الأمر الذي أكدت عليه صفقة القرن، وحاولت المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم عام 1948م، وبين ما أسمتهم باللاجئين اليهود من الدول العربية وضرورة تعويضهم³، وهو ما يمثل قلب للحقائق وتزييف للوقائع التاريخية، والوعي العربي .

ووجدت إسرائيل فرصتها في استغلال الأوضاع العربية في ظل البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، ودخلت في مرحلة جديدة عام 2019م من التطبيع بناء على استراتيجية تم خلالها استثمار رغبة بعض الدول العربية في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، إذ أصبح التطبيع مطلب عربي، وليس مطلباً إسرائيلياً فقط، ولذلك توجهت إسرائيل لتوثيق تلك العلاقات الطبيعية العلنية والسرية باتفاقات رسمية معلنة، ومتتالية، دون حصرها في علاقات سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو تكنولوجية متذبذبة، فطالت ثوابت الأمن القومي العربي

¹ إبراهيم العابد: مرجع سابق، ص 20.

² <http://bbc.in/3nslbcZ>

³ Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli

People, 2020. P. 13.

والموقف من القضية الفلسطينية، وهو ما تمثل بتأييد علني لـ " صفقة قرن " لحظة الإعلان عنها¹.

رابعاً: إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

تريد إسرائيل من التطبيع إنهاء جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، ويؤثرته الأساسية، وذلك بتحويل القضية الفلسطينية جوهر الصراع إلى شأن إسرائيلي داخلي؛ تتفاوض حوله إسرائيل مع قلة فلسطينية، والوصول إلى حل لا يخرج عن إطار الحكم الذاتي¹، وهو ما تعمل عليه إسرائيل من خلال تطبيق الرؤية الأمريكية " صفقة القرن ".

وقد شكل الانقسام الفلسطيني مدخلاً لإسرائيل، لتوطيد علاقاتها العربية، خاصة مع حالة الاضطراب العربي والإسلامي لطرفي الانقسام وترسيخه كأمر واقع، لم تستطع معه جولات المصالحة من إنهائه، الأمر الذي استغلته إسرائيل والولايات المتحدة سياسياً وإعلامياً لعزل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي، بأقصى درجة ممكنة، وإقامة علاقات دبلوماسية إسرائيلية متينة².

ويرتبط هذا الدافع بتراجع موقع القضية الفلسطينية على سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل الأزمات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011م، وتفاقم مشاكل العالم العربي الداخلية سواء من نزوح وحرب أهلية، ونزعات حدودية، و بروز الأولوية القطرية لدى عدد من الدول العربية، وإعادة قراءة التحالفات بما يتناسب وأوضاعها الداخلية وعلاقاتها الإقليمية³.

¹ مجاهد الحاج: اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي قراءة في الأبعاد المستقبلية، تقدير موقف، مدى الكرمل، الناصرة ، 2020م، ص3

² مجاهد الحاج: مرجع سابق، ص5

³ عريب الرنتاوي: مسارات الهرولة نحو التطبيع شرعنة إسرائيل وشيطننة الفلسطينيين، شؤون فلسطينية، ع 281، ص45

فقد خرجت معظم دول الربيع العربي منهكة، على الرغم من فشل ثوراته، ونشوب الفوضى، وعودة أنظمة الاستبداد العربي، بصورة أعمق مما سبق، مما أشغل الشعوب العربية بمشاكلها الداخلية، وبالتالي الابتعاد عن القضية الفلسطينية، بحيث لم تعد فلسطين قضية الأنظمة العربية الأولى، في ظل تفاقم الأخطار الخارجية كالخطر الإيراني، وانتشار الجماعات الإرهابية، التي أصبحت في نظرهم تشكل خطراً محدقاً أكبر من خطر الصراع مع إسرائيل، واعتبار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراع حقوق لا صراع وجود¹.

كما مثل صعود تيار الإسلام السياسي إلى مقاليد الحكم والسلطة في عدة دول عربية، جرس انذار لإسرائيل خشية من تنامي دورها، وامتداد تجربته إلى دول أخرى، الأمر توافق مع التخوف الخليجي بشكل خاص، ومعاداة الحركات الإسلامية، واعتبارها عامل تهديد وجودي لها، وهو الأمر الذي استغلته إسرائيل كفرصة للتقارب مع الدول الخليجية بشكل أساس، للمحافظة على أمنها القومي وفق ما جاء في تقرير البعد الإقليمي للأمن القومي الإسرائيلي عام 2016م، بضرورة تعزيز علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية المعتدلة بالمفهوم الإسرائيلي، فكان ذلك بمثابة بداية التقارب بين إسرائيل وعدد من الدول العربية والخليجية²

فالحالة العربية سابقاً استخدمت القضية الفلسطينية، كأداة في الصراع بين المحاور العربية في العقود الماضية، لتثبيت شرعية الأنظمة العربية داخلياً، تحت حجة دعم عدالة القضية الفلسطينية، ولكن تلك المكانة المركزية في الرأي العام العربي والحالة العربية الراهنة، بدأت تفقدها بعد ثورات الربيع

¹ مجاهد الحاج: مرجع سابق، ص5

² مصطفى، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) رام الله،

العربي، إلى جانب ارهاقه بإرهاب تنظيم داعش، وانشغال العراق بمشاكله الداخلية، وخروج سوريا من أي دور خارجي، وتدميرها ذاتياً، وحالة الاستنزاف التي تمر بها مصر على حدودها الغربية والشرقية، ومجابتها للإرهاب المنظم، وأزمة سد النهضة في الجنوب، حيث مشكلة مياه نهر النيل مع أثيوبيا، والدور الإسرائيلي الداعم لهذه الأزمة، وتهافت دول الخليج العربي للتطبيع السريع، والمجاهرة به، بصورة لا مسؤولة تحت فزاعة الأخطار المحدقة، بدول الخليج العربي خاصة مع الفشل السعودي الذريع في حرب اليمن، كل ذلك أخرج القضية الفلسطينية من مركزية وصدارة الموقع التي كانت تتمتع به، فأصبح لكل دولة أولوياتها الداخلية المحدقة بها، ورافق ذلك التخلي عن القضية، التعامل معها على أنها قضية إنسانية بحتة، وأنها قضيتهم وحدهم.

وذلك ما أدركته إسرائيل وعملت على استغلاله طيلة الفترة الماضية، عبر شرعنة الاحتلال وشيطنتها للفلسطينيين، والترويج لعدم أهلية القيادة الفلسطينية للقيام دور الشريك لتكتسب إسرائيل شرعية عربية ولو محدودة لممارسة سياستها الاستيطانية، فلم يمنع الاتفاق الإماراتي الضم كما أشيع، حيث أكد نتتياهو أن التطبيع لم يأت لوقف الضم، وإنما هو اتفاق سلام مع دولة الإمارات المتحدة¹.

كما كان الدافع الإسرائيلي وراء تحشيد أكبر عدد من الدول العربية المطبعة، عزل الفلسطينيين وتصفية شبكة حلفائهم، سياسياً ومالياً، ومما دلل على ذلك فشل الجامعة العربية في التأكيد على المبادرة العربية أو دعم الموقف الفلسطيني الرافض للتطبيع المنفرد، ورغبة إسرائيل في مواجهة المقاومة الشعبية الفلسطينية، من خلال تجريم حركة المقاطعة وقوننة تكميم

¹ عريب الرنتاوي: مرجع سابق، ص43

الأفواه السامية في الولايات المتحدة والعديد من العواصم الأوروبية¹، أي أن دافع إسرائيل من وراء التطبيع محاصرة الفلسطينيين، سلطة ومقاومة، وتجفيف مصادر تمويلها ودعمها السياسي على المستوى الرسمي، وتفتيت الحاضنة الشعبية لدى الدول المطبعة مع إسرائيل بقدر الإمكان.

خامساً: النفوذ الاقتصادي والسياسي

ترغب إسرائيل من التطبيع ضمان امتداد النفوذ الاقتصادي والسياسي الإسرائيلي في المنطقة، فإسرائيل لا تقبل من التطبيع أن يعطيها الأمن وينهي حالة الحرب، بل تريد نفوذاً حقيقياً يعطيها دور الريادة والمحورية لتصبح دولة الاستقطاب الأولى في المنطقة²، وفعلياً استطاعت إسرائيل الوصول إلى تحقيق جزء من هذا الدافع منذ سنوات التسعينيات.

ويعد الاقتصاد - في رؤية إسرائيل - المحرك الأساس لأية تسوية مستقرة، ودائمة بين العرب وإسرائيل، ولذا حرصت على تضمين أي اتفاق سياسي ملحقاً اقتصادياً مفصلاً له³، كما حصل في اتفاق باريس الاقتصادي، واتفاقية وادي عربة مع المملكة الأردنية 1995م.

فقد شكل التطبيع الاقتصادي، وما زال هدفاً إسرائيلياً ثابتاً في استراتيجيتها للسلام، الغرض منه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج إسرائيل في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة، باعتبار اقتصادها يعني شحاً في موارده⁴.

¹ عريب الرنتاوي: مسارات الهولة نحو التطبيع شرعنة إسرائيل وشيطة الفلسطينيين، شؤون فلسطينية، ع 281، ص44
² عصام عبد العزيز: التطبيع أهدافه، انعكاساته، امكانية استمراره في الاهداف الصهيونية من التطبيع (1-4)، فلسطين المسلمة، ع 1، 1995م، ص47.

³ أحمد الكيلاني: السلام والتطبيع مع العدو، مجلة المهندس الأردني، ع 70، عام 2000م، ص32

⁴ محمود صالح الكروي: العلاقات الموريتانية "الإسرائيلية" من التطبيع إلى التجميع إلى القطع، مجلة المستقبل العربي، ص62

ويقول أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق: "مستقبل إسرائيل الاقتصادي سيعتمد، إلى حد كبير، على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول"¹، وتدرك إسرائيل جيداً أن تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، وامتلاكها للخبراء، يفوق دول منطقة الشرق الأوسط التي تمثل مخزوناً للمواد الخام اللازمة لصناعاتها بأوفر الأسعار، إلى جانب أنها دول استهلاكية، يمكن الاعتماد عليها كأسواق خارجية لتصدير منتجاتها، وامتداد لنشاط شركاتها متعددة الجنسيات.

فقد قدرت قيمة الصادرات الإسرائيلية بنحو سبعة مليارات من السلع والخدمات لأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنوياً، من بينها مليار دولار إلى أسواق الخليج العربي، في حين شملت أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 7% من قيمة الصادرات، مقابل 6% من الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات².

برزت إسرائيل كمصدر أساس للغاز الطبيعي لكل من المملكة الأردنية، خاصة بعد توقيع اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي عام 2016م، بقيمة 10 مليارات دولار، تبعه توقيع اتفاق آخر عام 2018م، مع مصر بقيمة 15 مليار دولار، لتزويدها بالغاز الطبيعي، وتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019م، ضم سبع دول من بينها إسرائيل، بهدف إنشاء سوق إقليمي للغاز لتأمين الطلب والعرض لدول المنتدى³. هذا التنامي الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية حفزها لتطبيع علاقاتها مع أكبر عدد ممكن من

¹ حلمي عبد الكريم الزعيبي: مخاطر التغلغل الصهيوني في إفريقيا، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص 11

² وحدة الدراسات السياسية: التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، يونيو 2020م، ص 2

³ التطبيع العربي مع إسرائيل ودوافعه ومظاهره <http://bit.ly/3rZu2q1>

الدول العربية، التي ستصبح في السنوات المقبلة في أمس الحاجة للغاز الطبيعي؛ فإسرائيل تريد أن تكون المتحكمة في هذا المنتدى الإقليمي والمتحكمة بتصدير الغاز منه، واستخدامه كابتزاز سياسي واقتصادي وقت الحاجة .

سادساً: الانضمام للمعاهدات الدولية

إن متطلبات العولمة وشروط الانضمام إلى المعاهدات الدولية، وضرورة دمج الاقتصاديات المحلية والوطنية والإقليمية في شبكة عالمية، وضعف مكانة الدولة المركزية لصالح ما هو غير حكومي، ألقى بظلاله على إسرائيل والدول العربية، التي وجدت نفسها منخرطة في تفاصيله ومخرجاته، وأصبح التطبيع مع "إسرائيل" جزءاً من التمويل الأجنبي والقروض الممنوحة مما سمح لها، استغلال هذه الثغرة والاندماج في الأسواق العالمية والعربية بشكل مباشر وغير مباشر¹، فقد كان من شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، تحرير أسواقه، وفتحها أمام المنتجات العالمية، وعبر اتفاقية الكويز²، مما ساعدها على تطبيع علاقاتها في المجال الاقتصادي مع العديد من الدول العربية، وضمان سيطرتها الاقتصادية النوعية، وفق الشروط الأمريكية للدول العربية التي أرادت الانخراط في الأسواق العالمية.

هكذا جاء توجه "إسرائيل" إلى الدول المطبوعة؛ لكسر الحصار العربي وتحقيق مطامع إسرائيل في السيطرة على أسواق وثروات الخليج العربي،

¹ التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل 1994-2018م، المجلة التاريخية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019م، ص7.

² اتفاقية الكويز أو المنطقة الصناعية المؤهلة: اتفاقية تجارية وقعت بتاريخ 16/11/1997م، بين مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة، سمح من خلالها مصر والأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الجمارك، طالما استخدمت مواد خام إسرائيلية المنشأ، شرط مساهمة الدول المقام بها المناطق الصناعية المؤهلة بنسبة 35% من القيمة المضافة للسلعة المصدرة على أن توزع تلك النسبة بين الدول وإسرائيل، محمد العضيبي: الكويز وأخواتها، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017م، ص229.

والقارة الإفريقية، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، بهدف ترسيخ مواقعها وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية، وبالتالي الحصول على الشرعية الدولية ورعاية مصالح ومواقع الغرب في القارة الإفريقية.

سابعاً: اتفاقات التسوية

فشلت اتفاقات التسوية العربية-الإسرائيلية بدءاً من كامب ديفيد عام 1978م، وحتى اتفاقية وادي عربة عام 1995م، في ترسيخ علاقات تبادلية بين كلاً من مصر، والأردن، وإسرائيل بشكل رسمي وشعبي، حسبما رسمت إسرائيل في مخيلتها، فلعدة عقود عُدت إسرائيل دولة عدوة للأنظمة العربية، وظل الموقف العربي متماسكاً نوعاً ما تجاه التطبيع مع إسرائيل، فلم يسهم السلام المصري- الإسرائيلي، أو اتفاق أوسلو 1993م، أو اتفاق وادي عربة في حل القضية الفلسطينية، لذلك كان التوجه الإسرائيلي للتطبيع بشكل واضح، ضرورة عدم ربطه بحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

هناك علاقة جدلية أدركتها إسرائيل والولايات المتحدة، بعد فشل اتفاق أوسلو في نسج علاقات تطبيعية مع الدول العربية، خاصة بعد إطلاق المبادرة العربية للسلام عام 2002م، الأمر الذي سعت إدارة ترامب إلى تحقيقه في سنواتها الأخيرة، وعملت على اختراق دول العالم العربي عبر دول الخليج العربي، الذين تربطهم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، من خلال البوابة الإسرائيلية، وعقد تحالفات خليجية إسرائيلية، بغية توطيد العلاقة مع إدارة ترامب¹.

ثامناً: صفقة القرن

¹ علاء أبو زيد: دور الولايات المتحدة الأمريكية في التطبيع العربي- الإسرائيلي، وأثره على مدينة القدس (2017-2021م)،

مؤتمر مؤسسة القدس الدولية، الرابع عشر، 2020م، ص9

تعد الرؤية الأمريكية التي عرفت بصفقة القرن، محفزاً إسرائيلياً قوياً نحو تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، خاصة مع تبني الولايات المتحدة الأمريكية للرؤية الإسرائيلية واستخدامها كأداة ضغط على الأنظمة العربية وتطويعها للتطبيع العلني، وركزت السياسة الخارجية الأمريكية جل عملها طيلة فترة ترامب لإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وفق رؤية اليمين الإسرائيلي، فالولايات المتحدة أيدت الموقف الإسرائيلي كاملاً، حول السلام الإقليمي، الذي لا يرتبط بالتوصل إلى اتفاق نهائي للصراع¹؛ لذلك شجعت الولايات المتحدة اتفاقات التطبيع المستندة على صفقة القرن، التي انطلقت من السلام بلا الفلسطينيين وبالشروط الإسرائيلية، ومثل ذلك اعترافاً من الولايات المتحدة بما قامت إسرائيل بفرضه بالقوة من طرف واحد، فالصفقة بالكاد تذكر الفلسطينيين، ومضمونها اعتراف بحقوق اليهود التاريخية في الضفة الغربية، وشطب حق العودة²، ووضعت الصفقة آلية معاكسة بفرض حل للصراع من الخارج إلى الداخل، أي فرضه على الفلسطينيين، وشطب النهج السابق المتمثل بتمكين السلام من الداخل إلى الخارج، بحل الصراع كمقدمة للتطبيع مع الدول العربية أي أنه سلام معكوس عبر عقد اتفاقات تسوية مع الدول العربية لتشكل مقدمة لفرض تسوية صفقة القرن على الفلسطينيين، وذلك ما أكد عليه بنيامين نتنياهو قبل عامين من طرح الصفقة³ أن التطبيع أو تعزيز العلاقات مع العالم العربي يمكن أن يساعدنا في الدفع بسلام أكثر واقعية وأكثر توازناً وبخطى بدعم أكبر بيننا وبين الفلسطينيين³.

¹ علاء أبو زيد: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016) - (2019)، رسالة ماجستير، جامعة القدس أبو ديس، 2019م، ص120.

² فهد سليمان، وآخرون: صفقة القرن في الميدان، سلسلة الطريق إلى الاستقلال 39، المركز الفلسطيني للوثيق والمعلومات، ملف، 2020م، ص74-75.

³ مرحلة جديد من التطبيع العربي الإسرائيلي وأفاقه <https://bit.ly/3pTpYWn>

وجدت إسرائيل في البعد العربي للصفقة، تطبيع علاقات مع الدول العربية مدخلاً لتهميش القضية الفلسطينية، وعزل الشعب الفلسطيني عن محيطه العربي والإقليمي، وحل القضية الفلسطينية بوصفها قضية انسانية، لا كونها قضية حقوق، عبر إدراجها أسفل سلم الأولويات الإسرائيلية والعربية¹، ووجدت أن حالة الاصطفاف العربي المدخل الأهم لاحتواء الفلسطيني، ليس عبر مسارات تسوية ثنائية كما السابق، ولكن بمسار تسوية إقليمي، يفتح المجال أمام التسوية الثنائية، بممارسة الضغط عليه، ولذلك فالتطبيع عنوان صفقة القرن الإقليمي، ولكنه ليس تطبيعاً بمعناه المتعارف عليه، من علاقات عادية متكافئة، أو شبه متكافئة بين الدول، بل بواقع يسمح بتلبية المصالح الاستراتيجية العليا، الأمنية والاقتصادية ومن ثم السياسية للولايات المتحدة واسرائيل، تحت حجة أولوية مواجهة الأخطار التي تواجه الإقليم²، أي أن اسرائيل تهدف من الصفقة إيجاد مناخ عربي وإقليمي مناسب، ضاغط على الفلسطينيين للقبول بما طرحته الصفقة، وعدم ربط اقامة علاقات التطبيع أو السلام في المنطقة بالوصول إلى حل نهائي للصراع، وهذا الوضع أدى لتسارع بعض الدول العربية نحو مغازلة إسرائيل وانطلاق موجة التطبيع برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك جاءت صفقة القرن لتشكيل نظام اقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط، عبر نسج علاقات ثنائية وجماعية بين إسرائيل ودول المنطقة العربية، وفق شراكة اقتصادية وتعاون أمني وعسكري لمواجهة القضايا المشتركة التي تتخوف منها إسرائيل وبعض الدول العربية، ولذلك انبثق عن صفقة القرن، طرح مفهوم جديد للسلام.

تاسعاً: طرح مفهوم مغاير للسلام

¹ مهند مصطفى: مرجع سابق، ص 29

² فهد سليمان: مرجع سابق، ص 96

رغبة إسرائيل في فرض معادلة السلام مقابل السلام، وإنهاء معادلة الأرض مقابل السلام وفق قرارات الشرعية الدولية، التي قامت عليها أغلب مفاوضات التسوية العربية-الإسرائيلية، التي تم اعتمادها في مرجعيتي مؤتمر مدريد للسلام 1991م، وأوسلو عام 1993م، وعدم الطلب من إسرائيل الانسحاب من أي أراضي عربية، كما أشار نتنياهو عند الإعلان عن اتفاق أبراهام" هذه أول اتفاقية بين دولة عربية وإسرائيل منذ 26 سنة، وهي تختلف عن سابقتها، من حيث اعتمادها مبدأين: الأول السلام مقابل السلام، والثاني السلام من منطلق القوة"¹، أي السلام بلا ثمن سياسي، ولا تنازلات إسرائيلية، وبالتالي إنهاء حل الدولتين، الذي لم يرد ذكره في اتفاقات التطبيع مع الإمارات والبحرين، أو حتى تحديد حدود الحل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بحدود عام 1967م، بالرغم من تنويه البحرين بأن "حل الدولتين الحل العادل والشامل والدائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي سيكون الأساس والقاعدة الصلبة لمثل هذا السلام"، وورد ذلك لفظاً لا نصاً في الاتفاقية، التي أكدت على حل سلمي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بما يحقق حاجات وتطلعات الشعبين²، وتلك هي لغة صفقة القرن التي لم تشر أي مرجعيات لهذا الحل سواء لقرار مجلس الأمن رقم 242 أو المبادرة العربية للسلام.

تلك المعادلة الجديدة أعلن عنها نتنياهو مع توقيع اتفاقات التطبيع مع الإمارات والبحرين، تعني تجاهل تام لوجود الاحتلال والقرارات الدولية، ومثلت تنازلاً مجانياً لإسرائيل، واسقاط ربط العلاقات العربية-الإسرائيلية بالقضية الفلسطينية، وبذلك تكون اتفاقات التطبيع الأربع قد منحت اليمين الإسرائيلي

¹ أسامة ارشيد: الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، خلفياته وحيثياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أب/

أغسطس 2020م، ص 3

² تقدير موقف وحدة الدراسات السياسية: قراءة في التطبيع التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، 17 أيلول/ سبتمبر عام 2020م، ص 3

فرصة أن يطبق معادلته للسلام مقابل السلام، وبسط السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وفق مخطط الضم.

الثابت الحقيقي من اتفاقات التسوية العربية- الإسرائيلية، أن إسرائيل لا تقبل من التسويات أنها حالة الحرب، والتبادل الدبلوماسي والأشكال الرسمية للعلاقة فحسب، بل يتعدى ليشمل كل ميادين الحياة والمجتمع والولوج في تفاصيل التطبيع، الأمر الذي يخرج عن المألوف وعن حرية الحكومات في صوغ علاقاتها مع الحكومات والدول الأخرى¹.

عاشراً: دوافع إسرائيل الداخلية:

تعاني إسرائيل من مشاكل داخلية، وأزمات متراكمة على المستوى السياسي والقضائي تفاقمت خلال العامين الأخيرين، هذا فضلاً عن المشاكل الاقتصادية، واستتقال البطالة في صفوف الإسرائيليين، ووصولها إلى معدلات كبيرة، إلى جانب ما خلفه وباء كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني منذ سنوات²، فبنيامين نتياهو لديه مشاكله السياسية الداخلية العميقة، وخاصة في ملفي الملاحقة القضائية له، والثاني أزمته في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الائتلافية، بعد ثلاث جولات انتخابات برلمانية متتالية³، وهي الآن في تصاعد من جديد عبر جولة انتخابية رابعة، وبالتالي اتفاقات التطبيع قد تزيد من رصيد نتياهو السياسي في الداخل الإسرائيلي⁴، ولكن لا بد القول أن اتفاقات التطبيع التي وقعها نتياهو لم تكن كافية لإنقاذه من الخلافات التي عصفت بأنتلافه الحكومي، وأنه بعد أيام من تطبيع العلاقات

¹ عصام عبد العزيز: التطبيع أهدافه، انعكاساته، امكانية استمراره في الاهداف الصهيونية من التطبيع(3-4) ، فلسطين المسلمة، ع 1، 1995م، ص 54

² عبد الأمير رويح: صفقة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، ما الهدف والتداعيات، شبكة النبا، 2020/8/17م،

³ نتياهو في "مثلث برمودا": أزمته صحية واقتصادية ومحكمة الفساد!، مركز مدار- رام الله، 27 يوليو 2020،

<https://bit.ly/30XSnkW>

⁴ تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، ما دوافعه وتداعياته الإقليمية <http://bit.ly/35kuvcF>

مع المملكة المغربية في 2020/12/10م، وقع انشقاق داخل حزب الليكود، بزعامة جدعون ساعر، وأعلن عن تأليفه حزب يميني آخر، أطلق عليه "تيكفا حدشا".

وكذلك هناك مساعي إسرائيلية تدفعها نحو استدراج المملكة العربية السعودية للتطبيع، تمهيداً لنقل الوصاية على المسجد الأقصى من المملكة الأردنية إلى المملكة العربية السعودية، وتقليص الدور الأردني المتفق عليه ضمن اتفاق وادي عربة 1994م، الذي نصت مادته التاسعة، المحافظة على الدور الأردني في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، فالضغوط الاقتصادية تمارس على المملكة الأردنية من السعودية والإمارات، بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل¹.

الحادي عشر: التهديد الإيراني

تعد إيران العدو الإقليمي الرئيس بالنسبة لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وبرزت إسرائيل في طليعة الدول الساعية لمنع إيران من تطوير أسلحتها النووية، فقد أوضحت موقفها من خلال التهديدات باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر، ودعمت فرض المزيد من العقوبات الدولية على إيران، وعملت على تخريب أي اتفاق حول برنامجها النووي، عبر سياسة الاغتيالات لعلماء إيرانيين، وعدم موافقتها بأن تكون إيران مسلحة نووياً².

وترافق ذلك مع تصاعد الخلافات الإقليمية حول الملف النووي الإيراني، إلى جانب زيادة وتيرة التهديدات الإيرانية بإبادة إسرائيل، الأمر الذي وظفته إسرائيل في تعزيز الخطر الإيراني على منطقة الشرق الأوسط بأنه

¹ محمد أبو طير: أثر التطبيع الإسرائيلي الأردني على الأردن سياسياً وأمنياً واقتصادياً، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020م، ص57

² داليا داسا كاي : سياسات إسرائيل بعد الاتفاق النووي، تقرير استراتيجي صادر عن مؤسسة راند، 2016م، ص2

خطر وجودي على إسرائيل والدول الخليجية¹، ومن ثم أصبحت إسرائيل القوة التي تستطيع مجابهة الخطر الإيراني في أي حرب قادمة، برغم علم تلك الدول أن إسرائيل لن تحارب عن أي منها، ولكنها استطاعت استخدام الخطر الإيراني لاختراق الأنظمة العربية، وذلك ما أكد عليه مؤتمر هرتسليا الثالث عشر 2013م بعنوان ميزان المناعة والأمن القومي، الذي كانت إحدى توصياته غاية في الخطورة ألا وهي: " على إسرائيل أن تشكل محوراً سنياً في المنطقة مقابل محور الشر الشيعي الذي تقوده إيران"².

حتى مع توقيع إيران للاتفاق النووي عام 2015م، ضخمت الصحافة الإسرائيلية النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وعملت على شيطنته واستغلال الصراع الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران، لإيجاد موطأ قدم في المنطقة لمجابهة عدو مشترك، على اعتبار أن المشروع النووي الإيراني يشكل خطر محقق على الطرفين³، وقد صرح يوسي كوهين بأن الاتفاق ما زال يدعو إلى تدمير إسرائيل، ويحسن قدرات إيران العسكرية، ويعزز سيطرتها على المنطقة، الأمر الذي يتعارض مع أمن إسرائيل من خلال تشعباتها ودعمها لحركات المقاومة في المنطقة العربية⁴.

وخشية من التمدد الإيراني المتزايد في سوريا، الذي اعتبرته إسرائيل تهديداً مباشراً لها، ووجدت فيه الدول الخليجية أيضاً، دوراً أخذ في التوسع لتغيير خريطة المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى بفعل اقترابها من الحدود السعودية ودعمها للحوثيين في اليمن أيضاً⁽⁵⁾، مثلت تلك المخاوف دافعاً قوية

¹ خالد الحروب: في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي) أربع هشاشات، شؤون فلسطينية، ع 281، ص22

² مؤتمر هرتسليا " ميزان المناعة والأمن القومي"، 2013م،

³ دوافع التطبيع وطبائع الاستبداد <http://bit.ly/2XIJVIZ>

⁴ داليا داسا كاي : سياسات إسرائيل بعد الاتفاق النووي، تقرير استراتيجي صادر عن مؤسسة راند، 2016م، ص6

⁽⁵⁾ جوني منصور: أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 59، مركز

دراسات الشرق الأوسط، عمان 2012، ص55.

لإسرائيل لتطوير علاقاتها مع الأنظمة الخليجية لبناء علاقات أمنية واستخباراتية لقطع الطريق على إيران عبر إقامة تحالف مشترك تؤدي فيه إسرائيل الدور القيادي في المنطقة العربية، خاصة بعد التراجع الكبير للناحية الاقتصادية التي تمثلها دول الخليج العربي ومحاولتها ربط أمنها الإقليمي بإسرائيل.

ورغبت إسرائيل من خلال التحالف العربي إعادة تعريف مصادر التهديد في المنطقة وحصرها في إيران وتركيا والحركات الإسلامية، ومن ثم توسيع مناطق نفوذ هذا التحالف في البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي والتدخل في شؤون الدول العربية، وكذلك العمل معاً في واشنطن للتأثير في سياساتها الإقليمية بحيث لا تتكرر الحالة السياسية كما حدث فترة الرئيس أوباما، والتنسيق ضد خطر أي تحولات ديمقراطية في المنطقة بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار¹، وذلك اتضح بعد تصريح نتياهو بأن ما حدث "نقطة تحول هائلة في تاريخ إسرائيل والشرق الأوسط، الأمر الذي يتوافق مع طرح الإدارة الأمريكية عام 2018م، لإنشاء ما أسمته مشروع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، وضم دول خليجية إلى جانب مصر والمملكة الأردنية لمواجهة الخطر الإيراني والجماعات الإسلامية التي تصفها الولايات الأمريكية بأنها متطرفة، ولذلك دعت لدمج تلك الدول في مظلة دفاع صاروخي، وتزويدها بمعدات وأسلحة حديثة، وتطوير قدراتها الاستخباراتية والعسكرية والتدريبية، وبالتالي سحب الجنود الأمريكيين وتقليل الكلفة العسكرية عن كاهل الولايات المتحدة، وهو ما عبر عنه ترامب قائلاً: " مع قيام المزيد من الدول بتطبيع العلاقات مع إسرائيل...ستصبح المنطقة أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً، وفي غضون ذلك نقوم بسحب معظم جنودنا"²، ذلك

¹ تقدير موقف وحدة الدراسات السياسية: قراءة في التطبيع التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 أيلول/ سبتمبر عام 2020م، ص2

² تقدير موقف: المرجع السابق، ص2

التحالف كان محور مؤتمر وارسو، الذي عقد في 2019/2/13م، وكان أحد محطاته المهمة، الذي عدته الولايات المتحدة أداة لتغيير شكل المنطقة ومستقبلها، بإقامة ناتو شرق أوسطي عربي إسرائيلي، تضمن به الدول الخليجية الحماية الأمريكية، بل والحماية الإسرائيلية¹، يمكن العمل عليه اليوم بصورة جدية مع إعادة العلاقات السعودية القطرية إلى سابق عهدها بعد اتفاق 2021/1/4م.

خطر التهديد الإيراني زاد من دوافع إسرائيل والدول الخليجية لتوطيد العلاقات بينهم، ففي آب/ أغسطس عام 2019م صرح وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، بأن إسرائيل جزء من التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية" الذي أنشأته الولايات المتحدة، الذي ضم المملكة السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا، لتعزيز مرور أمن وسلامة السفن التجارية في الممرات البحرية"، وفي مقابلة مع محمد بن سلمان حول مدى توافق المصالح السعودية والإسرائيلية أشار " لدينا عدو مشترك، ويبدو أن لدينا الكثير من المجالات المحتملة للتعاون"²، وما أن وقع اتفاق التطبيع حتى أعلن مسؤول وزارة الخارجية الامريكية المختص في الملف الإيراني، إن الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي يمثل كابوساً لإيران فيما يتعلق بمساعيها في المنطقة ضد إسرائيل³.

كما هناك خشية إسرائيلية من التمدد التركي في المنطقة العربية لملء الفراغ الناجم عن غياب المشروع العربي، فتركيا تعد خصم اقليمي لدود لدول الخليج، وخاصة الإمارات، تمثل في صراع اقليمي محتدم بينهم في دول عربية عديدة، استغلته تركيا للقيام بدور فاعل سواء في سوريا أو ليبيا، أو

¹ التطبيع الإماراتي الإسرائيلي <https://bit.ly/2K24SG4>

² وحدة الدراسات السياسية: التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، يونيو 2020م، ص3

³ عبد الأمير رويح: صفقة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، ما الهدف والتداعيات، شبكة النبا، 2020/8/17م،

حتى على الساحة الفلسطينية خاصة مع حركة حماس، كما لم ينجح الاتفاق الموقع ما بين تركيا وإسرائيل عام 2016م في إنهاء التوتر بينهما، بالرغم من قوة العلاقة الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، الأمر الذي وصل مداه عام 2018م بطرد سفراء الطرفين¹.

الخلاصة:

إن دوافع إسرائيل للتطبيع العربي، مر بعدة مراحل وفق الظروف السياسية المتغيرة، التي مرت بها إسرائيل والمنطقة العربية، التي كان لها تأثيرها الواسع على الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على مستويات عديدة، فانقلبت دوافع التطبيع من البحث عن شرعية التواجد على أرض فلسطين، وتحقيق الأمن الإسرائيلي إلى إقامة تحالفات عربية- إسرائيلية.

قد رافق المساعي الإسرائيلية للتطبيع، تخلي بعض الأنظمة العربية عن مواقفهم من القضية الفلسطينية وعدالتها، والتعامل معها على أنها قضية إنسانية بحتة، ليتم الترويج بأن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب الأولى، وأنها قضيتهم وحدهم، بفعل التحريض المنهجي الذي مارسته إسرائيل، هذا التراجع العربي للموقف الرسمي، لا يمكن فصله عن انشغال العرب بصراعاتهم البينية، وصعود محاور سياسية جديدة على الأجندة العربية، تراوحت ما بين الخطر الإيراني، والخطر التركي، أو خطر الإسلام السياسي، الذي كانت إسرائيل محركاً أساسياً له؛ بغية التغييب المتعمد للقضية الفلسطينية، وبالتالي التهرب من الالتزامات الوطنية والقومية والإسلامية، والتخلص من عبء القضية الفلسطينية، ودمج إسرائيل بها بعيداً عن معطيات التاريخ والجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية للأمن القومي العربي.

¹ تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية <http://bit.ly/35kuvCF>

لقد أجمعت دوافع إسرائيل للتطبيع مع الدول العربية على تحسين صورة الاحتلال الإسرائيلي، واعتماده حليفاً استراتيجياً في المنطقة، بدلاً من كونها دولة مهددة للأمن القومي العربي، وذلك عبر تضخيم خطورة المحاور الإقليمية، والتقت الدوافع الإسرائيلية مع الدوافع العربية للتطبيع خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، وذلك استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية، التي مارسها إسرائيل، ليصبح التطبيع اليوم مطلباً عربياً.

المراجع:

1. إبراهيم العابد: سياسة إسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967م.
2. أحمد الكيلاني: السلام والتطبيع مع العدو، مجلة المهندس الأردني، ع 70، عام 2000م.
3. أسامة ارشيد: الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، خلفياته وحيثياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أب/ أغسطس 2020م.
4. إلهام شمالي: التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل 1994-2018م، المجلة التاريخية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019م.
5. تقدير موقف وحدة الدراسات السياسية: قراءة في التطبيع التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 أيلول/ سبتمبر عام 2020م.

6. جوني منصور: أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 59، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012م.
7. حلمي عبد الكريم الزعبي: مخاطر التغلغل الصهيوني في إفريقيا، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985م.
8. خالد الحروب: في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي) أربع هشاشات، شؤون فلسطينية، ع 281، 2020م.
9. داليا داسا كاي : سياسات إسرائيل بعد الاتفاق النووي، تقرير استراتيجي صادر عن مؤسسة راند، 2016م.
10. عبد الأمير رويح: صفقة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، ما الهدف والتداعيات، شبكة النبا، 2020/8/17م.
11. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، ج1، 1989م.
12. عريب الرنتاوي: مسارات الهرولة نحو التطبيع شرعنة إسرائيل وشيطة الفلسطينيين، شؤون فلسطينية، ع 281، 2020م.
13. عصام عبد العزيز: التطبيع أهدافه، انعكاساته، امكانية استمراره في الاهداف الصهيونية من التطبيع (1-4)، فلسطين المسلمة، ع 1، 1995م
14. عصام عبد العزيز: التطبيع أهدافه، انعكاساته، امكانية استمراره في الاهداف الصهيونية من التطبيع(3-4) ، فلسطين المسلمة، ع 1، 1995م.

15. علاء أبو زيد: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، فى ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016 - 2019)، رسالة ماجستير، جامعة القدس أبو ديس، 2019م.
16. علاء أبو زيد: دور الولايات المتحدة الأمريكية في التطبيع العربي- الإسرائيلي، وأثره على مدينة القدس (2017-2021م)، مؤتمر مؤسسة القدس الدولية، الرابع عشر، 2020م.
17. عواطف عبد الرحمن: إسرائيل وإفريقيا 1948-1973م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، 1974م.
18. فهد سليمان، وآخرون: صفقة القرن في الميدان، سلسلة الطريق إلى الاستقلال 39، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، ملف، 2020م.
19. مأمون سويدان: علاقات إسرائيل مع العالم العربي؛ علاقات إسرائيل الدولية، السياقات والأدوات الاختراقات والإخفاقات، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014م.
20. مجاهد الحاج: اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي قراءة في الأبعاد المستقبلية، تقدير موقف، مدى الكرمل، الناصرة ، 2020م.
21. محمد أبو طير: أثر التطبيع الإسرائيلي الأردني على الأردن سياسياً وأمنياً واقتصادياً، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020م، ص57
22. محمد العضيبي: الكويز وأخواتها، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017م.

23. محمد عبد العزيز ربيع: إسرائيل والقارة الأفريقية، الأبعاد والمخاطر، سلسلة دراسات صامد، ع24، دار الكرمل، عمان.
24. محمود صالح الكروي: العلاقات الموريتانية "الإسرائيلية" من التطبيق إلى التجميع إلى القطع، مجلة المستقبل العربي.
25. مصطفى، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) رام الله، 2016م.
26. مؤتمر هرتسليا "ميزان المناعة والأمن القومي"، 2013م،
27. وحدة الدراسات السياسية: التطبيق العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، يونيو 2020م.
28. Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, 2020. P.13.

المواقع الإلكترونية:

1. إسرائيل بصدد مطالبه 7 دول عربية وإيران <http://bbc.in/3nslbcZ>
2. انسحاب أمريكا من المنطقة يدعوننا لمزيد من التدخل <http://bit.ly/3hQnbKw>
3. التطبيق العربي مع إسرائيل دوافعه ومظاهره <http://bit.ly/3rZu2q1>
4. تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، ما دوافعه وتداعياته الإقليمية <http://bit.ly/35kuvf>

5. التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وسبل مواجهة أضراره بالقضية الفلسطينية

<https://bit.ly/35007X2>

6. دوافع التطبيع وطبائع الاستبداد <http://bit.ly/2XIJVIZ>

7. مرحلة جديد من التطبيع العربي الإسرائيلي وأفاقه

<https://bit.ly/3pTpYWn>

8. مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي <http://bit.ly/3hNrG8U>

9. نتتياهو في "مثلث برمودا": أزماتان صحية واقتصادية ومحاكمة

الفساد!، مركز مدار - رام الله، 27 يوليو 2020،

<https://bit.ly/30XSnkW>

أزمات الفكر السياسي الغربي الحديث وأثرها على العلاقات الدولية

أ. يحيى قاعود

ملخص الدراسة

منّت الأزمات السياسية التي شهدتها أوروبا منذ الأزمة المالية عام 2008 وتأثيراتها على الفئات المجتمعية المختلفة، نقطة تحوّل لظهور التيارات والأحزاب الشعبوية بمختلف توجهاتها الفكرية اليمينية واليسارية. يضاف لتلك الأزمات، جائحة كورونا وتداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مطلع العام 2020. في ضوء تلك الأزمات، تسعى الدراسة إلى "قراءة وتحليل" الفكر السياسي الغربي الحديث وانعكاساته المباشرة على العلاقات الدولية أوروبياً وعالمياً

مقدمة:

تميز الغرب منذ عام 1945م بالسياسة التعاونية والمصير المشترك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبقيت الأيديولوجيا الديمقراطية الليبرالية أساس هذا التعاون، والتي تطورت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م إلى "العولمة" أحد أهم قواعد الاقتصاد في النظام السياسي الدولي، بالإضافة إلى ذلك، أثبت الغرب تقدمه العلمي في كافة المجالات التكنولوجية والعلمية والإنسانية.

بالرغم من ذلك شهد الغرب العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنه تغلب عليها بتفوقه العسكري والاقتصادي. ومع بدايات الألفية الثالثة ظهرت مجموعة إشكاليات كالأزمة المالية العالمية عام 2008، أدت إلى تحولات عميقة مست المنظومة الغربية بشكل كامل، وأدت إلى أزمات حقيقية في الفكر الديمقراطي الليبرالي، تبعتها تحولات في الفكر والممارسة السياسية كنتامي الفكر الشعبوي والقومي، لا سيما بعد انتشار جائحة كورونا في العام 2020 لتصبح معضلة النظام السياسي الدولي.

أثرت تلك الأزمات التي يعيشها الغرب على العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى العلاقات بين الدول الغربية بشكل خاص. وهذه العلاقة الترابطية ما بين الأزمات الغربية والعلاقات الدولية قد تؤدي إلى تحولات في النظام السياسي الدولي، خاصة بعد عودة روسيا الاتحادية للعب دور مؤثر في العلاقات الدولية، وكذلك سجلت الصين تقدم هائل على مستوى الاقتصاد والتجارة العالمية، خاصة بعد تأثيرات انتشار جائحة كورونا على الدول من جهة، والقطاعات المختلفة من جهة أخرى.

تحدد مشكلة الدراسة في عرض وتحليل أزمات الفكر السياسي الغربي الحديث، ومن ثم تبيان أثرها على العلاقات الدولية. وذلك تأسيساً على ما

يتسم به الغرب المعاصر من تسارع للأحداث والأزمات داخل مجتمعاته. والتي حددتها الدراسة بالأزمة الاقتصادية، وصعود الشعبوية، وتبني القومية بدلاً من الاتحاد الغربي، وأخر تلك الأزمات، انتشار فيروس كوفيد-19 كجائحة عالمية. وتطرح الدراسة السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأثير أزمات الفكر السياسي الغربي المعاصر في العلاقات الدولية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، وجود ترابط قوي بين أزمات الفكر السياسي الغربي وعلاقاته الدولية. أما الأهداف التي تسعى لتحقيقها فنكمن في معرفة وتحليل أزمات الفكر السياسي الغربي ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية. وهذا يستدعي وصف وتحليل السياسة الغربية الحالية بعد الأزمات المتتالية منذ بداية الأزمة المالية 2008، وتصاعد الشعبوية وصولاً لانتشار جائحة كورونا عام 2020، للوقوف عند التحولات والتبدلات في الفكر والممارسة السياسية للدول الغربية بشكل خاص، وتأثيراتها على النظام السياسي الدولي بشكل عام.

المحور الأول: أزمات الفكر السياسي الغربي المعاصر

تبلور الفكر السياسي الغربي "الديمقراطية الليبرالية" على يد مجموعة من المفكرين عبر عدة قرون، حيث يقوم الفكر الغربي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وحرية المبادرة والمنافسة وتحديد دور الدولة في حفظ الأمن والنظام. ولم يكن الفكر جامداً- ثابتاً، وإنما تنامي وتطور في إطار الديمقراطية الغربية عبر مدارس اقتصادية متعددة، وتتساءل اليوم: هل تطورات الفكر السياسي الغربي المعاصر قادته للتقدم أم للتراجع والانحدار؟

جاء أول استخدام للأيديولوجيا من قبل دستوت دتراسي DeStutt detracy (1754-1836) إبان الثورة الفرنسية حيث هدف دتراسي من العلم الجديد "الأيديولوجيا" أن يحل محل "الميتافيزيقا"، ويعرف دتراسي الأيديولوجيا

بأنها "العلم الذي يرمي إلى دراسة الأفكار على أنها وقائع الوعي، ويكشف خصائصها وقوانينها وعلاقاتها بالإشارات التي تعبر عنها"⁽¹⁾. ومن ثم بدأ يتطور الفكر السياسي ليكون مع نهاية القرن الثامن عشر الأيديولوجيات السياسية التي سادت العالم، ففي كل مجتمع أيديولوجيا سياسية تعبر ببساطة عن موقف الأفراد من المجتمع والعالم. فقد ظهرت الأيديولوجيا الرأسمالية "الليبرالية" في العالم الغربي لتعبر عن النظام الاقتصادي والاجتماعي، حيث تطورت الرأسمالية حسب نشاطها الإنتاجي من تجارية إلى صناعية و ثم إلى عولميته. ومن الجدير ذكره أن أيديولوجيات سياسية انتهت كالفاشية والنازية، وأخرى استمرت ومن ثم انهارت كالأشترابية، في حين صمدت الديمقراطية الليبرالية حتى يومنا هذا، وأعلن مفكروها عن انتصارها على كافة الأيديولوجيات وطلبوا في تعميمها.

مع بداية الألفية الثالثة، بدأت تظهر إشكاليات جوهرية في الفكر السياسي الغربي المعاصر رغم ديناميكيته المتطورة، فتلك الإشكاليات لم تحل، بل زادت تعقيداً وأخذت إشكاليات أخرى مرتبطة بها تظهر في المجتمع الغربي. نرصد في هذا المحور أربع أزمات رئيسية قد تحدث تغييرات في أنظمة الحكم والسياسة للدول الغربية، وتلك الأزمات هي:

أولاً، أزمة الاقتصاد الليبرالي

نما الفكر الاقتصادي الغربي مع تطور الحياة الأوروبية ثم شاع في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الذي اعتبر "عصر الليبرالية". ويتضح ذلك من خلال التطورات والتغيرات التي عرفتتها الحياة الأوروبية في المجالات المختلفة، فعلى المستوى الاقتصادي أصبحت المبادرة الفردية التي تحركها المصلحة الخاصة أساس النشاط الاقتصادي، الذي يؤدي إلى اشباع المصلحة الخاصة فلا بد من الحرية الفردية. أما على المستوى السياسي فقد تميز العصر بضعف تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

مقابل تنامي طموحات الطبقة البرجوازية⁽²⁾. وكانت سمة هذه المرحلة تتجلي في الشعار الشهير "دعة يعمل دعة يمر". وفي تلك المرحلة لم يواجه الأوروبيون أي مشكلة اقتصادية لإيمانهم بيد آدم سميث الخفية التي تحل أي مشكلة اقتصادية تواجههم.

تطور الفكر الغربي إلى الليبرالية المعدلة *Adjusted liberalism* التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تمخضت عن إنشاء نظام "بريتن وودز" حتى بداية سبعينيات القرن العشرين، وكان أهم عنصر في هذه الليبرالية هو الدعوة إلى تدخل الدولة لحل المشكلات الاقتصادية، كما اقترحت الآليات الكنزية المضادة للأزمة والكساد العظيم. ثم جاءت الليبرالية المصممة *Designed Liberalism* التي سادت منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينيات، لتعالج العضلات التي تأصلت في الجسد الرأسمالي، واستند مصممو هذا النوع من الليبرالية على محاولة المزوجة بين الأفكار والشواهد الكلاسيكية القديمة وبين الرؤيا الكنزية في التدخل الحكومي⁽³⁾. وقبل ان نتحدث عن الليبرالية الحالية، نستطيع القول بأن ديناميكية التطور في الليبرالية أخذ بيد السلطة للتحكم في الاقتصاد، حيث سمحت الليبرالية للدولة بالتدخل وحل الأزمات الاقتصادية كالركود والكساد. وهذا يفسر لنا التعاون القوي والمتين في المصالح بين مؤسسات الحكم في الغرب وبين الطبقة البرجوازية.

إن الليبرالية في الفترة الحالية كما في الفترات اللاحقة تعاني من أزمة اقتصادية تجلت في "الأزمة المالية العالمية 2008م"⁽⁴⁾. وكالعادة تدخلت الدول الغربية لإنقاذ اقتصاداتها، حيث تدخل الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان بشكل مباشر. وفي أزمة العقارات الأمريكية دفعت الإدارة الأمريكية أموالاً باهظة للشركات التجارية مقابل حصة في رأس المال وكذلك خفضت الفائدة بنسبة كبيرة⁽⁵⁾. إن الأزمة المالية كانت كارثية على المجتمعات الغربية، فقد

ضربت أسس الفكر الليبرالي الغربي المتحرر بعد تطوراته الحالية، حيث أعلن الغرب عن انتصار الديمقراطية الغربية ك فكر وممارسة، وأنها حققت الراحة والسعادة الإنسانية، وأعلنت عن مرحلة جديدة وهي العولمة الاقتصادية⁽⁶⁾. التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بعد تفوقها فكرياً واقتصادياً نظراً لسقوط الفكر الاشتراكي، فالعولمة لم تفرض نفسها بمعزل عن طموحات النظام الرأسمالي العالمي للهيمنة الكاملة اقتصادياً وسياسياً على مقدرات العالم في ظروف دولية ساعدت على ذلك، فأحكام السيطرة على الأسواق العالمية عن طريق جعل الحدود بين الدول، جغرافية أم ثقافية أكثر ليناً وهشاشة هي السبيل لذلك. فكان التعاون هو أساس المرحلة القائمة وسار الغرب بأكمله خلف الإدارة الأمريكية التي تقود العالم⁽⁷⁾. والسؤال المطروح هنا: هل انتهت الأزمة المالية واستطاع الفكر السياسي الغربي تجاوز الأزمة الاقتصادية؟

للوهلة الأولى نستطيع الإجابة بأن الحكومات استطاعت مجابهة الأزمة المالية، ولكن في تبصرنا الدقيق نجد أن الحكومات لم تنجح في إنهاء الأزمة المالية وإعادة اقتصاداتها، فأشكاليات العولمة ونسب البطالة يؤكد لنا بأن الطبقة الوسطى في تلك المجتمعات توجهت نحو الفكر الشعبوي وخطابة الذي يريحهم ويشعرهم بالرضا في إيجاد حلول عادلة لهم في المجتمع. فتبني عقيدة الاقتصاد الحر وإضعاف دور الدولة في النظام العالمي الجديد لصالح الشركات متعددة الجنسيات لم ينجح، وعلى العكس تماماً أنتج الأزمة المالية في الغرب، وأوضح مدى الإشكاليات التي تعاني منها الديمقراطية الليبرالية. ويرصد وزير العمل الأمريكي الأسبق روبرت ريش Robert Reich في مقاله "صعود الشعبوية"، مظاهر وأسباب تصاعد الغضب الشعبي ضد النخبة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة. ويبرز ريش في هذا المقال ازدياد الفجوة في الدخل والنفوذ بين النخبة والطبقة المتوسطة الأمريكية، وما يراه

تواطئاً بين النخب السياسية والاقتصادية يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأساسية للطبقة المتوسطة، ويحد من قدرتها على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. يعزو الكاتب تصاعد مشاعر الغضب والتوتر في المجتمع الأمريكي، عقب الأزمة الاقتصادية، إلى تزامن التراجع الاقتصادي العام، مع إحساس الطبقة الوسطى بالحرمان النسبي. فرغم تلقي الأغنياء في الولايات المتحدة ضربة موجعة عام 2008م، فإن معظمهم قد استرد عافيته بحلول عام 2010م، بينما ظلت الطبقات المتوسطة والفقيرة تعاني البطالة والحاجة. وبذلك، عادت الفجوة بين الأغنياء وباقي المجتمع الأمريكي في الاتساع مرة أخرى⁽⁸⁾. إن الأزمة المالية كانت عميقة وأثرت بشكل مباشر في النظام الليبرالي، وهي تعبير عن أزمة بنيوية عميقة دفعت الكثير من المحللين والاقتصاديين إلى التشبيه والمقارنة بين هذه الأزمة الحالية وبين الكساد الكبير (1929-1933). وبالتالي أثرت الأزمة فيما بعد بالاقتصاد العالمي والليبرالية على وجه الخصوص. وترتب عليها تغيير جوهرى في العلاقات الناظمة للاقتصاد العالمي بين مراكزه وأطرافه وتأثيره على تناسبات القوى الناظمة له في الوقت الحاضر⁽⁹⁾. ولعل أكثر انعكاسات الأزمة المالية في الغرب خطورة كانت في عودة الفكر الشعبوي من جديد.

ثانياً، صعود الشعبوية في الحياة السياسية الغربية

يعتبر مصطلح "الشعبوية"⁽¹⁰⁾ مصطلحاً سلبياً في وسائل الإعلام وعلى الساحة السياسية والأكاديمية، وبالرغم من ذلك الشعبوية تزداد قوة في الغرب، ومن المرجح أن يستمر صعودها، فهي مرتبطة بالحالة الراهنة للديمقراطية الليبرالية، ويؤكد مايكل هاستينغز Michel Hastings على تنامي التيارات اليمينية المتطرفة في أوروبا بعد تهميشها في السابق، حيث أصبحت عودتهم مقبولة في المجتمع الأوروبي، وكان سبب تمكنها وقبولها في المجتمع هو: طرحها مشاريع سياسية جديدة بعد انسداد الأفق السياسي

في أوروبا كما يصورونه، وكذلك تسييسهم للقضايا الجديدة كالهجرة والأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى استخدامهم للخطاب العدواني ضدهم⁽¹¹⁾.

هناك عدة آراء لكتاب ومفكرين تفسر تعاضم وصعود التيارات الشعبوية سواء اليمينية أو اليسارية في الغرب، خاصة في البرلمانات الأوروبية، فالبعض يرى أن التيارات الشعبوية استغلت أطروحة التهميش السياسي والاقتصادي والخوف على الهوية الأوروبية من أجل الوصول للحكم، والبعض الآخر يرى أن صعود التيار الشعبي جاء ليترجم حاجات ورغبات الشعوب الغربية، وهو انعكاس بالغ الوضوح للنخبة البرجوازية والسياسية البعيدة عن الشعوب. على أي حال بات واضحاً صعود الشعبوية في الغرب بشكل كبير، وإن كانت التيارات الشعبوية استغلت الشعوب أو عكست رغباتهم، فالواقع المعاش في المجتمعات يوضح أن هناك أزمة حقيقية في الديمقراطية الرأسمالية.

يبدو واضحاً تأثير الأزمة الاقتصادية على الفكر والممارسة السياسية في الغرب، حيث أدت الأزمات الاقتصادية إلى تصاعد الأحزاب الشعبوية في البرلمانات الغربية، ووصلت إلى سدة الحكم في بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا. يرصد كيث روس Kenneth Roth في تقرير Human Rights Watch العالمي بعنوان "التزايد الخطير في النزعة الشعبوية، 2017م" تزايد جاذبية الشعبويين مع تزايد غضب الأوروبيين من الأوضاع الراهنة، حيث يشعر الكثير أنهم متخلفون عن الركب بسبب التغيرات التكنولوجية وعولمة الاقتصاد وتزايد الفوارق، ويؤكد كيث بأن هذا التوجه يهدم إنجازات حركة حقوق الإنسان المعاصرة في الغرب⁽¹²⁾. وفي ذات السياق، نشرت صحيفة The Observer البريطانية في 23 أبريل 2017م مقالاً لكريستوف غيلوي Christoph Galloway عن صعود الشعبوية في الأوساط الغرب، قال فيه: "إن إحدى القوى الدافعة لانتشار الشعبوية تتمثل في الانقسام التدريجي

للفئات الاجتماعية التي كانت تشكل الأساس للطبقات الوسطى. وأن مختلف الشرائح المجتمعية بدأت تنضم إلى صفوف الثورة الشعبية، سواء أكانوا عمالاً من ذوي الياقات الزرقاء أو البيضاء أو من أصحاب المهن المتوسطة أو المزارعين". وأضاف "الناخبين الشعبيين في أنحاء العالم المتطور يزدادون قوة خارج المدن الكبرى خاصة في الأرياف، وأن سكان هذه المناطق هم الذين يسهمون في نقشي الشعبية"⁽¹³⁾. فيما يرى فواز جرجس أن صعود التيار الشعبي يشكل خطراً وجودياً على منظومة القيم الديمقراطية خاصة على ما يسمى بمجتمع متعدد الثقافات والإثنيات Ethnic⁽¹⁴⁾.

يفسر عبدالله الغدامي صعود الشعبية في إطار الديمقراطية الليبرالية قائلا: "ظهرت الشعبية السياسية في قلب الجمهوريات الديمقراطية، وكأن قروناً من العقلانية والفلسفة عجزت عن محاربة النسقية الثقافية والعنصرية والطبقيات، أو كأنها تستعيد النموذج الأفلاطوني في جمهوريته حيث العدالة للأقوى والحرية للأقوى، وتدخل البشرية مرة أخرى في مانوية جديدة تصنع حداً قسرياً بين ضدين في حين يصبح الوسط خطئاً، بل يختفي الوسط تحت سياط الاستقطاب في حرب متصلة بين العقلانية والشعبوية"⁽¹⁵⁾. إن عودة الفكر الشعبي بحسب مراكز الفكر والدراسات الغربية التي تؤمن بالفكر الديمقراطي الليبرالي تصفه بـ "خطر على الفكر الغربي وحضارته"، وتتفاوت تصنيفات هذا الخطر لدى الكتاب ومراكز الدراسات، فالبعض يعتبره خطراً عابراً على الديمقراطية، والبعض الآخر يدعو لمجابهته من خلال عملية الإصلاح ومعالجة إشكاليات "الديمقراطية الليبرالية".

إن السعادة الإنسانية التي بشر بها فرانسيس فوكوياما في أطروحته "نهاية التاريخ" لم تتحقق، والحرريات الاقتصادية حجمتها الدولة بتدخلاتها وإن كان لإنقاذ السوق فهي ضربت أعمدة الفكر الغربي التي تعتمد عليها الديمقراطية الليبرالية، وما صعود الشعبية في الغرب اليوم إلا دليلاً على هشاشة الاقتصاد المعولم وفشله، وإن بقي صامداً حتى الآن.

قدمت فلسفة التاريخ الهيجلية تفسيراً للظاهرة السياسية وتناقضاتها، حيث عبر لنا هيجل عن تطور التاريخ الإنساني عبر سلسلة من المراحل الحضارية، وفي كل مرحلة تطورت الصراعات والتناقضات الداخلية للطبقات المجتمعية، وهو ما أدى إلى تهديمها، والعبور إلى مرحلة جديدة أكثر تقدماً وتطوراً. ما زال التاريخ مستمراً بتناقضاته، عكس ما توصل إليه بعض منظري الفلسفة الأميركية، أمثال فرانسيس فوكوياما بأن التاريخ وصل إلى نهايته وأن الديمقراطية الليبرالية انتصرت على كل الأيديولوجيات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير". وهو ما ذهب إليه محمد جمال في تفسيره لصعود الشعبوية في إطار الديمقراطية الليبرالية "إن ولادة ظاهرة معينة تخلق بالضرورة نقيضها، الذي يكون ضعيفاً في البداية إلا أنه يزداد قوة مع الزمن على حساب تراجع دور الظاهرة نفسها، فما نلمسه منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 هو تراجع دور العولمة وبروز نقيضها الذي اصطلح على تسميته "الشعبوية"⁽¹⁶⁾. في الحقيقة، تكمن قوة اقتصاد الغرب في تقدمه العلمي والتكنولوجي على كافة الاقتصادات الأخرى، وما حدث من طفرة علمية وتكنولوجية للصين جعلها منافساً حقيقياً للغرب رغم تقدمه. بالإضافة إلى سيطرة الغرب بقيادة الولايات المتحدة على العالم الثالث اقتصادياً، الذي وفر للاقتصاد الغربي كل متطلبات الصمود والاستمرار.

في دراسة لعالم السياسة الهولندي كاس مود Cas Mudde أثبتت بأن الانتخابات التي أجريت في الخمس سنوات الأخيرة في أوروبا (2010-2015)، تحصل حزب شعبي واحد على الأقل على نسبة 10% أو أكثر من الأصوات في 16 دولة أوروبية. ويسيطر الشعبويون على أكبر حصة من المقاعد البرلمانية في ستة بلدان أوروبية وهي: اليونان، المجر، إيطاليا، بولندا، سلوفاكيا، سويسرا⁽¹⁷⁾. إن وصف العالم بـ "القرية الصغيرة" و "القيم الإنسانية المشتركة" لم يعد سوى محفزات بلاغية، في ظل ما آلت إليه الأمور جراء صعود موجات الشعبوية السياسية والاجتماعية وتضخم قيم الذاتية

والفردانية غير المكترثة، إضافة إلى أحياء نزعات الهوية والأنا والقوميات الضيقة⁽¹⁸⁾. ومن أشهر تصريحات مرشحة الرئاسة الفرنسية السابقة عن حزب الجبهة الوطنية في فرنسا مارين لوبان Marine Le Pen في حملتها الانتخابية "عالمهم ينهار وعالمنا يبني" أي أن الشعبوية تبنى على حساب الديمقراطية الليبرالية.

حينما ننتقل إلى الولايات المتحدة نجد أن فوز دونالد ترامب Donald Trump بالرئاسة الأمريكية ليس إلا امتداداً لصعود التيار الشعبي في الغرب، الذي صرح أكثر من مرة سواء في حملته الانتخابية أو بعد وصوله للبيت الأبيض بأنه رئيس شعبي حيث أعلن "أن السلطة السياسية ستعود إلى الشعب"⁽¹⁹⁾. يفسر فواز جرجس صعود الفكر الشعبي في الغرب قائلاً: "لا يمكن فهم فوز ترامب إلا من خلال فهم تعقيدات المجتمع الأمريكي الداخلي وما يحدث في المجتمعات الغربية ككل. هذه الظاهرة-الشعبوية، هي حالة وجزء لا يتجزأ من صعود الهويات القاتلة الضيقة والمحلية في المجتمعات الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والنمسا وإسبانيا وفرنسا وغيرها تحت تأثير عولمة رأسمالية أدت إلى شرح اجتماعي عميق في المجتمعات الأمريكية والأوروبية من جراء تراكم الثروة في أيدي نخبة ضيقة وتقليدية مقابل طبقة متوسطة وطبقة عاملة هما المتضرر الرئيسي منها"⁽²⁰⁾. إن الأزمات الاقتصادية في الديمقراطيات الغربية، انعكست على الطبقات الاجتماعية، خاصة الطبقات المتوسطة وما دونها، حيث وفرت بيئة الأزمات المناخ الكافي لظهور الفكر الشعبي في إطار وشكل جديد داخل الديمقراطية الليبرالية، في صورة أحزاب شعبية يمينية أو يسارية داخل النظم السياسية للغرب، والتي أدت دوراً رئيسياً في تغيير طبيعة العلاقة القائمة بين الدول الغربية، ولعل أهمها تمثلت في: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتوقف دونالد ترامب عن دعم حلف الناتو، والإسهاب في انتقاداته.

ثالثاً، أزمة الاتحاد في الغرب وعودة القوميات

إن تدخل الحكومات الغربية لصالح البرجوازية ومساندة الليبرالية في الأزمة المالية عام 2008م، أعطى ذرائع قوية للفكر الشعبي للانتشار بالمجتمعات الغربية خاصة الطبقات المطحونة وأصحاب الفكر اليميني واليميني المتطرف، ولعل تصويت الشعب البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي هو أول الطريق في عودة القوميات في الغرب.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هي قفزة إلى المجهول وضربة قوية للمشروع الأوروبي، فالحماسة القومية والعاطفية هي التي انتصرت على وحدة الحضارة الغربية. وذهبت مجلة الإيكونوميست إلى أبعد من ذلك قائلة: "أن بريطانيا ستصبح أكثر انغلاقاً وأكثر عزلة وأقل ديناميكية. وسيكون سيئاً للجميع إذا نبلت بريطانيا العظمى والأسوأ إذا أدى ذلك إلى إضعاف أوروبا⁽²¹⁾. والأخطر من ذلك هي تصريحات بعض السياسيين في أوروبا تأييداً لخروج بريطانيا. فقد صرحت مارين لوغان أن خروج بريطانيا "انتصار للحرية"، وقال السياسي اليميني المتطرف الهولندي زعيم حزب الحرية خيرت فيلدرز Geert Wilders "مرحى للبريطانيين، الآن حان دورنا"، وقد صرح زعيم حزب رابطة الشمالي الإيطالي ماتيو سالفاني Matteo Salvini قائلاً: "مرحى لشجاعة المواطنين الأحرار شكراً للمملكة المتحدة، والآن حان دورنا"⁽²²⁾.

لم يتوقف الأمر عند التصويت على "بركسيت"، وإنما كان هناك تصويت على الفكر الشعبي عند البريطانيين أيضاً. في الانتخابات المبكرة عام 2019 والتي اضطرت إليها بريطانيا بفعل فشل البرلمان المتكرر في الاتفاق على طبيعة وكيفية وشروط الخروج من الاتحاد الأوروبي، سيما أن حكومتي تيريزا ماي المحافظة وخليفتها بوريس جونسون لم تتمتعاً بأغلبية في البرلمان تساعدهما على تمرير الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي. وهذا ما جعل

جونسون يخوض المعركة الانتخابية باعتبارها معركة البريكست، رافعاً الشعار النافذ والبسيط "دعوا البريكست يُنَجَز". كان جونسون أحد أبرز الشخصيات التي دعت البريطانيين لتأييد الخروج من أوروبا في استفتاء 2016، وقدم نفسه وحزبه في المعركة الانتخابية باعتبارهما القادرين على إنفاذ إرادة الشعب في الاستفتاء ووضع نهاية لهيمنة مسألة البريكست على الحياة السياسية والشلل الذي تسببت به في إدارة البلاد وعملية حكمها⁽²³⁾.

إن التيارات اليمينية يتمحور خطابها السياسي حول فكرة السيادة والمجال الحيوي للدولة بوصفها مكونات رئيسية في أيديولوجية نظام سلطوي؛ ويعني ذلك غالباً رفض التدخل في شؤون الدولة الداخلية بذرائع مثل حقوق الانسان⁽²⁴⁾. التفكك والعودة للدولة القومية بدايته فقط من بريطانيا، أما الخطوة العملية الثانية لعودة القومية جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية راعية الديمقراطية الليبرالية، إذ منذ وصول ترامب للبيت الأبيض أقر بناء جدار على حدود المكسيك للمحافظة على القومية الأمريكية. وهذا يوضح لنا بأن تداعيات الأزمات الغربية كانت سبباً في صعود الأحزاب الشعبوية، وتمير الفكر الشعبوي في الممارسة السياسية التي شهدتها بريطانيا في الخروج من الاتحاد الأوروبي، وشهدتها الولايات المتحدة الداعية للانفتاح وبناء جدار المكسيك في عهد الترامبية.

رابعاً، أزمة انتشار جائحة كورونا

تتوالى الأزمات في الغرب، رغم محاولة المعالجة الدائمة من قبل الأنظمة السياسية، لكنه من الواضح بأن الأزمات تتراكم وتداعياتها تتلاحم. في السابق، أوضحنا كيف استغل الشعبويون الأزمة المالية وتأثيراتها على الطبقات المتوسطة في الصعود للحكم، ومع سيرورة التاريخ واستمراره قبل معالجة تلك المتناقضات، ظهر فيروس كوفيد-19 في الصين نهاية عام 2019، وسرعان ما انتشر في عالم معولم، حتى أعلنت منظمة الصحة

العالمية بأن العالم أمام جائحة عالمية في مارس 2020، ومع تزايد عدد الإصابات والوفيات في العالم، تزايدت تداعيات الفيروس على السياسة والاقتصاد وكافة القطاعات الأخرى.

إن تداعيات جائحة كورونا، السياسة والاقتصادية أضافت أزمات جديدة على النظام السياسي الغربي، ولعل الفكر الشعبوي تأثر بالفيروس أكثر من غيره سواء إيجاباً أو سلباً، فانتشار الفيروس عزز النزعة القومية للدول، وفي نفس الوقت نتيجة السياسات المتناقضة لدونالد ترامب وقضايا أخرى كقضية مقتل المواطن الأسود "فلويد" كانت سبباً في خسارته في السباق الرئاسي عام 2020.

رغم ذلك، إذا استمر انتشار الوباء، أو حتى تمت محاصرته، فإنه سيؤدي إلى اضطرابات سياسية عديدة، فهو يفرض مجموعة أزمات على الدول والنظام العالمي بشكل عام، سواء كانت ديمقراطيات أو سلطويات. وإذا ما تحدثنا عن أوروبا بشكل خاص، افتقر التضامن الأوروبي إلى حد كبير مع إغلاق الحدود وكل دولة تدافع عن نفسها. والنتيجة هي أن خمس الإيطاليين فقط يعتقدون الآن أن عضوية الاتحاد الأوروبي تساعد إيطاليا، بينما يقول الثلثان أن تلك العضوية "سيئة". ولعل ما قاله الرئيس الصيني ألكسندر فوتشيتش إن "الدولة الوحيدة التي يمكنها مساعدتنا هي الصين" (25). بالإضافة إلى كل ذلك، سادت نظريات عدة بأن الفيروس "سلاح بيولوجي"، واتهامات ترامب بأن الفيروس "صيني"، ففي 26 مارس 2020 فشل شركاء مجموعة الـ 7 في الموافقة على بيان مشترك حول الوباء لأن وزير الخارجية مايك بومبيو أصر على وصف الفيروس بـ "فيروس ووهان". رغم النتائج المباشرة باحتمالية الوصول إلى لقاح للفيروس، إلا أنه على مدار السنة الماضية أثار النزعة القومية في السياسة الدولية بشكل عام، والغريبة بشكل خاص.

المحور الثاني: انعكاس أزمات الفكر الغربي على العلاقات

الدولية

تتنازع إدارتان في المجتمع الدولي متناقضتان للسيطرة العالمية، تعددية قطبية مطلوبة من غالبية أطراف المجتمع الدولي، وأحادية مفروضة للهيمنة من قبل قوة عالمية مهيمنة "الولايات المتحدة" على الصعيد الدولي، وسط عالم يعج بالتصورات المفسرة للسلام الإقليمي، نحو: الاستقرار بالشركات الأمنية والتكتلات الاقتصادية، وشركات الشمال والجنوب، وسياسات حسن الجوار، إشاعة الفرص التنموية وغيرها، وتفاوت مستويات نجاح هذه السياسات ومقارباتها النظرية، حسب عوامل ثلاثة مؤثرة: الأطراف المساهمة، الرأسمال المستثمر، مدى السيطرة العسكرية والأمنية على الأوضاع. ولم تكن مسألة "القيم" مطروحة بشكل كاف لرفض ظاهرة الهيمنة⁽²⁶⁾.

إلا أن التغيرات العالمية أصبحت مهدد رئيس لقوة الولايات المتحدة، فعلى الصعيد الداخلي هناك عدة إشكاليات في الفكر السياسي تهدد المجتمع الغربي، انعكست بشكل مباشر على الصعيد الخارجي. ففي ظل الأزمة المالية الذي لم يتعافى الغرب منها بعد، نمت قدرة وقوة دول اقتصادية جديدة على الصعيد الدولي كالصين والبرازيل والهند، ومن جانب آخر بداية تفكك الاتحاد الأوروبي واختلاف الرؤى السياسية بين أوروبا والولايات المتحدة، وفي المقابل عادت روسيا كلاعب مؤثر وقوي في العلاقات الدولية، كل هذه التغيرات أثرت بشكل مباشر على ميزان القوة العالمي وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا. ويمكن عرض وتحليل بعض القضايا الرئيسية التي يعاني منها الغرب وأثرت بشكل مباشر على العلاقات الدولية على النحو التالي:

أولاً، تبلور نظام عالمي جديد "عالم متعدد الأقطاب"

ظنت الديمقراطيات الغربية لأكثر من عشرين عاماً- أي ما يزيد عن نصف مدة الحرب الباردة نفسها- انها هي التي انتصرت. فقد شهد العقد الذي تلا انهيار أكبر خصومهم الاستراتيجيين "الاتحاد السوفيتي السابق" تعاضم قوة الولايات المتحدة وأوروبا بشكل كبير: أحدثت الولايات المتحدة ثورة معلوماتية، وزادت أوروبا من أوجه التعاون المشترك بين دولها، ووحدت عملتها، وضمت إلى الاتحاد الأوروبي أفضل الأجزاء المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي السابق. لكن شهد العقد الأول الذي تلا الحرب الباردة حدوث مفاجئتين، وهما: الأولى، غزو الولايات المتحدة أفغانستان والعراق بمشاركة أوروبية. أما الثانية، إنفاق تريليونات من الدولارات، وضح رؤوس أموال سياسية ضخمة للغاية، وحياة آلاف الجنود⁽²⁷⁾. وهنا نطرح سؤال ملح: هل الأزمات الغربية كانت نتيجة تقدم دول الشرق، أم تراجع للديمقراطية الغربية؟

في بداية النظام العالمي الجديد نظر فرانسيس فوكوياما في أطروحته "نهاية التاريخ"، وصمويل هانتغتون في أطروحته "صدام الحضارات" عن موت الأيديولوجيا السياسية وانتصار الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي، تأكيد تقدم الغرب ورفعته وحله لكافة تناقضات المجتمع الغربي، وحذر هانتغتون من تحدي جديد للغرب وهو صدام الحضارات خاصة الحضارتين الإسلامية والصينية. وكان الحل الأمريكي في النظام العالمي الجديد هو: تصدير الديمقراطية الليبرالية إلى دول العالم الثالث، إلا أن هذا التصدير لم ينشر سوى الإرهاب، حتى أن الانفاق الهائل لاستيراد الديمقراطية الغربية غير مجدي، فبدل بناء الدول الديمقراطية هدم الدول القائمة، فالديمقراطية ليست سلعة تصدر وإنما تبنى في المجتمعات بما يتناسب مع كل مجتمع وتتطور تلقائياً بتطور المجتمع نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، ضحايا الحروب الغربية في الشرق الأوسط على سبيل المثال كان أكبر بكثير من ضحايا الإرهاب والتطرف، وهذا يعني أن وسائل وأدوات التغيير ليست سليمة. وقد تطرق المفكر إدغار موران Edgar Morin في كتابه "إلى أين يسير العالم؟" الذي يفسر فيه الفكر الغربي في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى وحشية التقدم فقال: "يجب علينا أن نرى الوحشية، لا فقط تلك التي لم يستطع التقدم الحضاري القضاء عليها، بل كذلك الوحشية التي أنتجها هذا التقدم الحضاري ذاته. بل بإمكاننا القول إن الأشكال الجديدة للوحشية، المترتبة على حضارتنا لم تفشل في تقليص الأشكال القديمة للبربرية، بل أنها أيقظتها واقتربت بها"⁽²⁸⁾. وفي المقابل، نمت دول عالم الشرق، خاصة الصين فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وكذلك الهند. فالتطور الهائل والانفتاح على الأسواق الدولية وفق شروط ومعايير الليبرالية الديمقراطية في الغرب. أي أن أزمات الليبرالية الغربية الداخلية مع تطور الدول الشرقية الكبرى وفق معايير الغرب، أدى إلى تراجع الغرب على المستوى الدولي وإمكانية تبلور نظام عالمي جديد.

تدرك روسيا الاتحادية أن وجهة طرح الفكر الاشتراكي لم تعد تناسب مقتضيات عصر العولمة، وقد ورثت موسكو تركة الاتحاد السوفيتي السابق، بقوته السياسية وترسانته العسكرية والنووية، ونتيجة للأوضاع الكارثية الموروثة عن الحقبة السوفياتية، تدرجت روسيا الاتحادية في طريق المؤسسة، ونجحت في إبهار العالم باحترام صناعات القرار فيها للديمقراطية والتداول السلمي على السلطة⁽²⁹⁾. إن عودة روسيا الاتحادية بالشراكة مع الصين كلاعبين رئيسيين في النظام السياسي الدولي ولحماية مصالحها في الشرق الأوسط. بالتزامن مع الازمات الغربية التي تتفاقم، حيث أن الضعف الذي تشهده دول أوروبا نتيجة انسحاب بريطانيا، وخشية في طبيعة التعاون والعلاقات بين الدول الغربية والولايات المتحدة في عهد ترامب، أثر بشكل

كبير في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. فقد كانت بريطانيا ممثلة مرتين، مرة بوزير الخارجية ومرة من خلال ممثلية الاتحاد الأوروبي السامية.

ساعد هذا على التعاون لمكافحة قضايا مثل الإيبولا والقرصنة في أفريقيا، وبخروجها من الاتحاد قد تفقد بريطانيا معقلها في الالتزامات الدولية التي تتمتع بها الآن. بريطانيا كذلك قد تفقد بعضاً من نفوذها العسكري، لذلك يعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تنظر إلى بريطانيا لتكون حليفاً أقل فائدة إذا تم فصلها عن أوروبا⁽³⁰⁾. ولكن هل روسيا والصين تتنافسان مع الولايات المتحدة على زعامة العالم؟

حينما أعادت روسيا مكانتها أحييت الجدل حول هويتها الأوروبية والآسيوية، ولهذا تراوحت سياستها الخارجية بين توجّهين أساسيين: توجه أورو-أطلسي، وتوجه أوراسي جديد، بالتأكيد المواقع الروسية في هذا المجال وهذان التوجهان يهدفان إلى فرض روسيا كقوى عظمى على الساحة الدولية⁽³¹⁾. وهذا يعني أن السياسة الخارجية الروسية تسعى لخلق حالة من التوازن في علاقاتها مع الغرب والشرق، بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية. أما الصين لم تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة على مكانتها كقائد العالم الأوحده، فالنمو الصيني لم يكن بمعزل عن طريق التصدير الصيني إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وقد يبدو توصيف العلاقة الاقتصادية بين كل من الولايات المتحدة والصين على أنها علاقة تعاون غريب، فرغم كل شيء، تتنافس المؤسسات الأمريكية والصينية بشدة في مجال الأعمال، وتجد السياسيين في كل من الدولتين - دائمي الحديث عن الحرب الاقتصادية، حيث يسعى كل فريق إلى الانتصار على الآخر⁽³²⁾.

في ظل هذه العلاقات والمتغيرات الدولية يصف نوح فلدمان Noah Feldman النظام السياسي العالمي قائلاً: "العالم اليوم يعود إلى وضع أمّني

دولي لن تتمكن فيه الولايات المتحدة مجدداً- من التحرك وفقاً لما أسماه جورج بوش George W. Bush "توقيت نختاره نحن". سيتزايد قلق الولايات المتحدة من استخدام الصين لحق الفيتو حول عواقب التحرك خارج إطار مجلس الأمن. ميزان القوى يتغير الآن:⁽³³⁾. بعد عودة روسيا الاتحادية وتقدم الصين الاقتصادي على المستوى العالمي. بدأ السباق الروسي- الأمريكي في النظام السياسي الدولي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، والسيطرة على النفط. وفي حال تفكك الاتحاد الأوروبي أو ازدياد انسحاب الدول منه بعد خروج بريطانيا، نصبح أمام سياسات خارجية وليس أمام سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي- الدول الأوروبية، وبالتالي، سوف نكون أمام تبلور نظام عالمي جديد "متعدد الأقطاب". ففي السابق حينما قبلت الدول الأوروبية بالهيمنة الأمريكية على العالم، وفي ظل غياب دول الشرق أدى لبروز النظام السياسي الدولي أحادي القطبية. اليوم وبعد جملة المتغيرات التي أدت بالنهاية إلى تبلور نظام عالمي جديد "متعدد الأقطاب". أي هناك "تحول القوة Power Transition" ويشير المصطلح إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي⁽³⁴⁾.

روسيا والصين تتنافس مع الولايات المتحدة والغرب في مناطق مختلفة من العالم، أهمها: الشرق الأوسط، وبحر الصين. أي أن طبيعة التنافس القائمة بين الدول الكبرى هو تأمين مصالحها عالمياً، خاصة تأمين الموارد وفتح أسواق استهلاكية. فهناك تحول كبير لدى الدول الكبرى في التنافس العالمي ففي السابق "كان التوجه الإمبريالي هو استعمار الدول وفتح أسواق جديدة"، أما التنافس العالمي اليوم فهو "السيطرة على الموارد الخام والدخول للأسواق الاستهلاكية في الدول".

الشرق الأوسط... أرض المعركة

يصف نوح فيلدمان ما يدور حالياً بين القوى الكبرى بـ "الحرب الهادئة" فهي صراع حول اكتساب الحلفاء والحفاظ عليهم، وسوف تتمدد الحرب الهادئة لتصل إلى أي مكان به موارد قيمة، أو طرق ذات أهمية استراتيجية للتنقل أو التجارة؛ مثلها مثل الحرب الباردة والحربين العالميتين اللتين سبقتهما، وسوف يختلف مفهوم التحالفات عما كان عليه في الحروب السابقة، حيث كان التبادل التجاري بين المعسكرات المختلفة "الاشتراكية والرأسمالية" في حدود ضيقة للغاية، لكن أطراف الحرب الهادئة هم أكبر شركاء تجاريين فيما بينهم⁽³⁵⁾.

حينما ننتقل من التنظير إلى السياسة الفعلية، نجد أن الدول الكبرى تتحالف وتختلف في قضايا الدول العربية، خاصة في بلدان الربيع العربي، وبما يخدم مصالحها القومية، فإذا تقاسمت المنافع كان هناك توافقاً على القرار الدولي كما حدث في ليبيا، وإن اختلفت مصالح الدول الكبرى في قضية ما، يصبح هناك "حرب هادئة" بين القوى الدولية كما يحدث في الأزمة السورية، إذن، مصالح الدول الكبرى هي الحاضرة في أي اتفاق أو اجتماع دولي بين الدول الكبرى بالدرجة الأساسية، وليست المنطقة العربية صاحبة الأزمات.

ثانياً، الاقتصاد والدول الكبرى

في عالم اليوم تخشي الولايات المتحدة الأمريكية منافسة الاتحاد الأوروبي والصين على الصعيد الاقتصادي، بسبب قوة اقتصاد هاتين القوتين الاقتصادييتين الكبيرتين، فبالنسبة للمنافس الأوروبي الذي أنطلق من "نقطة الصفر" عام 1945م، تزداد منافسته للدور الأمريكي يوماً بعد يوم، نتيجة نجاحه في تحقيق نمو اقتصادي لقارة بأكملها خلال أقل من نصف قرن من

البناء. أما بالنسبة للمنافس الصيني فقد تصادمت واشنطن مع بكين في أكثر من صعيد، أوله قضايا الحريات الديمقراطية في الصين، ومسألة الأقليات، وتهديدات الاقتصاد الصيني للريادة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد العالمي⁽³⁶⁾.

انطلاقاً من الواقع الدولي الجديد الذي أصبح يتسم أكثر من أي وقت مضى بتعزيز التكتلات الاقتصادية الكبرى، بقصد رفع تحديات النمو التي تستوجب تنسيق الجهود وتكامل الإمكانيات، فإن المنافسة الدولية أصبح نطاقها يتسع بالتدرج ليتخذ بعداً قطبياً، وإن حتمية التقاطع أضحت حقيقة واقعة، فقد فرض هذا الأمر على الولايات المتحدة ضرورة بناء مرتكزات اقتصادية صلبة لتفادي عواقب اختلال ميزان القوى لصالح القوى الاقتصادية الصاعدة والمتطلعة للزعامة الاقتصادية العالمية⁽³⁷⁾. فقد جاء تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في القارة الأوروبية والمضي في ضم دول شرق ووسط أوروبا إلى الحلف الأطلسي دافعاً قوياً لتوجه موسكو إلى الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها الأمني على الساحة الأوروبية وازدياد إدراكها لأهمية المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق مع الدول الآسيوية، ومن هنا بدأ التقارب الروسي مع الدول المهمة في آسيا ومنها الصين واليابان والهند وغيرها، فقد شهدت نهاية عقد التسعينيات من القرن المنصرم تحسن في العلاقات الروسية الصينية⁽³⁸⁾.

فقد بدأ تعاون صيني- روسي عندما أرادت مواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم "الأحادية القطبية"، فشكلت روسيا مع أربع دول تتطلع لدور عالمي بارز مجموعة بريكس⁽³⁹⁾، وكذلك تعاونت الصين مع روسيا في الأمم المتحدة لاستصدار قرار ضد التدخل العسكري الغربي في الأزمة السورية.

شهدت روسيا انقلاباً عميقاً في سياستها الخارجية وكان أهم ما طرأ عليها من تغيير هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية اللينينية التي كانت

تحكم تحرك النظام السياسي الروسي، وفي هذا المجال، حرص السياسيون على إلغاء هذا القسم من الدستور الجديد المخصص للسياسة الخارجية، حيث أحل الدستور الجديد المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية⁽⁴⁰⁾. ومع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين vladimir putin إلى سدة الحكم عام 2000م في روسيا الاتحادية، كانت مهمته الرئيسية استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى، من خلال الثبات على مواقف مستقلة. وقد استطاع فعل ذلك نتيجة تحسن وضع روسيا الاقتصادي واستقرار وضعها السياسي⁽⁴¹⁾. وأصبح لروسيا مكانة دولية مهمة بسبب امتلاكها ترسانة نووية، وقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، ما يعطيها إمكان توظيف مبيعاتها العسكرية كأداة فعالة في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي، وغناها بالثروات، واستعادة اقتصادها عافيته، فحاولت الاستفادة بذكاء من كل هذه الإمكانيات وحققَت نجاحات مهمة في وضع أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية عامة ومع الغرب خاصة⁽⁴²⁾. وبالإضافة إلى زيادة النفوذ الدولي لكل من الصين وروسيا، تسعى القوى الصاعدة "الهند والبرازيل" بأخذ مكانتها الدولية في ظل قوتها المتنامية اقتصادياً وسياسياً، وإعادة تقاسم النفوذ وفق الاصطفاف الجديد للقوى في مجموعة بريكس. فالمجموعة يقدر نصيبها من التجارة العالمية بحوالي 18%، وعدد سكانها يساوي 43% من عدد سكان العالم، وتمتلك دولتين في المجموعة على مقعد دائم في مجلس الأمن، وثلاث دول نووية. ولم يقتصر التنافس الاقتصادي والتجاري بين الدول الكبرى في الشرق والغرب، فهناك دولاً أوروبية تسعى للتنافس الاقتصادي على المستوى العالمي كألمانيا. فالفائض التجاري الذي سجلته ألمانيا في العام الماضي 2016م، والذي بلغ 271 مليار دولار، وهو فائض لا يمكن مقارنته حتى بالفائض التجاري الصيني، وأهمية ذلك الفائض يتضح حين نشير إلى تزايد ضعف الفائض التجاري لمنطقة اليورو. ويعني

ذلك أن منطقة اليورو من دون ألمانيا، سجلت عجزاً تجارياً بقيمة 149 مليار دولار⁽⁴³⁾.

أي أنه في ظل تراجع دول غربية كبرى تتقدم ألمانيا بقوة في التنافس الدولي، وتجدر الإشارة هنا بأن النفوذ في العلاقات الدولية ليس عسكرياً فحسب، بل هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة النفوذ في العلاقات الدولية كالاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة.

ثالثاً، من الاتحادات إلى الدولة القومية

كانت فكرة الاتحاد الأوروبي هي الأقوى بعد تاريخ دام من الصراعات بين دول الاتحاد، وعندما نفذت شددت أنظار السياسيين والدول التي تتطلع لإقامة اتحادات قوية، وبالرغم من نجاح الاتحاد الأوروبي في الغرب، إلا أنها تتراجع إلى الخلف وقد يخفق الاتحاد نتيجة انسحاب أعضائه، التي تأثرت كثيراً في أزمات الديمقراطية الليبرالية دون إيجاد حلول لها. فقد أدى الانسحاب البريطاني مجموعة كاملة من الاحتمالات حول تغييرات في توازن القوى وقيادة الاتحاد الأوروبي، فالانسحاب يمكن أن يعزز المحور الفرنسي-الألماني، الذي غالباً ما كانت لندن تحقق التوازن بين الآخرين. وترى نورا هاشم أن الانسحاب البريطاني يؤدي إلى ثلاثة تحديات رئيسية ستواجه الاتحاد الأوروبي: الأول، هناك مشكلة حول كيفية إدارة عملية الانسحاب البريطاني. والثاني، هو كيفية تشكيل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول التي ترفض الانسحاب. أما الثالث، فهو كيف ينبغي على الاتحاد الأوروبي إدارة العلاقات مع بريطانيا بعد الانسحاب⁽⁴⁴⁾.

تتخوف دول الاتحاد الأوروبي من خروج بريطانيا على مستقبل الاتحاد نفسه، فأبي بلد سيغادر الاتحاد سيوقع ضرراً فيه، وهو ما قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي. أوروبا ستكون أصغر حجماً في بريطانيا تشكل ما يقرب

حوالي 12.5% من سكان الاتحاد الأوروبي، 14.8% من اقتصاده، 19.4% من صادراته، وواحدة من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد الأوروبي حوالي 12%، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي سوف يصبح قوة صغيرة بعد الخروج، إذ ستصبح أوروبا أقل أهمية كثيراً وتأثيرها في السياسة الخارجية أقل، في إطار الأمم المتحدة واتخاذ القرارات على المستوى العالمي، سوف تتضاءل ليس فقط جغرافياً، ولكن اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً⁽⁴⁵⁾.

في المقابل يتزايد نفوذ ألمانيا في النظام السياسي الدولي، خاصة مع نجاح ألمانيا في التصدي للعديد من الأزمات التي تصدرت المشهد الأوروبي في الأعوام القليلة الماضية، والتي يأتي على رأسها: أزمة منطقة اليورو، والأزمة الأوكرانية، وأزمة اللاجئين السوريين. تملك ألمانيا من المقومات ما يخولها للعب دور إقليمي ودولي بارز، وقد تعددت المؤشرات على الصعود الألماني أهمها: الاقتصاد الألماني يعد رابع أكبر اقتصاد في العالم، عقب الولايات المتحدة والصين واليابان. وتشكل ألمانيا أكبر كتلة سكانية مقارنةً بأي دولة أوروبية، ويعمل قرابة نصف تعداد سكانها في القطاعات العامة. وإمكانية قيادة الاتحاد الأوروبي عقب خروج بريطانيا من الاتحاد، فوفقاً للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية الذي يُصنف البلدان وفقاً لتأثيرها على السياسة الخارجية لأوروبا، فقد حظيت ألمانيا بالمركز الأول في عامي 2015م و2016م⁽⁴⁶⁾.

وخلالاً لجميع الرؤساء الأمريكيين من هاري ترومان Harry S. Truman إلى باراك أوباما Barack Obama ، الذين اعتبروا أوروبا الموحدة ركيزة أساسية للأمن العالمي، شكك الرئيس ترامب في جدوى الاتحاد الأوروبي، متوقعا تفككه. فعلى حد تعبيره، الاتحاد الأوروبي لا يعدو كونه "أداة للمصلحة الذاتية الألمانية"، منذراً بقطيعة تاريخية بين ضفتي الأطلسي، ففي رؤيته، يحقق انهيار الاتحاد الأوروبي مصالح الولايات المتحدة، على

نحو يناهض التكامل الأوروبي الذي كان أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية طيلة 70 عاماً⁽⁴⁷⁾. وضع قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي مستقبلاً نموذج الاندماج الدولي موضع تساؤل كبير، إذ كان الاتحاد يوصف، حتى وقت قريب، بالأكثر نجاحاً. كما وضع صناع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقعٍ جديدٍ يتطلب إعادة النظر في أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتفاء بالدولة الوطنية التي يبدو أن بعضهم بالغ في توقع قدرة أوروبا على تجاوزها، والانتقال نحو هويةٍ أوروبية فوق-وطنية، تمثل مدخلاً للتغلب على تحدياتٍ وصراعاتٍ كثيرة واجهتها على مدى قرون⁽⁴⁸⁾.

استغلت روسيا الاتحادية تقدم الشعبوية في أوروبا، فدعمت تلك الأحزاب ضد الليبرالية الديمقراطية، مثل حزب الجبهة الوطنية ورئيسه مارين لوبان. ويرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا الاتحادية تحافظ على تماسكها في الثقافة واللغة والكنيسة الأرثوذكسية، وتصبح هذا النمط من القومية اليمينية عموماً نزعة تغلف العداء لليبرالية الديمقراطية وفكرة حقوق الإنسان⁽⁴⁹⁾.

في ظل تراجع الاتحادات في الغرب، تنتشط الاتحادات في الشرق-مجموعة بريكس، رغم بطئ تطورها خاصة في صك عملة موحدة. وليست الإشكاليات التي تواجه الغرب الآن متوقفة على خروج بريطانيا فحسب، بل في حل الاتحاد للأزمات التي تعصف به. ولعل انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للتغير المناخي، يوضح أن فكرة الاتحاد تتلاشى أمام تصاعد الفكر القومي. وفي تصريح لترامب بعد إعلان الانسحاب من الاتفاقية 2017م قال فيه: "انتخبت لأمثل سكان مدينة بيتسبيرغ لا سكان باريس"⁽⁵⁰⁾.

رابعاً، النظام العالمي في ظل جائحة كورونا وما بعدها

اختلفت نظرة وتحليل علماء السياسة حول شكل العالم الذي سيتبركه الوباء، انقسمت آراء السياسيين الذين توافقوا بأن العالم بشكله الحالي سيتغير، لكنهم اختلفوا في شكل التغيير الذي سيحدث، فالبعض توقع أن يؤدي الوباء إلى نظام عالمي جديد، والبعض الآخر يرى أن الأزمة ستنتهي العولمة وتزيد من القومية وتقويض التجارة الدولية. وقد طغى البحث في المستقبل على الخطط والبرامج التي يجب أن تتخذ في ظل انتشار الوباء كي تحد من تداعياته على كافة القطاعات. وكان المستقبل لن يرسم من خلال الواقع المعاش.

إن الحقيقة الدامغة، من تداعيات كورونا هو تراجع الاقتصاد العالمي، غير أن تداعياته السياسية ما زالت غامضة، فقد تؤدي إلى زيادة انتشار الفكر الشعبي في ظل أزمات الاقتصاد، أو العكس كما حدث في الانتخابات الأميركية الأخيرة 2020 وإسقاط دونالد ترامب، رغم ذلك ستبقى الشعبية قائمة وتتمدد، في ضوء الأزمات الغربية السابقة. وقد تعطي تلك الأزمات فرصة لمفكري الغرب بمعالجة الأزمات التي يعاني منها النظام، لضمان استمراريته وتفوقه على الأنظمة السياسية الأخرى.

الخاتمة

ما تزال العلاقات التعاونية بين الغرب والولايات المتحدة الأميركية من جهة، والدول الغربية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى قائمة، إلا أن هذا التعاون قد يكون تناقضياً. وبالتالي، لم تبق العلاقات السياسية والاقتصادية على حالها بين دول الغرب، فقد تتطور إلى تنافس حاد على الأسواق والمكانة الدولية. ومن جانب آخر، ما تزال الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية في النظام السياسي الدولي على المستويين السياسي والعسكري، إلا أن

المجالات الأخرى كالاقتصاد هناك من ينافسها في الأسواق العالمية كالصين.

وفيما يخص جوهر الفكر السياسي الغربي الذي يشهد هو الآخر تحولات نتيجة الإشكاليات التي ذكرت سابقاً إن لم تجد الحلول سوف يتنامى الفكر الشعبي في تلك المجتمعات، فالأيدولوجيا الغربية هي دائماً في حالة تطور وإن لم تتطور وتنتهي تناقضاتها القائمة سيؤثر بالسلب على مستقبلها.

خلصت الدراسة للعديد من الاستنتاجات نذكرها على النحو التالي:

أولاً: صعود الشعبوية يشكل تحدياً للفكر السياسي الغربي، وتهدد التعاون والاتحاد في تغذيتها للروح القومية في الدول الغربية التي تنشط بها.

ثانياً: يشهد النظام السياسي الدولي تحولات عميقة، خاصة بعد عودة روسيا الاتحادية للعب دور مؤثر في العلاقات الدولية بالشراكة مع الصين التي تمتلك اقتصاداً قوياً، وكان ذلك واضحاً في الأمم المتحدة واستخدامهما لحق النقض الفيتو. مما يعني وجود منافس قوي للولايات المتحدة في النظام العالمي. هذا بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي ما بين روسيا والصين من جهة، دول غربية من جهة أخرى.

ثالثاً: لم يعد الاقتصاد الغربي هو المسيطر على العالم وإن كان الأقوى، ففي ظل تراجع اقتصاديات دول غربية وسقوط الاقتصاد اليوناني وتراجع كبير في الاقتصاد الإسباني، كان هناك تقدم اقتصادي لكل من البرازيل والصين والهند وروسيا. هذا بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والاقتصاد الغربي بشكل خاص.

رابعاً: فكرة التعاون الغربي والمصير المشترك أصبحت مهددة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومصير مجهول للدول البريطانية التي مازالت عضواً في الاتحاد الأوروبي، لاسيما في ضوء انتشار جائحة كورونا

وتعزيز الروح القومية، وما يرافقه من صعود أو هبوط للشعبوية في الدول الغربية.

المصادر والمراجع

- (1) حسن صعب. (1997): علم السياسة، ط3، بيروت دار العلم للملايين، ص52.
- (2) حسام الغزايوي. (2005): الليبرالية نظرة في منطلقاتها الفكرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، الإصدار 30، ص29.
- (3) جبار على جمال الدين. (2009): الليبرالية وآفاقها المستقبلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، الإصدار 15، المجلد 1، العراق، ص212.
- (4) **الأزمة المالية:** من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية عبارة عن اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. وقد وقعت أزمة مالية هي ليست الأولى عام 2008م بدأت من بورصة نيويورك وانتشرت عدواها في القارة الأوروبية، التي عرفت انهياراً سريعاً لاقتصاد كل من المجر واليونان لدرجة الإفلاس، واقتصاد اسبانيا وإيطاليا إلى درجات التهديد، وبعلول عام 2010 شهدت بورصة وول ستريت عملية إنقاذ تاريخي بتدخل من قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. راجع في ذلك كل من:
- جواد كاظم البكري. (2011): فح الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- العراق، ص31.
- بن الشيخ عصام. (2016): الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يناير 2016، الجزائر، ص 297.
- (5) جواد كاظم البكري. (2011): فح الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- العراق، ص124.
- (6) **العولمة:** العولمة" ظاهرة عالمية بدأت بالبروز مع انطلاق ما يسمى ثورة المعلومات والاتصالات مطلع تسعينات القرن المنصرم تعززت إلى حد بعيد بانهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، التي هدفت إلى تبني قيم وسلوكيات عالمية وفق معايير المؤسسة الرأسمالية الغربية التي أبرز طموحاتها توحيد السوق الاقتصادية على مستوى العالم. للاستزادة راجع:
- محمد جمال. (2017): الشعبية نقبض العولمة، صحيفة البيان الإماراتية، 10 فبراير 2017م.
- (7) جواد كاظم البكري. (2011): فح الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- العراق، ص56.

(8) كاران أبو الخير. (2011): الشعبية: تعود إلى المجتمعات الغربية، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النصف 27 يونيو 2017م.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1573.aspx>

(9) جواد كاظم البكري. (2011): فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- العراق، ص131.

(10) **الشعبوية Populism**

تعرف الموسوعة السياسية الشعبوية بأنها "تيار سياسي مثالي يعتبر الرجوع إلى الشعب والاعتماد الكامل على عفويته واندفاعه الثوري أساس العمل السياسي الناجح ووسيلة فعالة لتغيير المجتمع ودفعة باتجاه الصورة الكاملة". وتتميز الموسوعة بين مفهومي "الشعبوية" و"الشعبية" التي تعني الإيمان بالشعب والثقة به والاعتماد عليه واعتباره مصدر السلطة وحامي السيادة.

تدمج بعض الدراسات الشعبوية ضمن "المفاهيم- الحقائق" التي تستعمل في سياقات متعددة، ولوصف وضعيات سياسية مختلفة، مما جعل المصطلح يلتقي مع "الديماجوجية"، و "النظر اليميني"، و"الفاشية". وقد عرفها البعض بأنها: أسلوب سياسي وليست أيديولوجية، فهي لا تتوفر على متن خاص بها يضم مثقفين يمكن نعتهم بالشعبيين، فيما عرفت أيضاً "تقنية للتعبئة السياسية" تقوم على استغلال رمزي لبعض التمثيلات الاجتماعية، وكذلك عرفت بأنها: نداء يوجهه زعيم إلى شعب ككائن تاريخي، فيما عرفها توم واتسون Tom Watson بأنها: احتجاج المنهوبين ضد الناهبين. ويعرفها الكاتب الأمريكي جونس جيس Jones Geddes بأنها "شعب ضد نخبة تمانع الإصلاح".

راجع في ذلك:

- الموسوعة السياسية، المجلد 3، ص 481.
- إبراهيم أولتيت. (2017): المتغير والثابت في الشعبوية، مجلة شؤون عربية، العدد 169، جامعة الدول العربية ربيع 2017، ص119-120.
- تلفزيون MTV. (2016): ما أسباب عودة الشعبوية إلى السياسة العالمية، برنامج عالم اليوم، تلفزيون MTV اللبناني، نشر بتاريخ 23 نوفمبر 2016.
- عزمي بشارة. (2016): صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تتجلب الديمقراطية فنانض الليبرالية، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، الدوحة- قطر، ص16.

- (11) Michel HASTINGS. (2013): How can populism/national populism be defined in Europe today, Book " The Rise of Populism and Extremist Parties in Europe", Copyright The Spinelli Group - June 2013 - iSSn in progress, p10.
- (12) Kenneth Roth (2017): التزايد الخطير في النزعة الشعبوية هجمات على قيم حقوق الإنسان حول العالم، التقرير العالمي 2017، Human Rights Watch، تاريخ التصفح 27 يونيو 2017م. <https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298822>
- (13) كريستوف غيلوي. (2017): تفشي الشعبوية بأوروبا يندرج بتحويلات مجتمعية، صحيفة ذي أوبزيرفر البريطانية، نقلاً عن موقع الجزيرة، نشر بتاريخ 23 أبريل 2017. <http://www.aljazeera.net/news/presstour/2017/4/23>
- (14) فواز جرجس. (2016): الشعبوية واليمين في أوروبا بعد ترامب، قناة Sky NEWS عربية، برنامج نيران صديقة، تاريخ النشر 22 نوفمبر 2016م.
- (15) عبدالله الغدامي، (2019): السردية الحرجة العقلانية أم الشعبوية، المركز الثقافي العربي.
- (16) محمد جمال. (2017): الشعبوية نقيض العولمة، صحيفة البيان الإماراتية، 10 فبراير 2017م.
- (17) كاس مود. (2016): صعود الشعبوية في أوروبا، مترجم عن مجلة Foreign Affairs جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 7477، الجمعة 20 أكتوبر 2016، ص 11
- (18) محمد جمال. (2017): الشعبوية نقيض العولمة، صحيفة البيان الإماراتية، 10 فبراير 2017م.
- (19) يحيى قاعود. (2017): المرجعية الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة- دونالد ترامب، مجلة تسامح- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 56، آذار 2017، ص 76-77.
- (20) فواز جرجس. (2016): رئاسة دونالد ترامب: الخلفيات والدلالات ومستقبل السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 454، كانون أول/ ديسمبر 2016م، ص 7.
- (21) جريدة العرب الدولية. (2016): بريطانيا والاتحاد الأوروبي، العدد 10317، السبت 25 يونيو 2016، ص 6.
- (22) نورا هاشم. (2017): خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461، تموز/ يوليو 2017، بيروت- لبنان، ص 53.
- (23) مركز دراسات الجزيرة. (2019): رياح القومية الشعبوية تتحكم بالانتخابات البرلمانية البريطانية، <https://bit.ly/38iQxym>
- (24) عزمي بشارة. (2016): صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تتجسد الديمقراطية نقائص الليبرالية، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، الدوحة- قطر، ص 8.
- (25) How China is Exploiting the Coronavirus to Weaken Democracies, peter rough, Foreign Policy, march 25, 2020. <https://bit.ly/2Jfw4x0>
- (26) بن الشيخ عصام. (2016): الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يناير 2016، الجزائر، ص 288.

- (27) نوح فلدمان. (2016): الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، (ت) هشام سمير، الناشر تكوين للدراسات والأبحاث، الخبر - السعودية، ص19.
- (28) إدغار موران. (2009): إلى أين يسير العالم؟، (ت) أحمد العلمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ص36.
- (29) بن الشيخ عصام. (2016): الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يناير 2016، الجزائر، ص295.
- (30) نورا هاشم. (2017): خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461، تموز / يوليو 2017، بيروت - لبنان، ص51.
- (31) محمد مجدان. (2015): سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 47-48، صيف خريف 2015، ص52.
- (32) نوح فلدمان. (2016): الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، (ت) هشام سمير، الناشر تكوين للدراسات والأبحاث، الخبر - السعودية، ص22-25.
- (33) نوح فلدمان. (2016): الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، (ت) هشام سمير، الناشر تكوين للدراسات والأبحاث، الخبر - السعودية، ص164.
- (34) للاستزادة عن نظرية "تحول القوة" راجع دراسة:
- علاء محمد. (2015): تأثير الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 47-48، صيف خريف 2015، ص10.
- (35) نوح فلدمان. (2016): الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، (ت) هشام سمير، الناشر تكوين للدراسات والأبحاث، الخبر - السعودية، ص142.
- (36) بن الشيخ عصام. (2016): الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يناير 2016، الجزائر، ص293.
- (37) جواد كاظم البكري. (2011): فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد - العراق، ص38.
- (38) عبد العزيز الراوي. (2008): توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42، بغداد-العراق العدد 35، ص171.

(39) **مجموعة بريكس BRICS**: بدأ التفاوض حول إنشاء مجموعة بريكس خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأربع "البرازيل، روسيا، الهند، الصين" في نيويورك سبتمبر 2006م، على هامش اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعقدت أول قمة للمجموعة في يونيو 2009م، وفي عام 2010 ضمت لهم دولة "جنوب أفريقيا"، وقد أعلنت الدول الخمس للعالم بانطلاق شبح اقتصادي جديد يهدد القطبية الأحادية يطلق عليه BRICS، وهي اختصار الأحرف الأولى من أسماء دول المجموعة. للاستزادة راجع:

يحيى قاعود. (2016): دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط، العددان 48-49، غزة- فلسطين، ص 266

(40) عبد العزيز الراوي. (2008): توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42، بغداد-العراق العدد 35، ص 159.

(41) حميد السعدون. (2009): الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42، بغداد-العراق، ص 1-2.

(42) محمد مجدان. (2015): سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 47-48، صيف خريف 2015، ص 51-52.

(43) سلام سرحان. (2017): معجزة الاقتصاد الألماني تتحدى جميع المقاييس. جريدة العرب الدولية، الجمعة 14 يوليو، العدد 10691، ص 10.

(44) نورا هاشم. (2017): خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461، تموز/ يوليو 2017، بيروت-لبنان، ص 52.

(45) نورا هاشم. (2017): خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461، تموز/ يوليو 2017، بيروت-لبنان، ص 53-54.

(46) رعدة البهي. (2017): إحلال قيادي: سيناريوهات الصعود الألماني على الساحة الأوروبية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التحليلات- التغييرات السياسية، تاريخ النشر 9 يوليو 2017م. تاريخ التصفح 9 يوليو 2017م.

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2972>

(47) رعدة البهي. (2017): إحلال قيادي: سيناريوهات الصعود الألماني على الساحة الأوروبية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التحليلات- التغييرات السياسية، تاريخ النشر 9 يوليو 2017م. تاريخ التصفح 9 يوليو 2017م.

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2972>

(48) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2016): خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداخيات وشكل العلاقة المستقبلية، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، يونيو 2016، الدوحة قطر، ص6.

(49) عزمي بشارة. (2016): صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، الدوحة- قطر، ص22.

(50) BBC. (2017): زعماء عالميون يعبرون عن خيبة أمل نتيجة انسحاب أمريكا من اتفاقية مكافحة تغير المناخ، تاريخ النشر 2 يونيو 2017.

<http://www.bbc.com/arabic/world-40122742>

الدور الأمريكي في عملية التسوية السلمية بين الفلستينيين والإسرائيليين وساطة أم انياز

د. خالد شعبان

المقدمة

يعتبر الصراع سمة من سمات الحياة بشكل عام والحياة الإنسانية بوجه خاص، حيث تشهد أنماطا عديدة للصراع، فهناك صراعات متنوعة في الطبيعة، وكذلك صراعات بين الأفراد، وصراعات داخل حدود الدولة الواحدة وصراعات بين الدول، ومع تعدد الفاعلين الدوليين في النظام الدولي نجد أشكالا متعددة ومتباينة للصراع. ونتيجة لتعدد ظواهر الصراع، فقد تعددت وسائل وأدوات الحل حسب طبيعة الصراع، وقد أدت مجمل هذه التفاعلات إلى توافق المجتمع الدولي على صيغ عديدة من أجل تسوية الصراعات التي تنشأ عادة عن تصارع على المصالح بين الدول، ولكن

الإشكالية الأكبر تكمن في الصراعات التي تقوم بها حركات التحرر للتخلص من الاستعمار. وقد خضعت معظم الدول العربية للاستعمار بمختلف أنواعه، ولكنها تخلصت منه من خلال ثورات كانت في معظمها دموية، نتج عنها اتفاقات أدت في النهاية إلى تحرر كثير من الدول العربية، ولكن لا زال الاحتلال الإسرائيلي يجثم على الأراضي الفلسطينية رغم المحاولات الكثيرة والمتعددة التي قام بها الفلسطينيون للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، سواء بالكفاح المسلح أو الانتفاضات والهيئات الشعبية أو من خلال تسوية سلمية من خلال مجموعة من الاتفاقات بين الطرفين ابتدأت في أيلول عام 1993 بتوقيع اتفاق أوسلو، ولكنها لم تنته حتى الآن حيث أدت مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية للحؤول دون الوصول إلى تسوية سياسية أو حل سلمي ينهي الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعددت الأسباب التي أدت إلى ذلك. فهل يعود ذلك الى تجاوز الولايات المتحدة حدودها في أن تكون وسيطا نزيها بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال محافظتها المستمرة على التفوق الاسرائيلي النوعي على العالم العربي .

الطرق الدبلوماسية لتسوية الصراعات

أدت المتغيرات الإقليمية والدولية منذ بداية الألفية الجديدة إلى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأدوار متعاضمة في النظام الدولي والنظام الإقليمي، وتعددت أدواتها وأساليبها في تحقيق مصالحها، بما يضمن تقدمها والتحكم في معظم إن لم يكن كل التفاعلات الدولية، ومحاولاتها المستمرة في فرض هيمنتها على النظام الدولي، من خلال محاولاتها المتعددة لفرض الحلول والتسويات على معظم النزاعات والصراعات الدولية والإقليمية مستخدمة بذلك جميع الأدوات سواء الشرعية أو غير الشرعية بما يحقق مصالحها .

تعددت وسائل تسوية النزاعات والصراعات الدولية، ولكن يجب التنبيه إلى أن مفهوم التسوية يؤكد اللجوء إلى حل الصراع دون استخدام القوة العسكرية، وهو ما يعني إنهاء الصراع عن طريق الاتفاقات والمعاهدات بين طرفي أو أطراف الصراع ولذلك فإن إحدى الأدوات الهامة للوصول إلى ذلك هي الدبلوماسية التي أهمها المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتحكيم والتوفيق¹.

الوساطة :

تعتبر الوساطة إحدى الأدوات الدبلوماسية التي يلجأ إليها طرفا أو أطراف الصراع حين تفشل في الوصول إلى اتفاق بينها ، وقد برزت الأهمية للوساطة كآلية لتسوية وحل المنازعات الدولية بعد عديد من التطورات التي كان من شأنها فتح الآفاق أمام تطبيق الوساطة لتشمل مجالات جديدة غير تقليدية، كالنزاعات حول البيئة والموارد. وقد أسهمت التطورات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة في اضطراد توجه العام نحو تفضيل توظيف الوساطة والاستفادة من امكانيات الطرف الثالث كآلية للتخفيف من حدة التوترات وحل المشكلات الدولية² حيث تستطيع الأطراف التقريب بين وجهات نظر الدول المتصارعة، حتى لو أدى ذلك إلى التلويح بالقوة أو استخدامها، وبالتالي فإن الوساطة هي مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها طرف أو أطراف أخرى غير مشاركة في الصراع يتولى أحيانا اقتراح حل توافقي أو المشاركة في المفاوضات³، وقد تكون الوساطة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون من دولة أو مؤسسة دولية، ولذلك تعتبر الوساطة ناجعة في تحقيق أهدافها خاصة إذا كان الوسيط محايدا، إن الوسيط لا يحاول فرض حلول في الصراع، ولكن قد يقوم باقتراح صيغ متعددة وعليه أن يتواصل مع الأطراف، ومراجعتها ويقوم أيضا باقتراح الحل الذي يراه مناسباً للصراع إذا رأى أن ذلك يساعد الأطراف للوصول إلى انهائه، وقد يساهم

الوسيط في وضع الأساس الذي يقوم عليه النزاع ومن صفات الوساطة أنها اختيارية، كما أن أطراف الصراع في حل من أن تقبل الوساطة أو ترفضها، وقد تكون الوساطة اجبارية إذا وجد نص من هذا المعنى يتضمنه الاتفاق الدولي⁴.

وتعد الأمم المتحدة من أهم الوسطاء على الساحة الدولية ، ومن جانب آخر قد تتم الوساطة في بعض الصراعات الاقليمية من خلال المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوربي والاتحاد الافريقي ،الى عبر دول منفردة أو حتى أشخاص ، أيضا هناك بعض الأشخاص من ذوي المكانة الدولية يستطيعون الوساطة في الصراعات الدولية مثل الرئيس الأسبق لكوستاريكا اوسكار ارياس الذي فاز بجائزة نوبل للسلام عام 1987 لوساطته بين رؤساء أمريكا الوسطى للتوصل الى اتفاقات لإنهاء العديد من الصراعات والحروب العنيفة في المنطقة⁵.

وفي تاريخ الصراع الإسرائيلي العربي نجد وساطة الكونت برنادوت لايقاف القتال الذي نشأ بعد الإعلان عن إسرائيل والتي أكملها بعد اغتياله رالف بانس حيث اقتضت جهود الأمم المتحدة على التوفيق بين مطالب العرب وإسرائيل، كما قامت الولايات المتحدة بالتوسط بين إسرائيل والدول العربية بعد حرب اكتوبر 1973 ، وكذلك الأدوار المتعددة التي قامت بها الإدارات الأمريكية المختلفة في محاولة منها لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

إدارة الرئيس كلينتون 1993 – 2001

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن نجاحها في إدارة عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي والعمل على تسوية القضية الفلسطينية سلميا وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن يؤدي إلى دعم المصالح الأمريكية ليس في الشرق الأوسط فقط وإنما على

مستوى المجتمع الدولي، وكذلك الأمر فإن فشل تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قد يؤزم منطقة الشرق الأوسط بما يتعارض مع المصالح الأمريكية.

تنوعت دينميات أدوار الولايات المتحدة في عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، حيث يتضح عدم مشاركتها في الاعداد لاتفاقية أوسلو، وأنها تفاجأت بها، ويؤكد أبو علاء قريع قوله بأن وزير خارجية النرويج حاول أن ينقل لهم صورة جدية عن الاختراقات في أوسلو، فلم يصدقوا ذلك وكانت تلك أول أخطاء وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية في حينه وبعض رجالات طاقم السلام وخاصة دينيس روس. وحين علموا بتوقيع الاتفاق بشكل نهائي، كان الأمر مفاجأة لهم وأقرب للصدمة التي حاولوا استيعابها. لقد كانت أوسلو البداية التي شجعت الرئيس بيل كلينتون حتى يسير بعيدا وبشكل شخصي غير مسبوق للدخول في تفاصيل الوضع الفلسطيني ومعرفة حقائق الأمور⁶. ولكنها بعد ذلك إلتزمت بمفهوم الشريك الكامل في عملية التسوية في مراحل عدة من خلال الاتصال بأطراف الصراع، والاستماع إلى أقوالهم ومواقفهم، ثم تماهت مع الموقف الإسرائيلي في مواقف عديدة، ولكن ما يميز هذه المرحلة هي تعدد الزيارات التي قام بها المسؤولون الأمريكيون بداية من الرئيس بيل كلينتون إلى معظم طاقم وزارة الخارجية الأمريكية، من اجل الاستمرار في عملية التسوية.

وتدل المؤشرات على أن دور الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الرئيس كلينتون الأولى كانت تتمثل في رعاية الاتفاق بعد الاعلان عنه ومحاولة تقديم الدعم للطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، ومحاولة تقريب وجهات النظر بينهما، وتقديم الدعم لما تم التوصل اليه بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

وبعد وصول الليكود إلى السلطة عام 1996 لم يتم احراز تقدم في المفاوضات واتسمت العلاقات بالحدز، ولم يكن هناك أية ضغوط أمريكية على الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو، كما رفضت هذه الحكومة عدة طروحات تقدمت بها الإدارة الأمريكية لاستمرار عملية السلام. وبعد عودة حزب العمل إلى الحكم عام 1999 بقيادة أهود براك عقد لقاء مع الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد ما يقارب شهرين من فوزه بالانتخابات وكذلك عقد لقاء مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، حيث أكد براك أنه يسعى إلى اتفاقية اطار حول التسوية الدائمة خلال فترة زمنية تتراوح بين 6-15 شهر وقد تم التوقيع على اتفاق شرم الشيخ 1999، ولكن عملية ربط الملفات المؤقتة بالملفات الدائمة التي أرادها براك أدت إلى تعطل المفاوضات، مما أدى إلى عقد قمة ثلاثية بين الرؤساء الثلاثة في تموز 2000، والتي لم يرحب بها الفلسطينيون ولكن الأمريكيين استجابوا لضغوطات براك وطالبوا الفلسطينيين بالحضور حيث تحول مجرد انعقاد المؤتمر إلى هدف أمريكي بحد ذاته.

ورغم كل المحاذير للفلسطينيين إلا أن القمة تم عقدها، واعتقد الأمريكيون بأن الفلسطينيين وياسر عرفات سيقبلون ما يطرح عليهم بسبب حالة الضعف التي تعيشها السلطة الفلسطينية ومن المستبعد أن يرفض الفلسطينيون الاملاءات الأمريكية، التي لا تلبى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية والتي كانت كفيلة بحسب الرئيس ياسر عرفات باعتياله.

ويؤكد أبو علاء أن الرئيس كلينتون عمد الى توجيه الاتهام الى الرئيس الفلسطيني والوفد الفلسطيني المرافق بسبب أن كلينتون كان راغبا حقا في الوصول الى اتفاق سلام فلسطيني /اسرائيلي ولم يتمكن من تحقيقه في نهاية ولايته الثانية والأخيرة ،

وكذلك بسبب أن الموقف الأمريكي كان أقرب إلى الموقف الإسرائيلي واشد انحيازاً إلى باراك شخصياً ، كما مارس الرئيس كلينتون ضغطاً كبيراً على الرئيس ياسر عرفات⁷ يتضح أن الإسرائيليين استطاعوا فرض أجندتهم على جدول المفاوضات في ظل صمت الإدارة الأمريكية والتي أحياناً لجأت إلى فرض الرؤية الإسرائيلية، ولم يعملوا على وقفها، ولم تستطع الإدارة الأمريكية احتواء السياسة الإسرائيلية في المفاوضات التي عمدت إلى فتح جميع الملفات سواء المرحلة الانتقالية أو المرحلة النهائية، التي فشلت الإدارة الأمريكية رغم تفكيك قضايا الصراع وتفتيتها بسبب رفضها التدخل المباشر في المفاوضات ويلاحظ أن الأمريكيين حاولوا العمل على تذليل العقبات أمام المفاوضات وهو ما يدل على أن الولايات المتحدة في ظل إدارة كلينتون لم تكون وسيطاً نزيهاً وإنما هي شريكاً أساساً لإسرائيل من خلال تبنيها للرؤى الإسرائيلية ودعمها⁸.

إدارة الرئيس بوش الابن 2001-2009

شهدت فترة بوش الابن تغيرات كثيرة ولكن أهمها كان الهجوم على برج التجارة العالمي 2001/9/11، ثم تصريحه العام حول القضية الفلسطينية 2001/11/2، والذي أعلن فيه عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه، حيث أشادت الدول العربية والفلسطينيين بهذا التصريح من الإدارة الأمريكية الجديدة بينما هاجمه رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه أرئيل شارون⁹.

يعتبر تصريح بوش الابن هو أول تصريح لرئيس أمريكي يتبنى حل الدولتين كميّار أساس لتسوية الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني، ولكن في ذات الوقت اعتبر أن القيادة الفلسطينية الممثلة في الرئيس ياسر عرفات عقبة أمام تسوية الصراع، حيث تبنت

الإدارة الأمريكية في حينه الرؤية الإسرائيلية ضد ياسر عرفات، وقد طالب الرئيس الأمريكي بوش الابن 2002/6/24 بانتخاب قيادة فلسطينية جديدة، وفي حينها ستؤيد الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية¹⁰، وقد تم تجاوز ذلك من خلال آراء تم طرحها في إسرائيل والولايات المتحدة تدعو إلى أحداث منصب رئيس الوزراء للسلطة الفلسطينية يتم فيه تجاوز الرئيس ياسر عرفات ،وهو نوع من التماهي بين رؤية إسرائيل ورؤية الولايات المتحدة في محاولة لتجاوز الرئيس ياسر عرفات¹¹، وخاصة بعد الهجمات التي قامت بها الولايات المتحدة ضد القاعدة في بلدان مختلفة، والهجوم الذي قامت به إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية وتهديدها المباشر بإزاحة الرئيس عرفات.

تمثلت الوساطة الأمريكية في عملية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال سياسات الضغط على القيادة الفلسطينية وخاصة الرئيس ياسر عرفات دون تقديم أية حوافز للسلطة الفلسطينية، وكذلك هجومها على الرئيس ياسر عرفات بأنه أحد معوقات السلام، في حين اعتبرت الإدارة الأمريكية رئيس الوزراء الإسرائيلي ارائيل شارون رجل سلام رغم المجازر التي كان يرتكبها في تلك الفترة أثناء عمليات السور الواقي والطريق الحازم ، وكذلك اعتراضاته المتكررة على أفكار "خطة خارطة الطريق" التي قبلها الفلسطينين¹² .

وبعد فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية 2006 لم يختلف الموقف الأمريكي عن موقف اسرائيل حيث تبنت السياسة الأمريكية الرؤية الاسرائيلية باعتبار حركة حماس حركة ارهابية وأنه لن يتم التعامل معها إلا إذا غيرت مواقفها ، كما اعتبر الرئيس بوش الابن أن قيام دولة فلسطينية لن يتحقق إذا رفضت حكومة برئاسة حماس التخلي عما اسماه طموحها بتدمير اسرائيل ، وبالتالي تبنت اسرائيل والولايات المتحدة

رؤية مشتركة تتمثل في عدم التعامل مع حكومة حماس إلا إذا قبلت التفاوض بديلا عن العنف كآلية في مواجهة اسرائيل¹³

بعد ذلك كان مؤتمر أنابوليس 2007، حيث حضر المؤتمر 40 دولة تم فيه الاتفاق على توقيع اتفاقية الحل النهائي في نهاية عام 2008 وهي نهاية فترة حكم بوش الابن ووفقا للرؤية الأمريكية تضمنت دعم عملية السلام وحشد الدعم الدولي للفلسطينيين والإسرائيليين وذلك من خلال دعم التقدم في المسار السياسي وتحقيق التنمية للفلسطينيين والالتزام بخارطة الطريق التي رسمتها اللجنة الرباعية الدولية كأساس للسلام في الشرق الأوسط ، وبالتالي عادت خارطة الطريق لتصبح أساس التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وهو أمر مهم للإسرائيليين بسبب اهتمام خارطة الطريق بأمن اسرائيل كما أن تنفيذ أي اتفاق سياسي سيعتمد على انجاز متطلبات أمنية¹⁴، ورغم المفاوضات التي جرت بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تلك الفترة إلا أنها لم تثمر عن شيء بسبب قضايا الفساد التي اتهم فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت وبالتالي انتهت المفاوضات بالفشل، ويبدو من الوساطة الأمريكية والدور الذي لعبته الولايات المتحدة سواء في خارطة الطريق أو مؤتمر أنابوليس قد اعتبر المفاوضات هدفا في حد ذاته وليس وسيلة يتم من خلالها الوصول إلى حلول، ونلاحظ ذلك من تعدد الاجتماعات بين الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية والأمريكية، مع التأكيد أن سياسات الولايات المتحدة كانت تتماهى مع الرؤية الإسرائيلية في اغلب الفترات ولذلك فقدت قدرتها في إقناع الفلسطينيين بأنها وسيط محايد يريد التوصل إلى حل للصراع.

إدارة باراك أوباما 2009-2017

كانت توجه الرئيس أوباما منذ بداية رئاسته نحو تحقيق مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبعد شهور قليلة من فوزه بالرئاسة زار القاهرة في حزيران 2009 حيث أكد أنه لا يمكن القبول بوضع الشعب الفلسطيني، وأن الولايات المتحدة لن تدير ظهرها لرغبة الفلسطينيين في أن تكون لهم دولة خاصة بهم وهي قضايا ذكرها سابقا في خطابه الذي ألقاه في تركيا ابريل/2009، ولقد ساد التوتر بين إدارة أوباما والحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، والذي استمر حكمه في إسرائيل خلال فترتي حكم أوباما للولايات المتحدة، حيث اختلفت السياسات والرؤى، وقد طالب أوباما الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بتنفيذ التزاماتهما نحو عملية التسوية السلمية من خلال وقف التحريض واستئناف المفاوضات حسب النقطة التي تم التوقف عندها في عهد الرئيس بوش الابن، مع العمل على الاستمرار في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

وقد ارتكزت مواقف الرئيس اوباما لحل الصراع على ثلاث قواعد أساس هي الالتزام بأمن اسرائيل وهي من الثوابت المعروفة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام ، والركيزة الثانية هي اقامة الدولة الفلسطينية بناء على حل الدولتين وهي ما شكلت توترا في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، أما القاعدة الثالثة فكانت استمرارا لمؤتمر انابوليس من خلال الدعوة الى اقامة علاقات عربية اسرائيلية، ومن الواضح أن القواعد الثلاث تتطابق مع الرؤية الاسرائيلية في معظمها، كما مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على الرئيس محمود عباس لإجراء مفاوضات مباشرة وأن الطلب الأمريكي غير قابل للرفض، كما تم تهديد الفلسطينيين في حال رفضهم، كما تم عرض خطة كيري التي تم تغليفها بغلاف اقتصادي لإغراء

الفلسطينيين إلا أنها قوبلت بالرفض الاسرائيلي. فالملاحظ أن الوساطة الأمريكية ارتكزت على التهديد حسب الرؤية الاسرائيلية، وكانت الخطة الأمريكية تقوم على " الاتفاق الآن والسلام لاحقاً" من خلال خطة ميتشل، والتي تضمنت اطلاق مفاوضات الدولة الفلسطينية واعلانها خلال عام تتبعها مرحلة انتقالية أخرى مدتها عشر سنوات لحسم باقي قضايا الوضع الدائم إلا أن المفاوضات فشلت بسبب التعنت الاسرائيلي ورفض الولايات المتحدة الضغط على اسرايل¹⁵، وبعد فشل المفاوضات سادت القطيعة جميع الأطراف وعارضت الولايات المتحدة التوجهات الفلسطينية للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالتالي كان هناك غياب تام لعملية المفاوضات وبالتالي للدور الأمريكي.

ادارة الرئيس دونالد ترامب 2017 – 2021

يتضح من سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انه يعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية والمالية، ونجد تطبيقاً لذلك زيارته للملكة العربية السعودية واجتماعه بالعديد من الزعماء العرب وحصوله على أكثر من 500 مليار \$ من دول الخليج بالإضافة الى تعهد دول الخليج بتحمل النفقات المالية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

وقد قام ترامب بتنفيذ ما وعد به خلال حملته الانتخابية بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل والتوقيع على قرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس ، وقد اعتبر البعض أن عملية الاعتراف ونقل السفارة هما جزء من صفقة القرن التي أعلن ترامب في يناير 2020 عن بنودها .

ودلت مجموعة من المؤشرات في بداية حكم ترامب على اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالشرق الأوسط والسعي نحو تسوية القضية الفلسطينية وقد تمثل ذلك باستقبال الرئيس الأمريكي للرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء الاسرائيلي، وكذلك زيارته لإسرائيل والأراضي الفلسطينية مايو 2017، بالإضافة الى الزيارات المتكررة التي قام بها مستشار الرئيس الأمريكي جاريد كوشنير وكذلك جيمس غرينبلات مبعوث البيت الأبيض لمفاوضات السلام الفلسطينية الاسرائيلية، وكذلك زيارات وزيرا الخارجية الأمريكي تيلرسون وبومبيو للمنطقة .

وكانت كثير من المصادر الإعلامية أكدت أن صفقة القرن الأمريكية ستكون للتنفيذ ولن تكون للتداول أو المناقشة ولكن بعد الرفض الفلسطيني أصبحت هناك إشكاليات كبيرة في مستوى المحادثات التي قام بها مبعوث السلام الأمريكي وماهية المواقف العربية من الصفقة حيث اكدت كل المؤشرات على سلبيتها تجاه الفلسطينيين .

وعلى ذلك فإن الوساطة الأمريكية لا زالت تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية وتصب في صالح اسرائيل وهي بالتالي يؤكد أن توجهات ترامب السلمية لن تخرج عن اجماع الإدارات الأمريكية السابقة.

وقد نفذت الولايات المتحدة تهديداتها تجاه السلطة الفلسطينية بوقف المساعدات المالية المقدمة للفلسطينيين، وأغلق مكتب تمثيل منظمة التحرير ووقف تمويل وكالة الغوث (الأونروا) وجاء ذلك بعدما طالب نتنياهو الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في استمرار عمل (الاونروا) وقد هاجم نتنياهو (الاونروا) مدعيا بأنها تكرس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهي في حد ذاتها أحد أدوات ضغط الإدارة الأمريكية ضد السلطة الفلسطينية ، كما اعتبر الرئيس الأمريكي لاحقا أن القدس غير موجودة على طاولة

المفاوضات، بالإضافة إلى تبني الولايات المتحدة لكل الرؤى الإسرائيلية التي تتعلق بالقضية الفلسطينية .

وإزاء الخطوات الأمريكية المتلاحقة فقد دعت السلطة الفلسطينية الى البحث عن وسيط جديد لعملية السلام وإنهاء الاحتكار الأمريكي لعملية السلام ، وقد قامت السلطة الفلسطينية بمقاطعة زيارات مبعوثي عملية السلام كوشنير وغرينبلات كما رفضت السلطة الفلسطينية استقبال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس يناير 2020 خلال زيارته للشرق الأوسط ، واعتبر الرئيس أبو مازن أن الخطوات أحادية الجانب التي اتخذتها الادارة الأمريكية وخاصة عملية نقل السفارة تعتبر اعلانا أمريكيا عن انسحابها من عملية السلام ومن الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود السابقة في رعاية عملية التسوية .

خاتمة:

الواضح من خلال العرض السابق أن هناك اختلاف بين الفلسطينيين والإسرائيليين في طبيعة دور الولايات المتحدة كوسيط، حيث أراد الفلسطينيون من الولايات المتحدة أن تقوم بدور فعال مثل ممارسة الضغط وابداء رأي واضح حول مواقف معينة من الصراع، أما الإسرائيليون فقد أرادوا من الولايات المتحدة أن تقوم بتسهيل الاتصالات بين الجانبين، وقد طالبت الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة الإدارة الأمريكية باتخاذ موقف واضح من قضية الأمن الإسرائيلي، حيث تنظر إسرائيل الى جميع القضايا من منظور امني وهو الأمر الذي انعكس على تبني الإدارات الأمريكية المتلاحقة للموقف الإسرائيلي.

وبالتالي ينبغي مراجعة دور الولايات المتحدة في عملية التسوية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين كوسيط، فيلاحظ أن السلوك الأمريكي كان دوماً اقرب إلى الرؤية الإسرائيلية، حيث اتضح ذلك من موقف إدارة كلينتون في قضايا الحل النهائي في مفاوضات كامب ديفيد، وكذلك موقف إدارة بوش الابن للأمن من عملية التسوية خاصة بعد خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس، وكذلك موقف إدارة باراك أوباما، حيث رفضت الإدارة الأمريكية الكثير من المطالب الفلسطينية وكذلك قامت بالضغط المباشر على الفلسطينيين، كما أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل بالعمليات العسكرية ضد الفلسطينيين، وقدمت الحماية لإسرائيل في المؤسسات الدولية.

إن دور الوسيط الذي يقدم حلولاً واقتراحات، واتصالات وزيارات وموفدين مثل زيني وتينيت وميتشل كان موجوداً ولكن هذه الحلول والمقترحات لم تكن سوى رؤى إسرائيلية وهو الأمر الذي أدى إلى اقتناع الفلسطينيين بأنهم يحاورون كلا من إسرائيل والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أدى بالفلسطينيين إلى المطالبة بتغيير الراعي الأمريكي لأنه لم يكن وسيطاً نزيهاً في عملية التسوية وهو من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم التوصل إلى أية تسوية مع الاحتلال الإسرائيلي.

الهامش

- ¹- ماجد علي (1997) قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب ، مطابع الطبجي ، القاهرة ، ص 126 .
- ² - منير محمود بدوي ، الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات الدولية ، مجلة دراسات مستقبلية ، جامعة اسيوط ، العدد 8 يوليو 2003 ، ص 85 .
- ³ - احمد عطية الله (1968) القاموس السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 1390 .
- ⁴ - محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف (بدون سنة) ، تسوية المنازعات السلمية ، مكتبة غريب ، القاهرة
- ⁵ - منير محمود بدوي ، الوساطة ، ص 40 .
- ⁶ - احمد قريع ، (2005) الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خارطة الطريق 1995-2000 ، رقم 2 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ص 141 .
- ⁷ - احمد قريع ، (2011) ، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خارطة الطريق 2000-2006 ، رقم 3 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، رام الله ، ص 349 .
- ⁸ - اشرف ياسين ، السياسة الامريكية وتطور عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي 2001-2008 ، مجلة النهضة ، المجلد العاشر ، العدد 4 اكتوبر 2009 ، ص 66 .
- ⁹ - خالد شعبان ، التغيرات الحزبية والسياسية في اسرائيل (2011) مركز التخطيط الفلسطيني - غزة ، ص 65
- ¹⁰ - احمد قريع ، (2011) ، الرواية .. ، ص 176 .
- ¹¹ - المرجع السابق ص 247

- 12 - خالد شعبان ، مرجع سابق ، ص 74 .
- 13 - - اشرف ياسين ، السياسة .. ص52
- 14 - المرجع السابق ص 54
- 15 - صلاح ابو ختلة ، سياسة الرئيس اوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012 ،مجلة جامعة القدس المفتوحة ، العدد 36 / حزيران 2015، ص 240 .

أحزاب الوسط في إسرائيل - سرعة في التلاشي

أ. عاطف المسلمي

يتميز النظام الحزبي في إسرائيل عن باقي الأنظمة السياسية في العالم بعدة خصائص. من حيث كثرة الأحزاب وسرعة تشكيلها وكثرة الإندماجات والإنشقاقات داخل الحزب الواحد أو داخل عدة أحزاب، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في استمرار حالة عدم الإستقرار السياسي الذي تعاني منها إسرائيل منذ تأسيسها وزادت وتيرته في العقدين الأخيرين، والذي تظهر ملامحها في تعدد مرات الذهاب إلى صناديق الإقتراع دون القدرة على تشكيل حكومات مستقرة، وكذلك تفتت الكنيست إلى كتل صغيرة ذات توجهات ايدلوجية متشابهة، الأمر الذي صعب على الناخب الإسرائيلي التمييز بينها. وعلى الرغم من سن قانون رفع نسبة الحسم إلى (3.25%) والذي يهدف إلى تقليل عدد الكتل البرلمانية في الكنيست، إلا أن هذه الظاهرة استمرت في التواجد، بل إزدادت. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب القطب الثاني في السياسة الإسرائيلية وهو اليسار المتمثل في حزب العمل وميرتس وإنذاره بشكل لافت وتشنت ناخبيه، الأمر الذي ساهم في بروز ظاهرة أحزاب الوسط بكثافة في الفترة الأخيرة وهي ليست بالجديدة. فقد سجل أول حزب وسط في إسرائيل قبيل إنتخابات العام 1977 تحت مسى (داش) بزعامة الجنرال يغئال يادين (15 مقعداً) في أول مشاركة له في الإنتخابات، وشارك في حكومة

بيغن الأولى (1977-1981) ثم ما لبث أن تلاشى في الدورة الانتخابية التي تلتها، ولعل هذا أهم ما يعاب على أحزاب الوسط في إسرائيل، وهو سرعة التشكل وسرعة التلاشي، بداية كان ظهورها نوع من إيجاد نافذة لتصويت الناخبين المحبطين من الحزبين الكبيرين العمل والليكود بهدف التأثير على السياسة الإسرائيلية من خلال المشاركة في حكومات إئتلافية مع أحد الحزبين، الذين إستخدما هذه الأحزاب للوصول إلى النصاب القانوني لتشكيل الحكومة ليس إلا. لذلك لم تسجل هذه الأحزاب نجاحاً في تنفيذ برامجها التي في جلها مستقاة من برامج الحزبين الكبيرين ولا تعدو عن كونها تجمعاً لسياسيين هاربيين من الحزبين أو جنرالات متقاعدين لم يجدوا لهم مكاناً في الحزبين الكبيرين.

كما كان الحال مع يتسحاك مردخاي وحزبه (المركز) الذي خاض انتخابات 1999 بعد أن فشل في حجز مقعد متقدم في قائمة أي من الحزبين. وقد تنشأ هذه الأحزاب لأسباب وظيفية كما كان الحال مع حزب كاديفا بزعامة أرئيل شارون (2005) بهدف تنفيذ خطة فك الارتباط مع قطاع غزة، بعد أن فشل شارون في تمريرها عبر كتلة الليكود التي كان يرأسها آنذاك. وما لبث هذا الحزب أن تلاشى بسرعة بعد غياب مؤسسه وانتهى إلى مسمى جديد (الحركة) بزعامة تسفي ليفني ومن ثم غاب نهائياً عن الساحة السياسية في إسرائيل.

وقد تغير هذا الوضع قليلاً نتيجة لغياب اليسار بشكل عام وحزب العمل بشكل خاص. حيث نشأت أحزاب من رحم اليمين وصنفت نفسها بالوسط بهدف النيل من الغلة الانتخابية لناخبي الوسط واليسار المحبطين، وترفع شعاراً متدرجاً بين معارضة سياسات نتياهو إلى الرغبة في إسقاطه. ويمثلها كنموذج أحزاب كولانو بزعامة موشيه كحلون من الليكود، الذي انتهى بزعيمة إلى العودة إلى الليكود بعد أن حقق انطلاقة قوية في البداية وتراجعاً

مذهلاً وخشياً من عدم تجاوز نسبة الحسم. وحزب يش عتيد بزعامة يئير لبيد، وحزب أزرق أبيض بزعامة بيني غانتس، فكل هذه الأحزاب نشأت في ظروف معينة ومن ثم سوف تنتهي بانتهاء الظروف المسببة لنشأته. فهي لا تملك القدرة على الإستمرار.

وعليه فإن حزب جدعون ساعر الجديد المسمى (الأمل الجديد) لا يخرج عن كونه حزباً يمينياً منبثقاً من رحم الليكود، يناور في يمين ووسط الساحة الإسرائيلية بهدف إصطياد الأصوات من كافة الجهات. وهي في الغالب أصوات محبطة من زعامة حزب أزرق أبيض ويش عتيد وإسرائيل بيتنا التي فشل زعمائها في تحقيق الهدف الذي سعوا من أجله (إسقاط نتنياهو)، والذي هناك شك كبير في قدرة ساعر على تحقيقه عبر حزبه الجديد، فكل ما يكمن أن يفعله ساعر هو تصعيب الأمور على نتنياهو وشل قدرته على تشكيل إئتلاف يميني مريح في حال جرت الإنتخابات الرابعة في مارس القادم (2021).

إن السرعة في نشوء واختفاء أحزاب الوسط مرشحة للإستمرار في الساحة السياسية في إسرائيل، طالما استمرت السهولة في تكوين الأحزاب، وكذلك السهولة في دمجها وإنشاقها والسهولة في دخول الكنيست، لتستمر بذلك حالة عدم الإستقرار السياسي التي تعاني منها إسرائيل وتبرز نتائجها في قصر عمر الحكومات الإسرائيلية.

تطور الإطار القانوني الناظم للانتخابات العامة في فلسطين

أ.محمد التلاني

المقدمة:

تعد الانتخابات والمشاركة فيها سواء بالترشح أو الاقتراع، أحد أبرز قنوات المشاركة في الحياة العامة، وفي صنع القرار، سواء في طابعه السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، كما أن الانتخابات وإن أخذت أكثر من شكل ومستوى، بدءاً من الانتخابات الطلابية في الجامعات والمعاهد، ثم انتخابات الاتحادات والنقابات المهنية، ثم للمجالس المحلية، وصولاً إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية، فإنها تشكل حلقات متواصلة، ولا غنى عن بعضها لنجاح الأخرى، لتحقيق تمثيل حقيقي للمجتمع ومكوناته الأساسية، فالتجربة الانتخابية بداية من انتخابات مجالس الطلاب، تعطي فرصة للمشاركة في انتخابات أكبر وأوسع نطاقاً، أو أكثر تأثيراً في الحياة العامة.

حيث تلعب الانتخابات دوراً مهماً في تشكيل وانتظام عمل الهيئات والسلطات العامة المكونة للنظام السياسي، وفي الحياة العامة بشكل عام، حيث ينعكس أسلوب تشكيل المجالس سواء التشريعية أو المحلية أو النقابية وغيرها على حقوق المواطنين وحرياتهم، ومستوى التفاعل والرقابة الشعبية، والتمثيل الحقيقي داخل المجتمع بمكوناته المختلفة، وفي سلامة السلطات الدستورية في الدولة، ومدى احترامها للمبادئ الديمقراطية وأسس دولة القانون.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية لتتبع التطورات التشريعية التي واكبت مسيرة الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية في فلسطين، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حتى الآن، والتغيرات الرئيسية التي طالت الإطار القانوني الناظم لتلك الانتخابات، ومدى انسجامه مع المبادئ القانونية العامة للانتخابات في الأنظمة الديمقراطية، سواء صدق التمثيل وعدالته وتمثيل المرأة والأقليات، ومدى الالتزام بدورية إجراء الانتخابات.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على التطورات التشريعية لقوانين الانتخابات العامة في فلسطين، وتحليل مدى تأثير تلك التطورات التشريعية على نتائج الانتخابات، كمنظومة وحق دستوري تحكمه مبادئ قانونية راسخة، وكذا تتبع أبرز التأثيرات التي كانت الدافع لتلك التطورات التشريعية.

سيعتمد الباحث على المنهج التحليلي منهج رئيس لهذه الورقة البحثية، بتحليل النصوص التشريعية واستقراء واقع تطبيق لتلك التشريعات، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الحاجة، بعد الاطلاع على الأدبيات والمصادر القانونية والفقهية المتصلة بموضوع الورقة.

وتتبع أهمية هذه الورقة البحثية من أهمية الموضوع الذي تتناوله، أي الانتخابات كأحد أبرز مظاهر الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة

العامّة، ومن موضع الانتخابات الهام ضمن الحقوق السياسيّة وتأثيرها على المؤسسات الدستوريّة، والحياة الديمقراطيّة، والحقوق والحريات العامّة. وسيعمل الباحث على طرق موضوعات الورقة من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس: هل استجابت التطورات التشريعيّة التي طالت الإطار القانوني للانتخابات العامّة في فلسطين للمبادئ القانونيّة الناظم للانتخابات في الأنظمة الديمقراطيّة، عبر الاجابة على التساؤلات الفرعيّة الآتية:

- كيف تتجلى ماهية ودور الانتخابات في الحياة العامّة؟
 - ماهي متطلبات انتظام انتخابات حرة وديمقراطيّة ونزيهة وممثلة تمثيلاً حقيقياً؟
 - ما هي ابزر تطورات التشريعات الناظمة للانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة في فلسطين؟
 - كيف يمكن تقييم انعكاس الإطار القانوني السابق على تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسيّة في فلسطين وعلى عدالة وصدق التمثيل الشعبي في الانتخابات؟
- تنقسم الورقة البحثيّة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات، وذلك وفق التفصيل التالي:
- المبحث الأول: ماهية وأسس الانتخابات العامّة.
- المبحث الثاني: ملامح النظام القانوني للانتخابات العامّة في فلسطين وتطوراتها.
- المبحث الثالث: انعكاس وآثار الإطار القانوني للانتخابات في فلسطين.

المبحث الأول

ماهية وأسس الانتخابات العامة

يستوجب البحث في النظام القانوني الناظم للانتخابات في فلسطين، إلى استعراض ماهية الانتخابات، وعرض نبذة سريعة عن تطورها التاريخي، وتبسيط بعض الضوء على أسس الانتخابات و ضمانات إجرائها في الأنظمة الديمقراطية، والتي تشكل مبادئ رئيسية نتناول مدى الانسجام معها في المباحث القادمة، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول: ماهية الانتخابات العامة وتطورها تاريخياً.

المطلب الثاني: أسس و ضمانات الانتخابات العامة الديمقراطية.

المطلب الأول: ماهية الانتخابات العامة وتطورها تاريخياً

أولاً- مفهوم وطبيعة الانتخابات:

الانتخابات لغةً جمع انتخاب، والانتخاب يحمل معنى الانتقاء والاختيار، فانتخب الشيء أي اختاره، أما اصطلاحياً فقد عرفت الانتخابات بتعريفات متعددة، منها: "اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يُمثّل الجماعة التي ينتمي إليها"، وتعرف أيضاً: "الإجراء الذي به يعبر المواطنون عن إراداتهم ورغبتهم في اختيار حكاهم ونوابهم وممثليهم من بين عدة مرشحين"، أو "طريقة يختار فيها المواطنون من يرضون ويتوصل من خلالها لتحديد المستحق للولاية أو المهمة المنتخب لها"¹.

وقد ثار خلاف بين فقهاء القانون حول طبيعة المشاركة في الانتخابات أو الاقتراع والتصويت والترشح، بين من اعتبرها وظيفة و واجب، وبين من اعتبرها حق شخصي، وبين من اعتبرها حق و واجب، بينما اتجه

¹ فهد بن صالح العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط (1)، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2009، ص 13 وما بعدها.

أغلب الفقه الدستوري إلى اعتبار الانتخاب "سلطة قانونية تتبع من مركز موضوعي ينشئه القانون من أجل اشراك الأفراد في اختيار السلطات العامة في الدولة، وفق الشروط والأحكام التي ينظمها المشرع بما لا يخالف الدستور نصاً وروحاً"¹، وبعبارة عن الخلاف الفقهي فإن الواقع العملي يقدم لنا مشهداً شكل فيه الانتخاب حق وواجب قانوني ووطني وأخلاقي، ولكن دون أن يشكل التزام تستطيع السلطات جبر المواطنين عليه، وقد تم النضال الشاق من أجل الاعتراف به وانتزاعه باعتباره حق من حقوق الإنسان، ويعد أبرز الحقوق السياسية، بحيث يتمتع عن السلطات العامة الحرمان التعسفي للأشخاص، الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية من حقهم في الانتخاب بشكل ديمقراطي.

ثانياً- التطور التاريخي للانتخابات:

يسجل الباحث أنه لم يكن الوصول للحق في الانتخاب ممهداً بالورود، بل ساد لفترات طويلة نظام الوراثة أو المصدر الديني الإلهي في الحكم، أو طريق التعيين أو حتى القرعة أحياناً للوصول للمناصب العامة والحكم والسلطة، قبل استقرار الأمر على الانتخابات العامة الحرة في الأنظمة الديمقراطية، باعتبارها أفضل النظم السياسية وأكثرها تحقيقاً لأسس الحكم الرشيد والدولة القانونية، بحيث يشكل الانتخاب الوسيلة الأنجع لتداول السلطة سلمياً، واختيار المتولين للمناصب ديمقراطياً، بدلاً من طرق الوراثة والتعيين والاستيلاء على السلطة المطلقة بالقوة العسكرية والصدمات الشعبية العنيفة.

ففي الديمقراطيات القديمة كالإغريق والرومان كان الانتخاب محصوراً في عدد قليل من المواطنين، أما بقية الشعب فتحرم من هذا الحق باعتباره عبيد أو محرومين من حقوقهم السياسية، فكان يجتمع هذا العدد القليل من

¹ نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط (7)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 280.

المواطنين، ويتناقشون في القضايا العامة ويتخذون القرارات العامة، وكان الوصول للمناصب بطريق القرعة باعتبارها تعبر عن إرادة الالهة في الاختيار¹.

بينما ساد في العصور الوسطى نظام الاقطاع والطبقية، فكان للملوك حكم مطلق، ومع ذلك كانوا بحاجة لممثلين عن الاقطاعات ليتخذوا بعض القرارات، وسن بعض القوانين كالضرائب، فلم يكن التمثيل حقيقي، وانما وفق مزايا واعتبارات مختلفة، أما في العصر الحديث: فقد شهد القرن التاسع عشر نضالاً في سبيل الديمقراطية، والمطالبة بتوسيع الانتخابات للوصول إلى الاقتراع العام، فأصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت وبين سائر الحقوق الفردية، إلى أن أصبحت الانتخابات الأداة الأساسية للحفاظ على انتقاء الحكام وتوليهم الحكم بطريقة شرعية².

تطور تنظيم وشروط الانتخابات:

شهدت العملية الانتخابية تطورات متلاحقة في أحكام وشروط إجرائها والمشاركين فيها، سنحصر العرض لضيق مساحة الورقة على شرطي الجنس والسن، فقد كان الانتخاب مقتصرًا على الرجال فقط دون النساء حتى عهد قريب، سواء في البلدان الغربية أو الشرقية، ولكن بدأت المرأة في نيل حقها الطبيعي في الانتخاب بالتدرج من بلد إلى آخر، ففي الولايات المتحدة تم المساواة في الانتخاب بين الجنسين عام 1920، أما في بريطانيا في عام 1928 بعد أن كان من عام 1920 الانتخاب مسموح للنساء فوق سن الثلاثين، أما الرجال فمن سن الواحدة والعشرين، وقد توالى منح النساء الحق في الانتخاب ففي فرنسا تم ذلك عام 1945، وفي سويسرا عام 1971، وفي مصر عام 1956، أما النظامين الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا فقد

¹ فهد بن صالح العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 20 وما بعدها.

² موريس دوفرجيه - ترجمة جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ط (1)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، بيروت، ص 30 وما بعدها.

انهارا قبل أن يمنح المرأة الحق في الاقتراع، فقد تبنيها مذهب أن مكان المرأة المنزل، والاهتمام برعاية الأطفال، ومنعها من ممارسة أي مهنة محترمة¹.

أما عن سن الانتخاب فكان 30 سنة حسب دستور فرنسا 1884، ثم انخفض إلى سن 21 في الولايات المتحدة وإنجلترا وبلجيكا عام 1918، في اسبانيا 23 سنة وفق دستور 1931، وقد انخفض هذا السن في عدد من البلدان، ومنها مصر منذ 1956 واغلب دول العالم، لتعتبر سن الرشد للانتخابات السياسية 18 سنة، وقد مرت الانتخابات كوسيلة في المشاركة في الحياة العامة بعدة مراحل، حتى وصلنا إلى ما يطلق عليه اليوم الحق في الاقتراع العام، الغير مقيد بنصاب مالي، أو أصل معين، أو جنس معين أو طبقة معينة، وهو وسيلة اختيار الممثلين والمكلفين بالمهام العامة في النظام الديمقراطي، أي النظام الذي يضمن مشاركة الأفراد في الحياة العامة، فالانتخاب هو الحق في الاقتراع، الذي لا يستبعد منه الشخص بسبب ثروته أو دخله أو مولده أو أصله أو تعليمه أو جنسه².

¹ فتحي عبد النبي الوحيدي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الإسلام، ط (5)، دار المقداد للطباعة، غزة، 2012، ص 152.

² موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص 82 وما بعدها.

الفرع الثاني: أسس وضمانات الانتخابات العامة الديمقراطية

للوصول إلى انتخابات ديمقراطية يجب توافر عدد من الأسس والضمانات، نسلط الضوء على أبرزها، وفق العرض التالي:

أولاً- أسس عامة للانتخابات:

تقوم الانتخابات في الأنظمة القانونية الديمقراطية على أسس متعددة، أبرزها:

• الانتخابات عامّة والاصوات متساوية:

يحقّ فيها لكلّ مواطن أن يَنْتخب وأن يُنتخب، وإن وضعت القوانين بعض التقييدات لهذا الحقّ، لكنّ هذه التقييدات يجب أن تكون قليلة بقدر الإمكان، مثل قيد السن أو الجنسية أو الأهلية القانونية دون قيود غير مبررة وتمييزية، كالمركز الاجتماعي بالانتماء لطبقة معينة، أو النصاب المالي كحد أدنى للثروة، أو شرط التعليم¹، كما يتوجب أن تكون الأصوات متساوية أي أنّ لكلّ ناخب صوتاً واحداً، فصوت المثقّف يساوي صوت غير المثقّف، وصوت الغنيّ يعادل صوت الفقير، بينما في ازمان خلت كانت الأصوات غير متساوية، ففي بريطانيا كان حملة الشهادات العليا الجامعية يمكنهم التصويت مرتين، وكذلك أصحاب المصانع والشركات، بينما الأشخاص العاديين لهم صوت واحد فقط².

• الانتخابات دورية وسرية:

يتوجب أن تعود وتتكرّر الانتخابات بعد مرور مدة معينة من الزمن، يحددها القانون بشكل واضح وملزم وواجب الاحترام، وكذا أن تكون الانتخابات سرية وتوفير الوسائل التي تكفل ذلك، لضمان عدم ممارسة

¹ نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 281 وما بعدها.

² فهد بن صالح العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 27.

ضغط غير مشروع، وغير عادل على الناخب، وإقناعه بالتصويت لمرشح معين عبر استخدام وسائل مرفوضة تتضمن جبر أو اكراه أو ضغط أو تهديد، فمثلاً يتم التصويت بوضع ورقة التصويت في مغلف غير شفاف ومغلق، وخلف ستار يحجب المصوّت عن الأنظار، ويحول دون إمكانية مشاهدة ورقة التصويت، بما يحول دون معرفة المرشح أو الحزب الذي صوت له¹.

• الانتخابات نزيهة وعادلة تعبر عن حريات المواطن:

يجب أن تجري الانتخابات وفق قواعد متفق عليها، يحددها القانون تضمن عدم التحيز أو الاقصاء أو الإضرار بفرص أي جهة مقابل زيادة فرص جهة أخرى، كما يجب أن تشكل الانتخابات تعبيراً صادقاً عن حقوق وحريات الانسان، وتجنب الضغط أو الاكراه أو تزوير إرادة المواطنين، أو التمييز بينهم، أو حجب ومنع ومصادرة الحريات العامة وأبرزها، حرّية الرأي والتعبير عنه، وحرّية انشاء والانتظام إلى التنظيمات السياسية والجمعيات والاتحادات، وضمان النقد السياسي، والتجمع السلمي، والتواصل مع الناخبين بحرية، وغيرها من الحقوق والحريات².

ثانياً - ضمانات نزاهة الانتخابات:

يتطلب وصف الانتخابات بأنها ديمقراطية وتحترم الأسس والمبادئ القانونية للانتخابات الحرة، توفر عدد من الضمانات التي تحمي وتضمن تلك الأسس، أبرزها:

1. عدم الاقصاء:

أي أن تكون فرص الانتخاب والترشح مكفولة للجميع، بدون تمييز يؤدي إلى استبعاد الأشخاص بناء على اعتبارات: الجنس، أو الأصل، أو

¹ فتحي عبد النبي الوحيدي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص 160.

² نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 311 وما بعدها.

العرق، أو الرأي السياسي، أو المذهب الديني، بحيث يكون الاقتراع عام يشمل الجميع، وفق قواعد عامة ومجردة يرسمها القانون وليس محصور في فئة دون غيرها¹.

2. تسجيل الناخبين بشفافية وحياد:

يحقق تسجيل الناخبين في سجلات انتخابية بشفافية وحياد عدة فوائد ويضمن عدة مصالح عامة أبرزها أنه: يُوفر آلية للنظر في المنازعات الانتخابية وطريق للاعتراض على سجل الناخبين، سواء بسبب حذف من له الحق في الانتخاب، أو إضافة من ليس له هذا الحق، وتجنب أي تكرار أو خطأ يمنع أي شخص من التصويت مرتين، ويُمكن الهيئة المشرفة على إدارة العملية الانتخابية من تنظيم أعمالها المتصلة بتحديد الدوائر الانتخابية، وتوزيع الكادر البشري المشرف على الدوائر المختلفة ، كما يشكل توزيع المقاعد على المناطق الانتخابية بحياد دون محاباة لجهة على حساب جهات أخرى، كثفتت الدوائر الانتخابية، أو توسيعها بشكل يضر ببعض المرشحين أو ببعض القوائم أو بشكل غير عادل لا يتناسب مع الكثافة العددية لصالح اعتبارات أخرى غير مشروعة².

3. الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات:

يعد من أبرز معايير نزاهة الانتخابات حياد القائمين على إدارتها في جميع مراحلها، بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو

¹ ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية، ط (1)، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، 1980، ص 460 وما بعدها.

² فتحي عبد النبي الوحيدي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص 165.

الطعن، إلى جانب حياد الدولة ومؤسساتها سواء الإعلامية أو الأمنية أو غيرها عن الانحياز لجهة معينة¹.

4. قانون انتخابي عادل وفعال:

تستند نزاهة عملية إدارة الانتخابات بشكل رئيسي، على القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة، ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين، الوقوف على الكيفية، التي يتم من خلالها إدارة الانتخابات والإعلان عن نتائجها².

5. دورية الانتخابات:

وتعني سمة الدورية تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها - والمحددة مسبقاً - على جميع الناخبين والمرشحين، بشكل دوري ومنتظم وغير متحيز لفئة أو جماعة معينة، ووفق جداول ومواعيد محددة، ويستند هذا المبدأ إلى سمة رئيسية من سمات الديمقراطية، وهي أن تقلد المناصب السياسية تُحدد زمنياً بفترات محددة، وعدم احترام هذا المبدأ يشكل تعطيل للتداول السلمي للسلطة، واستأثراً بها وإهمالاً لإرادة الناخبين، وتعطيل لحقوقهم الدستورية في الانتخاب والترشح والرقابة الشعبية³.

¹ ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 461.

² فتحي عبد النبي الوحيدي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص 165.

³ بن مالك بشير، نظام الانتخابات الرئاسية في الجزائر، رسالة دكتوراة في القانون العام غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2011، ص 52 وما بعدها.

المبحث الثاني

ملاحح النظام القانوني للانتخابات العامة في فلسطين وتطوراته

يتسم الإطار القانوني الناظم للانتخابات العامة في فلسطين، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، بتعدد الأحكام وعدم ثباتها، وتأثر ذلك الإطار بالتطورات السياسية والدستورية والقانونية، وعدم استقرار الممارسة، وعدم انتظام الانتخابات.

وتعد الاتفاقيات الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، نقطة الانطلاق في تحديد الإطار القانوني الناظم للانتخابات، فكما كان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، إحدى نتائج تلك الاتفاقيات، التي قررت إنشاء مجلس للسلطة يجمع بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية، وتنتقل إليها الصلاحيات والاختصاصات من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى الحكم المدني والأمني الفلسطيني¹، كذلك قررت ذات الاتفاقيات، وجوب إجراء انتخابات سياسية عامة، وحددت شكلها بأن تكون مباشرة وحررة، وتحت رقابة دولية وفق اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في سبتمبر 1993²، ووفق ترتيبات وأحكام نظمها الاتفاقية الانتقالية الموقعة في واشنطن في سبتمبر 1995³، وعليه نجد أن إجراء الانتخابات العامة كان استحقاق، والتزام وفق الاتفاقيات الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل،

¹ راجع المواد (1،2،3) من قانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات الصادر بتاريخ 1995/4/17.

² راجع المادة (3) من اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في سبتمبر 1993.

³ راجع المواد (1،2) من الملحق الثاني بشأن البروتوكول الخاص بالانتخابات من الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية الموقعة في واشنطن في 28 سبتمبر 1995.

والتي اتخذت الأخيرة من إجراء تلك الانتخابات شرط لقيامها بالانسحاب من بعض المناطق والأراضي في الضفة الغربية.

ثم لينتقل تنظيم الانتخابات من نصوص الاتفاقيات الثنائية، إلى القانون الداخلي الفلسطيني، وهنا نجد أن هذا القانون له أكثر من شكل ومصدر، والذي مر بثلاث مراحل ومفاصل رئيسية، نتناول أبرز تلك المفاصل من خلال تخصيص مطلب مستقل لكل مرحلة رئيسية، وذلك كما يلي:

المطلب الأول المرحلة الأولى من تشريعات الانتخابات العامة

(1994-2006)

تم تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى دون وجود إطار دستوري، يحدد مبادئ دستورية سامية، تحفظ الحقوق والحريات العامة، وترسم شكل السلطات العامة، فقد كان تنظيمها قبل اصدار القانون الأساسي الفلسطيني بصفته دستور مؤقت في فلسطين، فقد صدر قانون الانتخابات العامة الأول عن رئيس السلطة الراحل ياسر عرفات رحمه الله عام 1995، ليحدد مدة ولاية الرئيس والمجلس التشريعي بمدة المرحلة الانتقالية، وعدد أعضائه 83 ثم رفع إلى 88 عضواً، ووفق النظام الانتخابي الفردي والأكثرية البسيطة، وأناط هذا القانون برئيس السلطة عدد من الصلاحيات المهمة، أبرزها: تعيين أعضاء لجنة الانتخابات المركزية، التي تتولى الاشراف على الانتخابات، وكذا تشكيل محكمة استئناف قضايا الانتخابات التي انيط بها الفصل في منازعات الانتخابات، وليحدد القانون علاقة المجلس التشريعي بالمجلس الوطني الفلسطيني¹.

¹ راجع المواد (2-4-5-13-31-60) من قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995 والصادر بتاريخ 1995/12/7.

واستناداً لهذا القانون أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات مرسوم بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية برئاسة السيد محمود عباس (أبو مازن)، ومحكمة قضايا الانتخابات، وأصدر مرسوم يحدد المقاعد في كل دائرة، ونصيب الأخوة المسيحيين من المقاعد، وكذا الطائفة السامرية¹، ومرسوم للدعوة لإجراء الانتخابات في شهر يناير 1996².

وقد منح قانون الانتخابات لسنة 1995 للنساء حق الانتخاب والترشيح على قدم المساواة مع الرجال، ووضع القانون أحكاماً عامة تضمن عدم وقوع تمييز بين المواطنين في الحق في الاقتراع أو خلال تنظيم الدوائر الانتخابية، كما أنط بلجنة الانتخابات المركزية الإشراف الكامل على العملية الانتخابية، بدءاً من إعداد سجلات الناخبين وصولاً لفرز الأصوات وإعلان النتائج، كما وفر لها ضمانات الاستقلال والحياد والفعالية، كما أنط بمحكمة الانتخابات البت في الطعون والمنازعات الانتخابية³.

كما اعتمد قانون الانتخابات على نظام الأغلبية البسيطة للفوز في المقاعد البرلمانية، حيث يعلن الفوز بمركز الرئيس المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات، كما يفوز بالمقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة انتخابية، الذين حصلوا على أكثر من غيرهم من أصوات الناخبين في تلك الدائرة الانتخابية مع مراعاة المقاعد المخصصة للمسيحيين⁴.

¹ راجع المادة (1) من مرسوم المرسوم الرئاسي رقم (2) لسنة 1995 بشأن توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، الصادر بتاريخ 1995/12/14.

² راجع المادة (1) من مرسوم المرسوم الرئاسي رقم (1) لسنة 1995 بشأن الدعوة للانتخابات الصادر بتاريخ 1995/12/13.

³ راجع المواد (من 6 حتى 37)، والمواد (من 95 حتى 101) من قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

⁴ راجع المواد (88-89) من قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

الانتخابات الرئاسية الثانية:

شكلت وفاة الرئيس ياسر عرفات يوم 2004/11/11 حدث مهم تطلب معه إجراء انتخابات رئاسية يوم 2005/1/9، بعد اصدار الرئيس المؤقت للسلطة الفلسطينية السيد روجي فتوح مرسوم رئاسي بدون رقم لسنة 2004 بتاريخ 2004/11/14 يدعوا لانتخابات رئاسية خلال 60 يوم¹، احتراماً لأحكام القانون الأساسي²، وقد تدخل المجلس التشريعي في هذه الفترة وسن القانون رقم (4) لسنة 2004 معدلاً بعض مواد قانون الانتخابات لسنة 1995، أبرز ما تضمنه هذا التدخل التشريعي تحديد مدة رئاسة السلطة الفلسطينية ب 4 سنوات، وعدم ربطها بفترة المرحلة الانتقالية التي انقضت، وكذا اعتماد سجل الأحوال المدنية إلى جانب سجل الناخبين لأغراض العملية الانتخابية³.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية من تشريعات الانتخابات العامة

نتج عن الانتخابات العامة لسنة 1996 إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي تولى وظيفتي التشريع والرقابة، وقام بسن القانون الأساسي والذي صدر عام 2002، ثم تم تعديله عام 2003، كما صدر عن المجلس التشريعي بالتزامن مع تعديل القانون الأساسي عام 2005، تعديل قانون الانتخابات العامة لسنة

¹ الانتخابات الرئاسية الثانية 9 كانون ثاني 2005، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، نسخة الكترونية، رام الله، 2005، ص 34.

² راجع المادة (37) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

³ راجع المواد (2-3) من القانون رقم (4) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض احكام قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

1995¹، وليصدر القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة، والذي أدخل تعديلات جوهرية على الإطار القانوني للانتخابات، أبرزها:

- عدل مدة المجلس التشريعي من إطار غير محدد، أي مدة الفترة الانتقالية، إلى مدة (4) سنوات كما حدد ولاية الرئيس بما لا يتجاوز دورتين متتاليتين²، وفق دورية الانتخابات وتزامن الانتخابات الرئاسية والمجلس التشريعي في ذات اليوم، ورفع عدد مقاعد المجلس من 88 إلى 132.
- تعديل النظام الانتخابي من النظام الفردي إلى نظام القوائم الفردية، إلى جانب القائمة الواحدة مناصفة 66 مقعد لكل نوع أي التمثيل النسبي والتمثيل الفردي 50% لكل صنف.

- قرر لأول مرة كوتة لتمثيل النساء في المجلس التشريعي.
 - تحديد نسبة للحسم للقائمة الموحدة (2%) للتمثيل في المجلس.
 - حدد القانون مقاعد للمسيحيين (6) مقاعد دون النص على تحديد مقعد للطائفة السامرية في نابلس كما ورد سابقاً في قانون انتخابات 1995³.
- تم كل ذلك بعد توفر توافق وطني فصائلي في القاهرة عام 2005، ورغبة بعض الفصائل في المشاركة في الانتخابات العامة، وفي النظام السياسي الفلسطيني، والعدول عن مقاطعة المؤسسات المنبثقة عن الاتفاقيات الانتقالية، حيث أصدر الرئيس مرسوم بإعادة تشكيل لجنة الانتخابات

¹ صدر القانون الأساسي بتاريخ 2002/5/29 ونشر في العدد الممتاز رقم (1) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2002/7/7، ثم صدر القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 بتاريخ 2003/3/18 ونشر في العدد الممتاز رقم (2) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2003/3/19، ثم صدر القانون الأساسي المعدل لسنة 2005 بتاريخ

2005/8/13 ونشر في العدد رقم (57) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2005/8/18

² راجع المواد (1-2) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2005.

³ راجع المواد (2-3-4-5-6) من قانون الانتخابات العامة لسنة 2005 والذي صدر بتاريخ 2005/8/13 ونشر في العدد رقم (57) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2005/8/18.

المركزية¹، وإعادة تشكيل محكمة قضايا الانتخابات، ومرسوم بتحديد موعد الانتخابات، كما صدر عدد من القرارات بقانون عام 2006 عدلت بعض أحكام قانون الانتخابات لسنة 2005 تقرر عضوية أعضاء المجلس التشريعي في المجلس الوطني² ويحدد اقتراع رجال الأمن في يوم مستقل³. وبناء على هذا القانون جرت الانتخابات التشريعية الثانية، في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية في يناير 2006، بعد مرور 10 سنوات كاملة عن الانتخابات التشريعية الأولى في يناير 1996، وشهدت هذه العملية الانتخابية اقبال شعبي كبير سواء في مرحلة التسجيل للانتخابات التي ارتفعت نسبة التسجيل الطوعي في سجل الناخبين من 68% للمشاركة في الانتخابات الرئاسية عام 2005 إلى تسجيل بنسبة 80% في الانتخابات التشريعية 2006 والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 77% من المسجلين⁴.

¹ راجع المادة (1) من المرسوم الرئاسي بدون رقم لسنة 2005 بشأن لجنة الانتخابات المركزية الصادر في 2005/4/1.

² راجع المادة (1) من قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006 بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م، والصادر بتاريخ 2006/2/7.

³ راجع المادة (1) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2006 بشأن موعد اقتراع أفراد الشرطة وقوى الأمن والصادر بتاريخ 2006/1/19.

⁴ الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون ثاني 2006، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، نسخة الكترونية، رام الله، 2006، ص 22، ص 167 وما بعدها.

المطلب الثالث: المرحلة الأخيرة من تشريعات الانتخابات العامة

أعقب الانتخابات التشريعية الثانية تأزم النظام السياسي الفلسطيني، وصولاً للاقتتال الداخلي والانقسام الشامل، وسيطرة حركة حماس بالقوة المسلحة على المحافظات الجنوبية، وحكمها المنفرد لها، وعدم امتداد حكمها للمحافظات الشمالية، ما القى بظلال ثقيلة على وحدة النظام الدستوري الفلسطيني، وعلى عمل المؤسسة التشريعية والقضائية والتنفيذية، باتجاه التعطيل والازدواج وعدم الفعالية¹.

على أثر ذلك الانقسام أصدر السيد الرئيس قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات، وتضمن تعديلات مهمة للإطار القانوني للانتخابات، أبرزها:

- الانتقال إلى النظام النسبي الكامل 100%، وإلغاء نظام القوائم الفردية بشكل كامل، واعتبار فلسطين دائرة انتخابية واحدة²، وتخفيض نسبة الحسم من 2% إلى 1.5% للقوائم المرشحة³.

- احتفظ القرار بقانون بذات نصوص تمثيل المرأة الواردة في قانون انتخابات 2005 (الكوتة)⁴.

- عدل القرار بقانون من طريقة انتخاب رئيس السلطة من الأغلبية البسيطة حيث " يفوز بمنصب الرئيس المرشح الحائز على أكثرية عدد الأصوات الصحيحة للمقترعين"، وفق قانون انتخاب 2005⁵، إلى نظام

¹ محمد عوض التلحاني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، فصل ضمن كتاب الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات، صادر عن مركز التخطيط الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2016 ص 182 وما بعدها.

² راجع المواد (4-7) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، الصادر بتاريخ 2007/9/2، والذي نشر في الوقائع الفلسطينية في العدد (72) بتاريخ 2007/9/9.

³ راجع المادة (6) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

⁴ راجع المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

⁵ راجع المادة (94) من قانون الانتخابات العامة لسنة 2005.

الأغلبية المطلقة، بحيث " يفوز بمنصب الرئيس المرشح الحائز على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة للمقترعين، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة، ينتقل المرشحان الحائزان على أعلى الأصوات إلى دورة انتخابية ثانية تجري بعد (15) يوماً من تاريخ إعلان النتائج، ويفوز بمنصب الرئيس المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في هذه الدورة"¹.

• يضيف القرار بقانون شرط لمن يرغب في الترشح لمنصب رئيس السلطة وعضوية المجلس التشريعي " أن يلتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني وبوثيقة إعلان الاستقلال، وبأحكام القانون الأساسي"، وليحسم بذلك القرار بقانون الجدل والخلاف حول اعتراف بعض الفصائل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكذا على البرنامج الوطني بإقامة دولة فلسطينية، وعلى أساس القرارات الدولية².

وفي تطور مهم أصدر رئيس الدولة بتاريخ 2021/1/12 القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة³، وتضمن هذا القرار عدة تعديلات على الإطار القانوني الناظم للانتخابات أبرزها:

- لم يتضمن القرار بقانون المعدل نص يحدد مدة ولاية الرئيس، أو شرط عدم الترشح لأكثر من ولايتين متتاليتين وفق القرار بقانون لسنة 2007

¹ راجع المادة (100) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

² راجع المواد (36-45) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة

³ انظر القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، والمنشور في العدد الممتاز رقم (23) من الوقائع الفلسطينية، المنشور بتاريخ 2021/1/13.

¹، ورغم ذلك يرى الباحث أن غياب هذا النص لا يشكل فراغ تشريعي، ولا يقرر حكم جديد بخصوص مدة الرئاسة، حيث أن المشرع الدستوري في القانون الأساسي المعدل لسنة 2005² ينظم تلك المسألة، ويقرر نصوص ملزمة وتسموا على أي تشريع آخر، وكما أن صلاحية رئيس الدولة التشريعية في اصدار القرارات بقانون في غياب انعقاد المجلس التشريعي، مقيدة بعدم تعديل أحكام القانون الأساسي.

- عدل القرار بقانون الأخير من كوتة المرأة، بأن احتفظ بالزام القوائم المرشحة بإدراج اسم امرأة ضمن أول ثلاث أسماء في كل قائمة، ثم أسم امرأة ضمن كل أربع أسماء تلي ذلك، وإلغاء النص الذي يقرر أن يكون بعد الاسم السابع، أن تدرج اسم امرأة ضمن كل خمسة أسماء تلي ذلك³، وفي ذلك تعزيز لمشاركة المرأة، وتدعيم لفرص تمثيلها في المجلس التشريعي.

- اشترط القرار بقانون الأخير لقبول أوراق ترشح الموظف المرشح، أن يقدم ما يفيد بقبول طلب استقالته، ولم يكتف باعتبار أن الاستقالة مقبولة بمجرد اعلان الكشف النهائي لأسماء المرشحين⁴، وهو تعديل يحمل وجهين، حيث يمنح جهة الإدارة التي يتبع لها الموظف، صلاحية تعطيل ترشح الموظف، ومن جهة أخرى تضمن لجنة الانتخابات المركزية أن الاستقالة

1 راجع المادة (3) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة (8) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة..

2 تنص المادة (1) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2005: تعدل المادة (36) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 لتصبح مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين.

3 راجع المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة.

4 راجع المادة (8) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة (6) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة.

حقيقية وليست صورية أو شكلية، بهدف قطع الطريق على التحايل في تطبيق القانون، وعدم عودة الموظفين غير الفائزين بالانتخابات لسابق وظائفهم.

- تم الاحتفاظ بالشروط المقررة في القرار بقانون السابق على الترشح لمنصب رئيس الدولة، ولكن تم تعديل بعض شروط الترشح لعضوية المجلس، فقد كان يشترط القرار بقانون لسنة 2007 على أن " يلتزم المرشح بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبوثيقة إعلان الاستقلال وبأحكام القانون الأساسي"، ليصبح التزام المرشح وفق القرار بقانون الأخير بالقانون الأساسي وبأحكام القرار بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات وتعديلاته¹.

- أجاز القرار لرئيس الدولة في حال تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل متزامن، أن يدعوا لاجرائها بشكل غير متزامن².

1 راجع المادة (45) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة

(12) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة.

2 راجع المادة (116) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة

(16) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة.

المبحث الثالث

واقع الانتخابات وآثار الإطار القانوني للانتخابات في فلسطين

يرى الباحث أن الإطار التشريعي الفلسطيني قد كفل إلى حد كبير ضمان عدة أسس قانونية مهمة، لضمان نزاهة الانتخابات، وتجنب التمييز أو الاقصاء، وضمان الحياد الرسمي تجاه الانتخابات، وتولي هيئة مستقلة ومحايدة تنظيم العملية الانتخابية، تحت رقابة القضاء النظامي، وتحت رقابة محلية ودولية حزبية وأهلية، نظراً لضيق مساحة هذه الورقة لن يتطرق الباحث لتلك الأسس، وإنما سيركز البحث حول مدى استجابة القوانين الانتخابية والواقع لضمانات وأسس دورية الانتخابات، وضمان تمثيل عادل لاصوات المواطنين، وخاصة للمرأة، وفق الفروع الآتية:

المطلب الأول: الالتزام بدورية الانتخابات.

المطلب الثاني: ضمان عدالة التمثيل الشعبي وصدقه.

المطلب الثالث: ضمان تمثيل حقيقي للنساء ضمن الانتخابات العامة.

المطلب الأول: الالتزام بدورية الانتخابات

أسست السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على الاتفاقية الانتقالية مع الجانب الإسرائيلي عام 1994 وبناء على تلك الاتفاقيات جرت انتخابات رئاسية وتشريعية الأولى بشكل متزامن في 20 يناير عام 1996¹، وقد نصت التشريعات الفلسطينية على اعتبار مدة رئاسة السلطة ومدة المجلس التشريعي هي الفترة الانتقالية دون تحديد زمني حاسم²، ورغم أن الفترة

¹ الديمقراطية في فلسطين (الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996)، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، نسخة الكترونية، غزة، 1996، ص 30 وما بعدها.

² راجع المواد (34-53) من القانون الأساسي لسنة 2002.

الانتقالية كان مقدر لها أن تنتهي عام 1999، إلا أن الانتخابات العامة لم تتم بعد هذا التاريخ، وانتظر النظام السياسي الفلسطيني حتى وقوع حدث مفاجئ، وهو وفاة رئيس السلطة بتاريخ 2004/11/11، فتم إجراء انتخابات رئاسية خلال 60 يوم من وفاة الرئيس، وأجريت الانتخابات الرئاسية الثانية في يناير 2005، وتم انتقال سلمي للسلطة بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، بتولي منصب رئيس السلطة المؤقت السيد روجي فتوح، ثم الرئيس المنتخب عام 2005 السيد محمود عباس، دون أن تتزامن أو تتوافق مع إجراء انتخابات تشريعية¹، بعد أن قام المجلس التشريعي بتعديل قانون الانتخابات لسنة 1995 ونص على اعتبار مدة الرئاسة 4 سنوات، وعدم ربط تلك المدة بالفترة الانتقالية².

وقد تقدم للانتخابات الرئاسية الثانية (12) مرشحاً رفضت لجنة الانتخابات أوراق ترشيح مرشحين وانسحب 3 مرشحين، لتشكل قائمة المرشحين النهائية (7) مرشحين كلهم رجال بدون أي منافسة من السيدات، وقد فاز بمقعد الرئاسة محمود عباس بنسبة 62.5% من أصوات المشاركين في الانتخابات³.

وكما أصدر رئيس السلطة المؤقت السيد روجي فتوح مرسوم رئاسي بالدعوة لانتخابات رئاسية تمت في يناير 2005، أصدر أيضاً مرسوم رئاسي بالدعوة لانتخابات تشريعية، تجرى في 17 تموز 2005⁴، ولكن بعد تولي

¹ الانتخابات الرئاسية الثانية 9 كانون ثاني 2005، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 34.

² راجع المادة (2) من القانون رقم (4) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض احكام قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

³ الانتخابات الرئاسية الثانية 9 كانون ثاني 2005، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها.

⁴ مرسوم رئاسي رقم (8) لسنة 2005 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية صدر بتاريخ 2005/1/8.

رئيس السلطة محمود عباس مهامه الرئاسية، أصدر مرسوم رئاسي الغى بموجبه المرسوم الرئاسي السابق، مستنداً إلى التوافقات السياسية الفصائية، التي تمت في القاهرة بحيث يتم تحديد موعد الانتخابات التشريعية بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة والمشاورات الوطنية¹، ليصدر مرسوم الدعوة النهائية للانتخابات الرئاسية بتاريخ 20/8/2005 وليحدد يوم 25/1/2006 موعداً لإجراء الانتخابات².

وقبل إجراء الانتخابات التشريعية في ذلك التاريخ، قرر القانون الأساسي لسنة 2005 وقانون الانتخابات لسنة 2005 مدة المجلس التشريعي 4 سنوات، وولاية الرئيس لا تتجاوز ولايتين متتاليتين³.

وفي أواخر عام 2009 ومع انتهاء الولاية القانونية لرئاسة السلطة الفلسطينية، والمجلس التشريعي، أصدر رئيس السلطة مرسوماً يدعو فيه الشعب الفلسطيني لانتخابات عامة وتشريعية يوم 24/1/2010، وكلف لجنة الانتخابات المركزية باتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تلك الانتخابات⁴، ثم اصدار الرئيس القرار بقانون بتشكيل المحكمة الخاصة بقضايا الانتخابات، ولكن بسبب الانقسام السياسي الداخلي، وبالتالي عدم توفر الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات العامة، فقد أصدر الرئيس مرسوم بتأجيل الانتخابات العامة لحين توفر الظروف التي تسمح بإجرائها⁵.

¹ مرسوم رئاسي بدون رقم لسنة 2005 بشأن إلغاء مرسوم الدعوة لانتخابات تشريعية صدر بتاريخ 2005/6/3.

² مرسوم رئاسي رقم (19) لسنة 2006 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية صدر بتاريخ 2005/8/20.

³ راجع المادة (1) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005.

⁴ مرسوم رئاسي رقم (35) لسنة 2009 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية، صدر بتاريخ 2009/10/23.

⁵ مرسوم رقم (1) لسنة 2010م بشأن تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، صدر في 2010/1/22

وفي أواخر عام 2018 قامت المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي، فقد قررت المحكمة الدستورية العليا في قرار تفسيري لها عدة أحكام مهمة تتصل بولاية المجلس التشريعي، أبرزها:

- إن شرعية وجود المجلس التشريعي تكون بممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية، ونظراً لعدم انعقاده منذ سنة 2007، يكون قد أفقده صفته كسلطة تشريعية وصفة المجلس التشريعي.

- عدم انطباق نص المادة (47 مكرر) من القانون الأساسي، في حال عدم إجراء الانتخابات الدورية للمجلس التشريعي أي كل 4 سنوات، وهذا يعني أنه لا يمكن تطبيق هذه المادة إلا في ظل وجود مجلسين مجلس منتهي ولايته القانونية، ومجلس جديد منتخب.

- عدم وجود أي أسباب موجبة لاستمرار تقاضي أعضاء المجلس التشريعي المنتهية مدة ولايته، لأي استحقاقات مالية أو مكافآت منصوص عليها في القوانين المتصلة بالمجلس التشريعي.

- إن المجلس التشريعي في حالة تعطل وغياب تام وعدم انعقاد منذ 2007/7/5، وقد انتهت مدة ولايته بتاريخ 2010/1/25، واثاء مدة تعطله وغيابه وما زال معطلاً وغائباً بشكل كامل حتى الآن، وبناء عليه فإن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني تقضي حل المجلس التشريعي المنتخب بتاريخ 2006/1/25، وبالتالي اعتباره منحلماً منذ تاريخ إصدار هذا القرار.

- دعوة رئيس الدولة إلى إعلان إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية¹.

¹ قرار المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية المنعقدة في رام الله بتاريخ 2018/12/12 في الطلب التفسيري رقم 10 لسنة 3 قضائية (2018)، المنشور في العدد الممتاز رقم (19) من الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ 2018/12/23.

وبالمحصلة فشل النظام السياسي الفلسطيني في تحقيق أحد أهم أسس وضمانات الانتخابات الديمقراطية، وهو دورية الانتخابات فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وحتى اليوم في أواخر عام 2020 أي مرور (26) سنة، تم إجراء انتخابات رئاسية مرتين: الأولى عام 1996 والثانية عام 2005، كما تم إجراء انتخابات تشريعية مرتين فقط عام 1996 وعام 2006، وقد مر الآن 14 سنة عن آخر انتخابات تشريعية، ومر 15 سنة عن آخر انتخابات رئاسية، دون انتظام للانتخابات، ودون ممارسة المواطنين حقهم في التعبير السلمي والاختيار والانتخاب والترشح.

وفي تطور سياسي وقانوني مهم أصدر رئيس الدولة محمود عباس، بتاريخ 2021/1/15 مرسوم الدعوة للانتخابات العامة، بحيث قرر أن تكون الانتخابات التشريعية يوم 2021/5/22، على أن تكون الانتخابات الرئاسية يوم 2021/7/31، وأن يستكمل تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني يوم 2021/8/31 وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير، وقد حدد المرسوم المرجعيات الدستورية والقانونية والقضائية والسياسية للانتخابات القادمة، وذلك باستناد ديباجة المرسوم الرئاسي على النظام الأساسي لمنظمة التحرير، والقانون الأساسي، ووثيقة إعلان الاستقلال، وقرار المحكمة الدستورية العليا التفسيري رقم (10) لسنة 3 قضائية دستورية (والخاص بحل المجلس التشريعي)، وكذا بالقرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة تعديلاته، وقد أعدت هذه الورقة قبل الوصول لتلك المواعيد، على أمل الالتزام بها، وأن يتم إعادة الاعتبار لمبدأ دورية الانتخابات العامة الركن الأساسي في النظام القانوني الديمقراطي¹.

¹ راجع المرسوم الرئاسي بدون رقم لسنة 2021 بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني والمنشور على الموقع الرسمي للجنة الانتخابات المركزية على رابط:

(<https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMid=8994&ArticleID=2582>)

المطلب الثاني: ضمان عدالة التمثيل الشعبي وصدقه

تطور أسلوب الانتخاب وفرز الأصوات وتوزيع المقاعد البرلماني، من النظام الفردي الكامل بطريقة الأغلبية البسيطة لتنظيم الانتخابات التشريعية الأولى والرئاسية الأولى والثانية وفق قانون انتخابات عام 1996، ثم أسلوب التمثيل النسبي مناصفة مع التمثيل الفردي بطريقة الأغلبية البسيطة وفق قانون انتخابات عام 2005، وأخيراً وفق التعديل الأخير وفق القرار بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، حيث تم الانتقال للنظام النسبي الكامل، وإلغاء التمثيل الفردي، بحيث يكون الدولة دائرة انتخابية واحدة، مع نسبة حسم 1.5% بدل 2% سابقاً، وكذا اعتماد أسلوب الأغلبية المطلقة في الانتخابات الرئاسية القادمة، ففي حال لم يحصل أي مرشح على 50% زائد صوت من أصوات المقترعين الصحيحة، يتم إعادة الانتخابات بين أعلى مرشحين حصلاً على أعلى الأصوات، ويتم حصر المنافسة بين هذين المرشحين لمنصب الرئاسة، ويسجل الباحث ان نظام الأغلبية المطلقة اكثر عدالة واحترام لإرادة الناخبين وتمثيل صادق للمشاركين في الاقتراع.

سيعمل الباحث على تتبع أثر النظام الانتخابي الذي قرره قانون الانتخاب على عدالة التمثيل الشعبي، وصدق التمثيل بعيداً عن الإقصاء أو الانحياز للأحزاب الكبرى، وذلك على النحو التالي:

الانتخابات الرئاسية الأولى: انحصرت المنافسة على مقعد الرئاسة بين السيد ياسر عرفات، الذي حصل على 87%، والسيدة سميحة خليل التي حصلت على 9.9% من الأصوات¹، وعليه بسبب انحصار المنافسة بين مرشحين فقط، لم تؤثر طريقة الاقتراع والفرز على عدالة وصدق التمثيل.

الانتخابات التشريعية الأولى: تنافس على مقاعد المجلس التشريعي الأول ال 88 مقعد عدد 762 مرشح، وفق نظام الدوائر الفردية الكاملة

¹ الديمقراطية في فلسطين. تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 37.

والاغلبية البسيطة، بينهم 503 مرشح مستقل إلى جانب 77 مرشح على قوائم حركة فتح ، والباقي ضمن تكتلات وأحزاب أخرى، وسط مقاطعة حركات الإسلام السياسي الكبرى، ونال المرشحون المستقلون ثقة وأصوات 57.5 % المقترعين، إلا أنهم حصلوا فقط على 35 مقعد، بينما حصل مرشحي حركة فتح على 50 مقعد مقابل نيلهم لثقة واصوات 30.9% من أصوات المقترعين، بينما نال مرشحي باقي القوى والفصائل والأحزاب أصوات حوالي 11% من المقترعين إلا أن تلك الأصوات، لم تمكن سوى 3 مرشحين من الفوز بمقاعد في المجلس التشريعي¹.

كما يسجل الباحث أن الغالبية الساحقة من المرشحين الفائزين بمقاعد في تلك الانتخابات، نالوا أصواتاً تشكل أقل من 50% من الأصوات الصحيحة في دوائرهم الانتخابية، وصلت في بعض الأحيان للفوز بمقعد مقابل الحصول على 11.7% فقط من أصوات الدائرة الانتخابية، ووحده المرشح الفائز بمقعد دائرة اريحا فاز بالمقعد بنسبة أصوات 62%، أما باقي الدوائر الانتخابية كان الفائزين فيها بنسبة ضئيلة من أصوات الناخبين، وفق التفصيل الآتي: القدس (بين 55% إلى 21%)، بيت لحم (بين 43% إلى 23%)، جنين (بين 30% إلى 18%)، الخليل (بين 44% إلى 11.7%)، رام الله (بين 45% إلى 19.3%)، سلفيت (44%)، طوباس (49%)، طولكرم (بين 22.8% إلى 18%)، قلقيلية (بين 29.5% إلى 27%)، نابلس (بين 42% إلى 20%)، شمال غزة (بين 23% إلى 15%)، وسط غزة (بين 26.8% إلى 17%)، غزة (بين 53% إلى 16.7%)، خان يونس (بين 35% إلى 14%)، رفح (بين 46% إلى 27%)، وذلك دون احتساب نسبة المصوتين لحصة المسيحيين او السامريين²، ما يدل أن نسبة

¹ الديمقراطية في فلسطين . تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 83.

² الديمقراطية في فلسطين . تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 43 وما بعدها.

كبيرة من أصوات المقترعين ذهبت سدا ، دون أن توصل مرشحين يفضلونهم للمجلس التشريعي، ما يحد من صدق تمثيل الانتخابات لإرادة ورغبة واختيار المقترعين .

الانتخابات الرئاسية الثانية: شارك في الانتخابات الرئاسية الثانية عام 2005 (7) مرشحين، وقد فاز بمقعد الرئاسة السيد محمود عباس بنسبة 62.5% من أصوات المشاركين في الانتخابات مقابل 19.48 لأقرب منافس له، وهو السيد مصطفى البرغوثي، بينما حصل المرشح الثالث تيسير خالد على 3.35% وباقي المرشحين على أقل من تلك النسبة¹، ورغم أن الانتخابات الرئاسية تمت وفق نظام الأغلبية البسيطة، ورغم تعدد المرشحين إلا أن ذلك لم يؤثر على صدق تمثيل نتائج الانتخابات، نتيجة تباعد نسب التصويت للمرشحين بشكل كبير .

الانتخابات التشريعية الثانية: شهدت هذه الانتخابات رفع عدد مقاعد المجلس من 88 مقعد إلى 132 توزعت، بين القائمة الواحدة النسبية 66 مقعد، وبين 66 مقعد وفق الدوائر الفردية بنظام الأغلبية البسيطة، وقد انعكس نظام الانتخابات على النتائج بشكل كبير وملحوظ، فبينما كانت عدد أوراق التصويت الصحيحة متساوي تقريباً أي حوالي 990900 صوت، إلا أن نتائج الفرز بنظام النسبي حول 44.45% من الأصوات التي نالتها قائمة حماس إلى 29 مقعد، مقابل 41.43% لفتح تحولت إلى 28 مقعد ، وباقي القوائم (9) مقاعد، أي تقارب شديد في عدد المقاعد بين القائمتين، ولكن في الدوائر الفردية وفق الأغلبية البسيطة، كان الفارق كبير حيث نالت قائمة حماس 45 مقعداً مقابل 17 مقعداً لقائمة فتح و(4) مقاعد للمستقلين، كما ان القوائم الحزبية الأخرى لم تتمكن من الفوز باي مقعد ضمن ال 66 مقعد الموزعة على الدوائر الفردية ال 16، وكما في نتائج فرز انتخابات 1996،

¹ الانتخابات الرئاسية الثانية، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 41 ص 48.

فاز عدد كبير من المرشحين بمقاعد في المجلس التشريعي بنسبة تقل غالباً عن 40% من أصوات الناخبين، وفق التفصيل الآتي في كل دائرة مقابل نسبة التصويت للفائزين بمقاعد تلك الدائرة: القدس (بين 40% إلى 37%)، بيت لحم (بين 36% إلى 33%)، جنين (بين 41% إلى 36%)، الخليل (بين 48% إلى 38%)، رام الله (بين 46% إلى 38%)، اريحا (57%)، سلفيت (31%)، طوباس (34%)، طولكرم (بين 40% إلى 38%)، قلقيلية (بين 54% إلى 50%)، نابلس (بين 45% إلى 41%)، شمال غزة (بين 48% إلى 42%)، وسط غزة (بين 46% إلى 45%)، غزة (بين 57% إلى 42%)، خانينونس (بين 48% إلى 41%)، رفح (بين 55% إلى 52%)، وذلك دون احتساب نسبة المصوتين لحصة المسيحيين، ورغم أن نسب الفائزين في مقاعد مجلس 2006 أعلى في المتوسط من نسب التصويت للفائزين في مقاعد مجلس 1996، إلا أن عدالة التمثيل وصدقه كانت ناقصة، وإن حسن منها صدق تمثيل القائمة النسبية¹.

استشراف الانتخابات المقبلة: يرى الباحث أن تعميم نظام التمثيل النسبي على كافة مقاعد المجلس التشريعي وفق آخر تعديل تشريعي لقانون الانتخابات العامة لسنة 2007، **والمعدل بالقرار رقم 1 لسنة 2021**، سيؤدي إلى صدق التمثيل وتجنب الأقصاء، وعدم الانحياز للأحزاب الكبرى، ويتيح فرصة أكبر للتجمعات السياسية الأصغر حجماً أن لا تضيع الأصوات التي ينالها مرشحها في الانتخابات القادمة.

المطلب الثالث: ضمان تمثيل فعال للنساء ضمن الانتخابات العامة

يسلط الباحث الضوء على انعكاس الإطار القانوني الناظم للانتخابات على تمثيل النساء، ومدى توفر الآليات التي تضمن حد أدنى لمشاركة النساء

¹ الانتخابات التشريعية الثانية، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 22 ص 120 وما بعدها.

في الحياة السياسية، وذلك بتتبع وضع المرأة في ظل قانون انتخابات 1995، ثم قانون انتخابات 2005، وأخيراً وضعها في ضوء قانون انتخابات 2007، وانعكاس تلك القوانين على الواقع العملي، وذلك وفق التفصيل الآتي:

تمثيل المرأة في ظل قانون انتخابات 1995:

منح قانون الانتخابات لسنة 1995 للنساء حق الانتخاب والترشيح على قدم المساواة مع الرجال، إلا أن القانون قد خلا من أي دعم يحقق فرصة مشاركة أكبر للنساء، وتمثيل أكبر فلم ينص على حصة للنساء في الانتخابات، أو أن تتضمن كل دائرة سيدة نائب كما في النظام النيابي الأردني، بحيث يجب ألا يقل تمثيل النساء في كل محافظة عن سيدة واحدة على الأقل، وعليه أكثر سيدة تحصل على أصوات في الأردن، تفوز بمقعد في مجلس النواب الأردني بواقع (15) سيدة نائب أردنية بحد أدنى¹.

ولكن في المقابل عندما تشكل المجلس التشريعي الفلسطيني، من 88 عضو وبدون تخصيص حصة أو كوته للنساء، في تلك الانتخابات فازت بعضوية المجلس التشريعي الأول عدد (5) سيدات من أصل (88) مقعد، أي بنسبة تمثيل للمرأة في المجلس 5.6%، بعد أن تقدمت للانتخابات (25) مرشحة من أصل (672) مرشح، بنسبة (3.7%)، بينهن (16) مرشحة مستقلة، و(4) مرشحات عن حركة فتح، و(5) مرشحات لفصائل منظمة التحرير الأخرى، كما ترشحت سيدة واحدة، لتكون المنافس الوحيد للرئيس الراحل ياسر عرفات في الانتخابات الرئاسية، هي السيدة سميحة خليل².

ويتضح من هذه النتائج ضعف تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الأول، حيث لم يوفر القانون الانتخابي أي وسائل دعم وتعزيز بحضور وفرص المرأة للمنافسة والوصول للمجلس التشريعي.

¹ راجع المادة (8/ب) من قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني لسنة 2016

² الديمقراطية في فلسطين . تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 37 ص 78 وما بعدها.

تمثيل المرأة في ظل قانون انتخابات 2005:

قرر القانون الانتخابي لسنة 2005 لأول المرأة كوتة لتمثيل النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني، بحيث نص القانون: يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، الأربعة أسماء التي تلي ذلك، كل خمسة أسماء تلي ذلك¹. وعليه قرر القانون حد أدنى من تمثيل المرأة في القوائم النسبية، التي تشكل 66 مقعداً أي نصف مقاعد المجلس التشريعي، ولم يضع القانون أي ضوابط أو فرص لدعم نجاح المرأة في الدوائر الفردية، ولم يقرر القانون كوتة للنساء ضمن تلك الدوائر.

وبناء على هذا التعديل التشريعي المهم الذي طال القانون الانتخابي، أفرزت الانتخابات التشريعية للعام 2006، وصول 17 امرأة لعضوية المجلس من أصل 132 عضواً، بعد أن ترشحت 72 امرأة، على 11 قائمة انتخابية، وفق القائمة النسبية التي خضعت لنظام الكوتا، وهي نسبة تصل إلى 12.8% من المجموع الكلي، بعد أن كانت نسبة مشاركة النساء 5.6% في المجلس التشريعي الأول، ويأتي هذا التحسن في تمثيل المرأة في المجلس بفضل النص القانوني، الذي ألزم القوائم الانتخابية على إدراج نساء ضمن تلك القوائم بشكل جبري وملزم فارتفع عدد المرشحات ضمن القوائم النسبية إلى 70 مرشحة بنسبة 22.3% من أصل 314 مرشح.

أما في الدوائر الفردية التي خلت من الكوتة للمرأة، فقد اقتصرتم مشاركة المرأة فيها على (15) امرأة من مجموع (414) مرشح أي بنسبة 3.6%، ودون أن تتمكن أي سيدة من الفوز بمقعد في الدوائر الفردية، رغم أن نسبة الإناث المسجلين للانتخابات العامة لسنة 2006 بلغ 47.5% من

¹ راجع المادة (4) من قانون الانتخابات لسنة 2005.

مجموع المسجلين، كما شكلت نسبة الاناث 45.75% من المشاركين في الانتخاب يوم الاقتراع¹.

تمثيل المرأة في ظل قانون انتخابات 2007:

احتفظ القرار بقانون الانتخابات رقم (1) لسنة 2007 بذات نصوص تمثيل المرأة الوارد في قانون الانتخابات لسنة 2005، حيث قرر أنه: (يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات، حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: 1- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة. 2- الأسماء الأربعة التي تلي ذلك. 3- كل خمسة أسماء تلي ذلك)²، وهنا يسجل الباحث أنه رغم احتفاظ القرار بقانون بذات نسب الحد الأدنى من تمثيل المرأة في القوائم، إلا أن تطبيق هذا القرار بقانون سيعود بالنفع على تمثيل النساء بشكل إيجابي، حيث أنه سيشمل التنافس على كل أعضاء المجلس بمقاعد الـ 132 مقعد، وليس فقط حد أدنى للتمثيل خلال التنافس على القوائم النسبية المشكلة من (66) مقعد فقط، وذلك نتيجة مباشرة لإلغاء القوائم الفردية، واعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة بنظام التمثيل النسبي.

وعليه يرى الباحث ان القرار بقانون الانتخابات العامة لسنة 2007 يعالج جزء مهم من جوانب النقص التشريعي، الذي طال قانون الانتخابات السابق، سواء قانون 1995 الذي لم يقرر كوتة للمرأة، أو قانون 2005 الذي استحدث كوتة المرأة ولكن حصرها في التنافس على نصف مقاعد المجلس التشريعي، وعليه يعد هذا التطور التشريعي إيجابي ومهم ويعزز من حضور ومشاركة المرأة في الحياة العامة، ويوازن بين ثقلها الانتخابي كمشاركات في

¹ الانتخابات التشريعية الثانية، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص 159 وما بعدها.

² المادة (5) من القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

الاقتراع، وبين استكمال هذه العملية الديمقراطية ووصول نساء لمقاعد المجلس التشريعي.

كما يسجل الباحث أن القرار بقانون لسنة 2021 المعدل للقرار بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات، تضمن تعديل محدود ولكن إيجابي على كوتة المرأة، بأن احتفظ بإلزام القوائم المرشحة بإدراج اسم امرأة ضمن أول ثلاث أسماء في كل قائمة، ثم أسم امرأة ضمن كل أربع أسماء تلي ذلك، وإلغاء النص الذي يقرر أن يكون بعد الاسم السابع أن تدرج اسم امرأة ضمن كل خمسة أسماء تلي ذلك¹، وفي ذلك تعزيز لمشاركة المرأة، وتدعيم لفرص تمثيلها في المجلس التشريعي، ونقدم مثال على ذلك: ففي حال تشكلت قائمة تضم الحد الأدنى من أسماء المرشحين أي 16 اسم مرشح، فإن الحد الأدنى من تمثيل المرأة الملزم التقيد به من قبل القوائم ستضمن القائمة وفق القرار بقانون لسنة 2007 على (3) مرشحات من أصل (16) وفق الترتيب الأدنى التالي: اسم امرأة في الترتيب ال 3 ثم ال 7 ثم 12، بينما الحد الأدنى الإلزامي لتمثيل المرأة وفق القرار بقانون لسنة 2021 ستضم القائمة (4) مرشحات من أصل (16)، وفق الترتيب الأدنى التالي: اسم امرأة في الترتيب ال 3 ثم ال 7 ثم ال 11 ثم 15.

الخاتمة:

بعد استعراض الإطار القانوني الناظم للانتخابات العامة في فلسطين، لا بد من التأكيد على أنه أياً كان تقييم جودة القوانين الناظمة للانتخابات الفلسطينية، إلا أن هذه القوانين وضعت لأوضاع قانونية عادية، ولم توضع لتنظيم انتخابات عامة في وضع انقسام قانوني وقضائي وإداري وسياسي عميق، حيث قضاء مزدوج، وازدواج في مرجعيات المؤسسات الأمنية

1 راجع المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة.

والتشريعية والحكومية، ما يجعل من الحكم على الانتخابات من خلال تقييم القوانين فقط، أمر منافي للمنطق، بل أن الأوضاع السياسية لها تأثير كبير، وخاصة في قضية الالتزام بدورية الانتخابات، ورغم ذلك يسجل الباحث عدد من النتائج حول الإطار القانوني الناظم للانتخابات، ويتبعها ببعض التوصيات، وذلك كما يلي:

النتائج:

1. تعد الانتخابات أبرز قنوات المشاركة في الحياة العامة، حيث تلعب دور مهم في تشكيل وانتظام عمل الهيئات والسلطات المكونة للنظام السياسي، وتنعكس على حقوق المواطنين، ومستوى الرقابة الشعبية، واحترام المبادئ الديمقراطية وأسس دولة القانون، ما يتطلب في الانتخابات توفر عدد من الأسس والضمانات، بأن تكون الانتخابات عامة ونزيهة وسرية وعادلة ودورية، والاصوات فيها متساوية، بدون اقصاء أو تمييز، ووفق قانون انتخاب عادل، وفعال يضمن الحياد والشفافية.

2. يتسم الإطار القانوني الناظم للانتخابات العامة في فلسطين منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، بتعدد الأحكام وعدم ثباتها، وتأثر ذلك الإطار بالتطورات السياسية، فقد كانت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى استناداً والتزاماً بالاتفاقيات الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

3. صدر القانون الانتخابي الأول لسنة 1995 عن مجلس السلطة، وقرر الانتخاب بنظام الدوائر الفردية، والفرز وفق الأغلبية البسيطة، ودون كوتة للنساء، مع ضمان حصة للمسيحيين ومقعد للطائفة السامرية، وحدد مدة المجلس ورئيس السلطة بمدة المرحلة الانتقالية.

4. شكلت وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات دافع مهم لإجراء انتخابات رئاسية خلال 60 يوم، احتراماً لأحكام القانون الأساسي، ولكن غير متزامنة

مع انتخابات تشريعية، مع تعديل القانون الانتخابي لعام 2004 لمدة رئاسة السلطة من الفترة الانتقالية إلى إطار زمني محدد ب 4 سنوات.

5. قرر قانون الانتخابات لسنة 2005 والقانون الأساسي المعدل لسنة 2005 تعديلات جوهرية لمنظومة الانتخابات في فلسطين: فرغ عدد مقاعد المجلس التشريعي من 88 إلى 132 مقعد، تقسم مناصفة بين دوائر فردية بنظام الأكثرية البسيطة و 66 مقعد بنظام القائمة النسبية، مع إقرار كوتة للمرأة ضمن هذه القائمة، وتحديد مدة المجلس التشريعي ب 4 سنوات، ومدة الرئاسة لا تتجاوز دورتين متتاليتين.

6. تضمن قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات تعديلات مهمة، أبرزها: الانتقال إلى النظام النسبي الكامل 100%، وإلغاء نظام الدوائر الفردية، واعتبار فلسطين دائرة انتخابية واحدة، وتخفيض نسبة الحسم من 2% إلى 1.5% للقوائم المرشحة، كما عدل طريقة انتخاب رئيس السلطة من الأغلبية البسيطة إلى نظام الأغلبية المطلقة، فإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة، ينتقل المرشحان الحائزان على أعلى الأصوات إلى دورة انتخابية ثانية تجري بعد (15) يوماً من تاريخ إعلان النتائج، اشترط القرار بقانون لمن يرغب في الترشح لمنصب رئيس السلطة ولعضوية المجلس التشريعي " أن يلتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني وبوثيقة إعلان الاستقلال، وبأحكام القانون الأساسي".

7. فشل النظام السياسي الفلسطيني في ضمان أحد أهم أسس الانتخابات الديمقراطية، وهو دورية الانتخابات، فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وحتى اليوم أي مرور (26) سنة، تم إجراء انتخابات رئاسية مرتين: الأولى عام 1996 والثانية عام 2005، كما تم إجراء انتخابات تشريعية مرتين فقط عام 1996 وعام 2006، دون انتظام

للانتخابات، ودون ممارسة المواطنين حقهم في التغيير السلمي والانتخاب، رغم صدور مرسوم الدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2010، ولكن حالت ظروف الانقسام من إجرائها فعلياً، ورغم قيام المحكمة الدستورية العليا في ديسمبر 2018 بحل المجلس التشريعي، ودعوة الرئيس للدعوة للانتخابات التشريعية خلال 6 شهور من قرار المحكمة، **وقد صدر** مرسوم رئاسي بالدعوة للانتخابات عامة قادمة غير متزامنة في شهر ماي لمقاعد المجلس التشريعي، وفي نهاية تموز لمنصب الرئيس، وفي نهاية آب لاستكمال اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، على أمل الالتزام بتلك الاستحقاقات القانونية.

8. انعكس تطور أسلوب الانتخاب وفرز الأصوات وتوزيع المقاعد البرلماني الذي قرره القوانين على صدق التمثيل الشعبي في الانتخابات العامة، والتطور من نظام الدوائر الفردية الكامل بطريقة الأغلبية البسيطة، إلى أسلوب التمثيل النسبي مناصفة مع التمثيل الفردي بطريقة الأغلبية البسيطة، وأخيراً الانتقال للنظام النسبي الكامل، وإلغاء التمثيل الفردي، وكذا اعتماد أسلوب الأغلبية المطلقة في الانتخابات الرئاسية القادمة، حيث يعد نظام الأغلبية المطلقة أكثر عدالة واحترام لإرادة الناخبين وتمثيل صادق للمشاركين في الاقتراع من نظام الأغلبية البسيطة، كما يتفوق عليهما نظام القائمة النسبية، في ضمان صدق التمثيل، وتجنب اهدار القوة التصويتية للقوائم المرشحة، وقد ظهرت عدم عدالة وصدق تمثيل الأصوات الانتخابية ضمن نتائج فرز المقاعد وفق قانون 1995 بشكل كبير، ثم بشكل أقل وفق قانون 2005 ونتيجة إيجابية تبني القائمة النسبية بشكل جزئي، حيث تم اهدار الاف بل مئات الاف الأصوات في المجمل دون أن تنعكس لتشكيل مقاعد برلمانية، لصالح الأحزاب الكبرى جيدة التنظيم، مما يتنافى مع العدالة وتمثيل الإرادة الحقيقية للمقترعين.

9. تطور تمثيل المرأة في المجلس التشريعي بحسب الضمانات القانونية، التي كفلها القانون الانتخابي حيث شكل تمثيل المرأة 5.7% فقط من أعضاء المجلس التشريعي، عندما غاب النص على كوتة المرأة في قانون انتخابات 1995، بينما ارتفع تمثيل المرأة إلى 12.8% من أعضاء المجلس وفق انتخابات 2006 فزن جميعاً على القوائم النسبية، التي فرضت فيها كوتة للمرأة، ولم تتمكن أي امرأة من الفوز بأي مقعد ضمن ال 66 مقعد المخصصة للدوائر الفردية، التي لم يفرض قانون انتخابات 2005 كوتة للمرأة ضمنها، مما يؤكد أهمية كوتة المرأة كوسيلة فعالة وإيجابية لتعزيز فرص مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما أن تعميم كوتة المرأة على كافة مقاعد المجلس، ووفق القرار بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات **والمعدل** بالقرار بقانون لسنة 2021 سيضاعف مشاركة وتمثيل المرأة في المجلس التشريعي القادم.

التوصيات:

حيث أن التعديلات الإيجابية على النظام الانتخابي في فلسطين، والتي تجاوزت عدد من جوانب الخلل والنقص في القوانين الانتخابية السابقة، قد وردت ضمن القرار بقانون لسنة 2007 والمعدل لسنة 2021، والذي يعد قانون مؤقت، لحين عرضه على المجلس التشريعي القادم، يوصي الباحث باعتماد وإقرار التعديلات الإيجابية الواردة في هذا القرار بقانون من قبل البرلمان القادم، سواء اعتماد القائمة النسبية الكاملة على كافة الوطن، وتعميم الكوتة للمرأة على كافة مقاعد المجلس التشريعي، وإقرار الأغلبية المطلقة وليس البسيطة لانتخاب رئيس السلطة، وكذا يوصي الباحث بتبني واحترام هذه التعديلات الإيجابية والمهمة عملياً خلال تنظيم الانتخابات القادمة، ويوصي بتجاوز العقبات التي تحول دون إجراء الانتخابات وتنظيم الانتخابات

في أقرب فرصة، ويوصي بضرورة احترام مبدأ دورية الانتخابات العامة، وضرورة احترام أحكام مرسوم الدعوة لانتخابات عامة في منتصف 2021.

المصادر والمراجع

الكتب والرسائل العلمية والتقارير

1. بن مالك بشير، نظام الانتخابات الرئاسية في الجزائر، رسالة دكتوراة في القانون العام غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2011.
2. فتحي عبد النبي الوحيددي، النظم السياسية المعاصرة ونظام الحكم في الإسلام، ط (5)، دار المقداد للطباعة، غزة، 2012.
3. فهد بن صالح العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط (1)، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2009.
4. ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية، ط (1)، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، 1980.
5. محمد عوض التلباني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، فصل ضمن كتاب الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات، صادر عن مركز التخطيط الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2016.
6. موريس دوفرجيه - ترجمة جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ط (1)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
7. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط (7)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

8. الديمقراطية في فلسطين (الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996)، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، نسخة الكترونية، غزة، 1996.
9. الانتخابات الرئاسية الثانية 9 كانون ثاني 2005، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، نسخة الكترونية، رام الله، 2005.
10. الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون ثاني 2006، تقرير صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، نسخة الكترونية، رام الله، 2006.

الاتفاقيات والقوانين والمراسيم والقرارات القضائية¹

1. اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في سبتمبر 1993.
2. الملحق الثاني بشأن البروتوكول الخاص بالانتخابات من الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية الموقعة في واشنطن في 28 سبتمبر 1995.
3. قانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات.
4. قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.
5. مرسوم المرسوم الرئاسي رقم (2) لسنة 1995 بشأن توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، الصادر بتاريخ 1995/12/14.
6. مرسوم المرسوم الرئاسي رقم (1) لسنة 1995 بشأن الدعوة للانتخابات الصادر بتاريخ 1995/12/13.
7. قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.
8. القانون الأساسي لسنة 2002.
9. القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

¹ المصادر مرتبة حسب تاريخ الصدور

10. القانون رقم (4) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.
11. قانون الانتخابات العامة لسنة 2005.
12. القانون الأساسي المعدل لسنة 2005.
13. المرسوم الرئاسي بدون رقم لسنة 2005 بشأن لجنة الانتخابات المركزية الصادر في 2005/4/1.
14. مرسوم رئاسي رقم (8) لسنة 2005 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية صدر بتاريخ 2005/1/8.
15. مرسوم رئاسي بدون رقم لسنة 2005 بشأن إلغاء مرسوم الدعوة لانتخابات تشريعية صدر بتاريخ 2005/6/3.
16. قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006 بشأن تعديل [قانون الانتخابات رقم \(9\) لسنة 2005م](#).
17. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2006 بشأن موعد اقتراع أفراد الشرطة وقوى الأمن.
18. مرسوم رئاسي رقم (19) لسنة 2006 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية صدر بتاريخ 2005/8/20.
19. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.
20. مرسوم رئاسي رقم (35) لسنة 2009 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية، صدر بتاريخ 2009/10/23.
21. مرسوم رقم (1) لسنة 2010م بشأن تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، صدر في 2010/1/22.
22. قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني لسنة 2016
23. قرار المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية المنعقدة في رام الله بتاريخ 2018/12/12 في الطلب التفسيري رقم 10 لسنة 3

قضائية (2018)، المنشور في العدد الممتاز رقم (19) من
الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ 2018/12/23.

24. القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن تعديل القرار بقانون رقم
(1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، والمنشور في العدد
الممتاز رقم (23) من الوقائع الفلسطينية، المنشور بتاريخ
2021/1/13.

25. المرسوم الرئاسي بدون رقم لسنة 2021 بشأن الدعوة لإجراء
انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني، والمنشور على الموقع
الرسمي للجنة الانتخابات المركزية، على رابط:
<https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=10>
(69&ArtMID=8994&ArticleID=2582).

مسار التطبيع وأثره على

القضية الفلسطينية.

د. رائد محمد نجم

سمى البعض اتفاقيات التطبيع باتفاقيات سلام على الرغم من عدم وجود حالة حرب بين الاطراف الموقعة، وسماها البعض الاخر تطبيع لتعميق العلاقات الموجودة مسبقاً. وسماها آخرون بتحالف استراتيجي لتعكس التحالفات الاستراتيجية والعسكرية التي تتشكل في المنطقة، وركز البعض على عناصر الصفقات في هذه الاتفاقيات مثل صفقة السلاح مع الامارات، وازالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. وفي كل صفقة ادعت الدولة المطبعة ان التطبيع انما هو استمرار لدعم الحقوق الفلسطينية. ولكن الصفقات توحى بأن القضية الفلسطينية ليست العامل الرئيسي بالنسبة لهذه الدول في تطبيعها مع دولة الاحتلال الاسرائيلي. وتتناول هذه الورقة تعريف التطبيع ومساره، ودوافعه، والفرق بينه وبين الاتفاقيات السابقة، وموقف ادارة بايدن من التطبيع، وانتهاك التطبيع للقانون الدولي، وأثار التطبيع على مستقبل القضية الفلسطينية.

أولاً: مفهوم التطبيع

تشير المعاجم اللغوية إلى أن كلمة "تطبيع" في المجال السياسي تشير إلى قرار إعادة العلاقات بين دولتين بعد فترة من قطعها. فمصطلح التطبيع يعني إقامة علاقات طبيعية وعادية بين دولتين أو أكثر، خاصة بعد انقطاعها لفترة أو وجود توثر بها أو رفض قيامها من أحد الأطراف. أو هو "جعل العلاقات بين دولة الاحتلال وأية دولة أو مؤسسة "طبيعية"، أي لا بأس بالزيارات المتبادلة والتعاون التجاري والتنسيق بين البلدين... إلخ.¹

ويُستخدَم مصطلح التطبيع في إطار الصراع العربي- الإسرائيلي للإشارة إلى إقامة بعض النظم الحاكمة لعلاقات (طبيعية) مع الاحتلال الإسرائيلي رغم احتلاله لفلسطين واعتدائه على حقوق أهلها، بل وانتهاكه سيادة بعض تلك الدول أحياناً. فالتطبيع مع إسرائيل يعني "قيام هذه الدول أو مؤسساتها أو أشخاصها بتنفيذ مشاريع تعاونية ومبادلات تجارية واقتصادية، في غياب استتباب السلام العادل، وذلك إخلالاً بالموقف السياسي التاريخي لتلك الدول والقائل بأن مقاطعة الدول العربية لإسرائيل يجب أن تستمر حتى يتحقق ذلك السلام العادل، بل وكوسيلة ضغط لتحقيقه، والتطبيع في هذه الحالة أصبح يعني ليس فقط السماح بتطوير علاقات طبيعية بين المعتدي والمعتدى عليه في غياب العدالة، أي في وضع غير طبيعي، بل والسماح أيضاً بالإضرار في تلك الأداة التي هي إحدى أدوات تحقيق تلك العدالة المنشودة". فهو لا يقتصر على إقامة علاقات رسمية وغير رسمية في المجالات المختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وعسكرية) مع الاحتلال الإسرائيلي، بل هو اعتراف ضمني وتسليم للكيان الصهيوني بحقّه

¹ سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2017، ص1

في الأرض العربية بفلسطين، وبحقه في بناء المستوطنات وحقه في تهجير الفلسطينيين وحقه في تدمير القرى والمدن العربية.¹

خلال منتصف التسعينيات، جاء مصطلح "التطبيع" ليحل محل "السلام البارد" كمصطلح رئيسي في مناقشة طبيعة السلام العربي الإسرائيلي. وركز هذا النقاش على فكرة كانت أساسية جدًا للهدف الأصلي للصهيونية، والتي سعت إلى تطبيع حالة اليهود من خلال إقامة دولة يستطيع فيها الشعب اليهودي تطوير مجتمع طبيعي واقتصاد عادي. وكما رأينا، فشل هذا في الحدوث عام 1949. وقد تأسست دولة يهودية ونجت من حرب عام 1948، لكنها لم تستطع الحصول على قبول الدول العربية لوجودها ذاته. أكثر الأسلحة فاعلية في صراع العرب مع إسرائيل هو الرفض والمقاطعة. لذلك تم رفض الدولة الجديدة من قبل جيرانها المباشرين، ومن قبل العالم الإسلامي، وفيما بعد من قبل الكتلة السوفيتية وجزء كبير من العالم الثالث. ورغم نجاح إسرائيل في البقاء إلا أن مراكزها الإقليمية والدولية لم تكن طبيعية. وكان السلام مع العرب مفتاح تطبيع كليهما. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة وبدء مسيرة مدريد إلى تحسين الوضع الإسرائيلي²

ثانياً: مسار التطبيع

كانت مصر أول دولة عربية تعترف بدولة إسرائيل رسمياً بموجب معاهدة السلام الموقعة عام 1977م، وقد تضمنت المعاهدة نصاً صريحاً في أكثر من موضع على كونها أساساً لتطبيع العلاقات بين مصر والاحتلال الإسرائيلي، ومنطقاً ومسعى للتطبيع مع الدول العربية الأخرى؛ حيث ورد في مقدمة المعاهدة "أن الإطار المشار إليه إنما قُصد به أن يكون أساساً للسلام

¹ سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2017، ص1

² Itamar Rabinovich, Waging Peace: Israel and the Arabs, 1948-2003 Princeton University Press, 2004, p292

ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضاً بين إسرائيل وأيّ من جيرانها العرب -كل فيما يخصه- ممّن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس". وترتّب على ذلك إقامة علاقات ثنائية بين الدولتين في المجالات المختلفة، ولكن معظم الدول العربية رفضت المعاهدة، وقاطعت مصر وتم تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية بعد توقيع المعاهدة وحتى عام 1989.¹

الخطوة التالية كانت عام 1993م، بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية "اتفاقية أوسلو"، لتكون أول اتفاقية رسمية مباشرة بينها وبين إسرائيل. ونصّت الاتفاقية على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وكان المفترض ان تؤدي الاتفاقية الى اقامة دولة فلسطينية ولكن دولة الاحتلال تهربت ولم تلتزم بالاتفاقية. وفي العام التالي، وقّعت الأردن معاهدة "وادي عربة" مع الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح الأردن ثالث جهة عربية تطبّع علاقاتها مع إسرائيل. ونصّت الاتفاقية على أن يعترف الطرفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. كما نصت على التطبيع الكامل بين الدولتين؛ بما يشمل إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء بين البلدين.²

أصبحت موريتانيا ثالث دولة عضو في الجامعة العربية (إلى جانب مصر والأردن) تعترف بإسرائيل كدولة ذات سيادة عام 1999. وأقام كلا البلدين علاقات دبلوماسية كاملة. ولكن تم تجميد العلاقات رداً على الحرب على غزة في 2009. وفي تسعينيات القرن الماضي طبععت المغرب وعمان وتونس وقطر علاقاتها مع إسرائيل وفتحت مكاتب اتصال ومكاتب تجارية،

¹ سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2017، ص3

² سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2017، ص4

ولكن هذه العلاقات جمدت مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000.¹ ومع ذلك استمر عدد من الدول العربية في ادارة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية سرّاً مع اسرائيل، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط أو طرف ثالث. فهناك العديد من التقارير تشير إلى وجود علاقات واتصالات سرّية بين دول الخليج وإسرائيل على مدار العقود الماضية؛ منطلقها وجود مصالح مشتركة بين الطرفين على رأسها حل القضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، وجود عدو مشترك، تراه تلك الدول العربية أشد خطراً عليها من خطر الصهيونية، يتمثل في "إيران"، ثم أضيف إليه "الإرهاب" مؤخرًا.²

والتزمت الحكومات العربية المتعاقبة في المنطقة لعقود بتطبيق العلاقات مع إسرائيل شريطة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وتسهيل حل عادل وقانوني لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ومن هنا جاءت مبادرة السلام العربية، التي وضعتها المملكة العربية السعودية عام 2002، والتي حظيت بتأييد إجماعي من جميع أعضاء جامعة الدول العربية. ومع ذلك، لا يزال أطول احتلال عسكري في العالم مستمرًا، وما يترتب على ذلك من استمرار مشكلة اللاجئين، واستمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1949.³

مهدت الولايات المتحدة لتغير موازين القوى في الشرق الأوسط بغزو العراق عام 2003 والذي أدى إلى تلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة للطموحات (الأمريكية الإسرائيلية) الإقليمية والدولية. إذ لم يعد العراق يؤدي

¹ H. A. HELLYER, Without the Palestinians, Israeli Normalization Is Still Beyond Reach, Carnegie Centre, 15/12/2020
<https://carnegieendowment.org/2020/09/15/without-palestinians-israeli-normalization-is-still-beyond-reach-pub-82702>

² سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2017، ص5

³ H. A. HELLYER, Without the Palestinians, Israeli Normalization Is Still Beyond Reach, Carnegie Centre, 15/12/2020
<https://carnegieendowment.org/2020/09/15/without-palestinians-israeli-normalization-is-still-beyond-reach-pub-82702>

وظيفته كموازن استراتيجي في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، غير أن هذا الاختلال البنيوي جعل التوازن في المنطقة يميل إلى إيران وحليفاتها سوريا. وقد جاءت أحداث الربيع العربي لتعمق التغير في معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة، الأمر الذي وضع كل من تركيا وإيران بعد تقاربهما على طرفي النقيض وإمكانية الصدام بينهما بسبب الأوضاع في سوريا بعد العام 2011، ودفع هذا التنافس إلى أحداث تلاقٍ خليجي تركي بهدف تقويض إيران في المنطقة، بعد بروز الدور الخليجي في سوريا وفي المنطقة عموماً في ظل أحداث الربيع العربي وتراجع دور الدول العربية الوازنة. وأمام هذه الصعود أخذت المنطقة تعيش أجواء معادلة جديدة لتوازن القوى، وهو ما جعل ثلاثة قوى إقليمية تتحكم في توازنات المنطقة وهي تركيا، وإيران واسرائيل.¹

ولكن التلاقي مع تركيا تراجع في ظل تخوف بعض دول الخليج من توسع النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط؛ والخلاف معها حول عدد من الملفات التي تثير الخلافات والصدامات العلنية بينها، منها ملف الانقلاب ضد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في عام 2016، والصراع في ليبيا ودعم تركيا لدولة قطر في وجه المقاطعة الخليجية المفروض عليها. ودعمها لجماعات الاسلام السياسي.²

وقد أدى تراجع الثقة بتركيا، وصعود الخطر الإيراني في المنطقة كمصدر للتهديد ببرنامجها النووي وتدخلاتها الإقليمية في سوريا والعراق واليمن ولبنان إلى تقارب غير مسبوق في علاقات بعض الدول الخليجية مع اسرائيل، ما قاد إلى حصول تحول في طبيعة نمط التحالفات والصراعات وبنية التهديد في المنطقة. وهو ما تحاول اسرائيل جني ثماره في الوقت

¹ د. كزار أنور البديري، التطبيع مع إسرائيل: خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2018
² محمود جرابعة، تفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20

<https://studies.aljazeera.net/en/node/4787>

الحاضر عبر الترويج لادعاءات تفيد بأن: "إسرائيل ليست عدواً أو مصدر تهديد لمنطقة الخليج العربي".¹

رأت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص أن إيران هي التحدي الأكثر إلحاحاً للأمن القومي، ورأت أن إسرائيل شريكاً قوياً في احتواء مخططات طهران الإقليمية. وبدأت الشراكة تتبلور مع الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما عام 2015 مع إيران والتصوير بأن واشنطن تفتح الباب لإضفاء الشرعية على إيران كشريك إقليمي محتمل. وكان التصور المشترك للتهديد الإيراني أحد الأسباب التي جعلت الانفراج الإسرائيلي العربي يكتسب قوة دفع. وقد أدركت إدارة ترامب ذلك، فعملت على عكس سياسات سلفه بشأن إيران وعملية السلام التي أبعدت كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وجعل ترامب كلا البلدين مفتاحاً لسياساته في الشرق الأوسط. لذلك لم يكن من قبيل المصادفة بالتأكيد أن الرحلة الخارجية الأولى للرئيس، في مايو 2017، كانت إلى المملكة العربية السعودية، والتي طار منها إلى إسرائيل.

تقرب السعوديون بشكل خاص من إدارة ترامب، التي رفضت التخلي عنهم حتى بعد مقتل جمال خاشقجي. وحدث لقاء بين نتياهو ووزير الخارجية السعودي في مؤتمر وارسو حول السلام والأمن في الشرق الأوسط في فبراير 2019، وبقيت الرياض في الجانب الجيد من ترامب، كما فعلت في رد الفعل السعودي على افتتاح ترامب سفارة أمريكية في القدس. وفي وقت لاحق من ذلك العام وبإذن من الرياض، استضافت البحرين مؤتمراً اقتصادياً نظّمته

¹ د. كزار أنور البديري، التطبيع مع إسرائيل: خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2018

الولايات المتحدة ضم ممثلين عربًا وإسرائيليين من القطاع الخاص لمناقشة الجوانب الاقتصادية لرؤية ترامب للسلام في الشرق الأوسط.¹

وهكذا أصبحت إسرائيل تتمتع ببيئة استراتيجية مريحة عقب مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهو ما وظفته إسرائيل باتجاه بناء علاقات مع دول الخليج التي تشاطرها العداء لايران برعاية أمريكية. فتم توقيع اتفاقيات تطبيع مع الامارات والبحرين والسودان والمغرب. وتمثل تلك السياسة عودة إلى السياسات الأمريكية السابقة في الشرق الأوسط التي تخلت عنها إدارة أوباما منذ أن تبنت فكرة الوصول إلى الاتفاق النووي مع ايران، والمتمثلة بالتنسيق مع الأنظمة العربية ودعمها في وجه ايران بالمنطقة، ولكن محور التجديد في هذه السياسة هو التطبيع الإقليمي مع إسرائيل بالتزامن مع العزل الإقليمي لايران، وأنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عبر قبول الدول الخليجية والعربية لإسرائيل، وهو ما سيجعل القضية الفلسطينية تغادر الأجندة الدولية والإقليمية الرئيسة في الشرق الأوسط، وتذهب بالاتجاه الذي ستصبح فيه شأنًا إسرائيليًا داخليًا من غير الممكن مناقشته، بوصفه من صميم سلطان الدولة الداخلي الذي سيخضع لمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.²

ثالثاً: دوافع التطبيع

اتفاقيات التطبيع لتعزيز التعاون بين إسرائيل والدول العربية مدفوعة في المقام الأول برغبة أمريكية في تعزيز جبهة مشتركة ضد إيران وبناء

¹ AARON DAVID MILLER, How Israel and the Arab World Are Making Peace Without a Peace Deal, Carnegie Centre, 27/5/2020
<https://carnegieendowment.org/2020/05/27/how-israel-and-arab-world-are-making-peace-without-peace-deal-pub-81918>

² د. كزار أنور البديري، التطبيع مع إسرائيل: خط الزمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2018

النفوذ للضغط على الفلسطينيين للجلوس إلى طاولة المفاوضات.¹ ويتضمن ما نُشر من الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل حتى الآن استعدادهما للانخراط مع الولايات المتحدة في أجندة استراتيجية لاستقرار الشرق الأوسط، وبالرغم من غياب تفاصيل هذه الأجندة حتى الآن، إلا أن الواقع يشير إلى أن الاتفاق سيستهدف بالفعل إيران ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط. وتستشعر إيران هذا الخطر حيث انتقدت بشدة اتفاقات التطبيع وهددت بالانتقام. فمند فبراير 2019، بدأ يبرز تحالف استراتيجي في المنطقة وذلك عندما توسطت الولايات المتحدة في مؤتمر أمني في وارسو لبناء استراتيجية عالمية ضد إيران حضر الاجتماع قادة من إسرائيل والسعودية والإمارات وعدة دول أخرى. بعد هذا المؤتمر، بدأت العلاقات ما بين الإمارات وإسرائيل تأخذ منحىً علنيًا أكثر من أي وقت مضى عنوانه العريض بناء تحالف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.²

كان ترامب سلبيا تجاه القضية الفلسطينية، وصممت الصفقات في عهده حتى لا يحقق الفلسطينيون تطلعاتهم، حيث قاد عملية التطبيع من خلال دبلوماسية الحوافز من خلال عقد صفقات تحصل فيها الدول العربية على حوافز مقابل الاعتراف بإسرائيل التي تجني فوائد الصفقات.³

أخرجت الإمارات علاقاتها مع إسرائيل من السر إلى العلن من خلال اتفاقيات التطبيع، واعادت ضبط الحوار مع واشنطن بعيداً عن قضايا مثل

¹ AARON DAVID MILLER, How Israel and the Arab World Are Making Peace Without a Peace Deal, Carnegie Centre, 27/5/2020
<https://carnegiedowment.org/2020/05/27/how-israel-and-arab-world-are-making-peace-without-peace-deal-pub-81918>

² محمود جرابعة، تفاهق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20

<https://studies.aljazeera.net/en/node/4787>

³ LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

حرب اليمن وملف حقوق الانسان، الى جانب سعيها لاطهار الامارات كساح للسلام. وساهم كذلك في تسريع التطبيع اعتقادها ان نجاح ترامب في الشرق الاوسط يمكن ان يساهم في فوزه بالانتخابات. ومثل التطبيع اعادة تموضع للامارات كشيء مختلف في الخليج او الشرق الاوسط عموماً. ورغبة في ابعاد نفسها عن ارتباطها الوثيق مع السعودية خلال الاعوام الاربعة الاخيرة. في ظل الحديث عن اتباع بن زايد وبن سلمان نفس السياسات. كذلك كان التطبيع خطوة استراتيجية واجندة استراتيجية للشرق الاوسط من خلال اتفاقيات ابراهيم.¹

كذلك بعد صدمة عدم رد الولايات المتحدة بشكل علني على هجمات 2019 في الخليج بدأت الامارات في التفكير في المنطقة ما بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية منها. حيث انها لن تعد الضامن لأمن المنطقة وهناك حاجة لتحالف استراتيجي جديد لسد الفراغ. وكانت البحرين دائماً رغبة في التطبيع، ولكنهم كانوا حذرين بسبب التناقض المحلي، ورغبة منها في اظهار التسامح الديني والتخلص مما لحق بها من تعاملها الداخلي بعد احداث 2011 ضد الاغلبية الشيعية، ورغبة منها في نقل الحوار مع واشنطن بعيداً عن هذه الاحداث.²

كجزء من اتفاق التطبيع مع السودان، وافقت واشنطن على رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. ويقول المسؤولون السودانيون إن البلاد ستسحب من الاتفاقات مع إسرائيل إذا رفض الكونجرس الأمريكي

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

²LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

منحها حصانة من دعاوى الإرهاب المستقبلية في المحكمة، مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات جديدة عليها. ومع ذلك، ورد أن المشرعين وصلوا إلى طريق مسدود بشأن بند يمنع ضحايا الهجمات الإرهابية السابقة من السعي للحصول على تعويضات جديدة من السودان. وبدون الحصانة التي وافق عليها الكونجرس، قد يتم إبعاد المستثمرين الأجانب عن السودان خشية أن ينتهي بهم الأمر بدفع مليارات الدولارات كتعويضات لضحايا الإرهاب. وتحدث الزعيم الفعلي للسودان، الفريق عبد الفتاح البرهان، مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو وأوضح أن بلاده لن تمضي قدمًا في العلاقات الدافئة مع إسرائيل قبل أن يمرر الكونجرس الأمريكي تشريعًا يضمن عدم مواجهتها عقوبات مستقبلية.¹

كما ان السودان في طور التحول من دكتاتورية إلى ديمقراطية، لذلك يجب أن يصادق عليه مجلس تشريعي وهي هيئة غير موجودة بعد. ولم يتضح موعد تشكيل المجلس. وبالنسبة لإسرائيل، فإن التطبيع مع السودان سيكون له فوائد عسكرية مهمة، كما يقول السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن مايكل أورين لأنه سيكون من الصعب على حماس والجهاد الإسلامي استيراد أسلحة ومواد إيرانية أخرى عبر السودان".²

اما عن دافع تطبيع المغرب مع اسرائيل فانه يأتي مقابل اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية المُتنازع عليها وفتح قنصلية لها في الداخلة. وبموجب الاتفاقية، ستستأنف الدولتان العلاقات

¹TOI STAF, Israel-Sudan normalization at risk over US terror lawsuits law — report, 1/12/2020.

<https://www.timesofisrael.com/israel-sudan-normalization-at-risk-over-us-terror-lawsuits-law-report/>

²Linda Gradstein, Sudan's Normalization Deal with Israel Faces Hurdles, 25/10/2020

<https://www.voanews.com/middle-east/sudans-normalization-deal-israel-faces-hurdles>

الدبلوماسية جزئياً في المستقبل القريب. بيد أن المغرب لم يتعهد بفتح سفارة في إسرائيل (بل سيفتح مكاتب اتصال، مثلما فعل قبل العام 2002) ولن يقيم علاقات دبلوماسية كاملة. وبعد يوم من إعلان ترامب، أرسلت إدارته كتاباً إلى الكونغرس حول صفقة محتملة لبيع أسلحة بقيمة مليار دولار إلى المغرب، في خطوة مشابهة لتلك التي اتخذتها الإدارة بعد التطبيع الإماراتي مع إسرائيل. ويخدم التطبيع استراتيجية المغرب الدبلوماسية التي تتمحور حول كسب الاعتراف الدولي بحقوقه في الصحراء الغربية.¹

قبل سنوات من توليه قيادة إسرائيل، عرض بنيامين نتنياهو رؤيته للشرق الأوسط في كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان مكان بين الأمم نُشر في عام 1993، وهو نفس العام الذي وقعت فيه إسرائيل على اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين، ورفض كتاب نتياهو فكرة أن تتنازل إسرائيل عن الأرض مقابل السلام مع جيرانها العرب. لقد دافع بدلاً من ذلك عن صيغة بدت وكأنها حلم بعيد المنال في ذلك الوقت، ولعدة عقود منذ ذلك الحين: السلام مقابل السلام. وكتب "لا يمكن للمرء ببساطة التحدث عن السلام والأمن لإسرائيل وفي نفس الوقت يتوقع من إسرائيل أن تغير حدودها الحالية بشكل كبير". وبعد سبعة وعشرين عاماً، في حفل كبير في البيت الأبيض أعلنت الإمارات والبحرين عملياً أنهما لن تنتظرا حتى يتم حل مظالم الفلسطينيين قبل أن تتصالح مع إسرائيل. من وجهة نظر نتياهو، كان هذا تصديقاً على عقيدته القديمة القائلة بأن قوة إسرائيل العسكرية وحيويتها الاقتصادية ستدفع جيرانها العرب في النهاية إلى تحية عقود من العداء جانباً.²

¹ ياسمين ابو زهور، تطبيع المغرب الجزئي مع إسرائيل يترافق بمكاسب ومخاطر، معهد بروكنجز الدوحة، 2020/12/14.

<https://cutt.us/eQtz4>

² JONATHAN H. FERZIGER, For Netanyahu, Normalization Deals Are a Long-Awaited Vindication, Foreign Policy, 16/9/2020. <https://foreignpolicy.com/2020/09/16/netanyahu-israel-normalization-relations-uae-bahrain-vindication/>

عبر ذلك عن تحول نموذجي عن صيغة "الأرض مقابل السلام" القديمة التي أملت عقوداً من جهود السلام في الشرق الأوسط، الى صيغة "السلام مقابل السلام، والسلام من خلال القوة وفق اقوال ننتياهو. وكل ذلك رغم اعلان ننتياهو انه تم وقف الضم "وقفاً مؤقتاً" وأنه لا يزال ملتزماً تماماً بالمضى قدماً في الضم، لكن "بالتسيق الكامل مع الإدارة الأمريكية". واران ننتياهو من خلال التطبيع اظهار تمتع إسرائيل الآن باعتراف دبلوماسي في المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى في الشرق الأوسط على عكس تحذيرات الدبلوماسيين والمحليين ورجال السلام الذين توقعوا أن تصبح إسرائيل منبوذة إذا لم تتوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، ويبدو أن إسرائيل تحرز تقدماً نحو التطبيع مع الأنظمة العربية بدون عملية سلام ذات مصداقية، وتنجح في حشد دعم الدول العربية في حملتها ضد إيران.¹

رابعاً: الفرق بين الاتفاقيات الحالية والسابقة

يميل الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل إلى كونه تحالفًا استراتيجياً أكثر منه اتفاق تطبيع، على عكس اتفاقات السلام السابقة التي وقعتها مصر في عام 1978 والأردن عام 1994 لتسوية نتائج الحروب السابقة مع إسرائيل. جاءت سياقات اتفاق التطبيع الحالي لتعكس التحالفات الاستراتيجية والعسكرية التي تتشكل في المنطقة، فكل من الإمارات والبحرين لا تملكان حدوداً مشتركة مع إسرائيل ولم تخوضا حروباً مباشرة معها، بل على العكس تماماً، عرفت الدولتان علاقات مع تل أبيب، منذ أكثر من عقد من الزمان، وفي مجالات عدة: اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأمنية.²

¹ AARON DAVID MILLER, How Israel and the Arab World Are Making Peace Without a Peace Deal, Carnegie Centre, 27/5/2020
<https://carnegieendowment.org/2020/05/27/how-israel-and-arab-world-are-making-peace-without-peace-deal-pub-81918>

² محمود جرابعة، تفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/20.

يتمثل الفرق بين الاتفاقيات السابقة والحالية في سؤالين رئيسيين، الاول حول طبيعة الاتفاق، ما هو الشيء الذي تم تطبيعها؟ والثاني هل يحافظ الاتفاق على حقوق ومطالبات الفلسطينيين ام يقوضها؟ الاتفاقيات القديمة كانت تهدف الى انهاء حالة الحرب بين دولة عربية محددة واسرائيل، من وجهة نظر اسرائيل فان التطبيع مع مصر والاردن قبل بشرعية وجود اسرائيل ضمن حدود الهدنة 1949 كجار، وكان الأمن هو الاولوية للطرفين، وتضمنت بنود تعترف بحق الفلسطينيين بمطالبتهم بالأرض. بينما الاتفاقيات الحالية لا علاقة لها بإنهاء حالة حرب فالدول المطبوعة ليست في حالة حرب مع اسرائيل، والصفقات ليست تطبيعاً مع وجود اسرائيل فثلاثة من الدول المطبوعة لها علاقات جيدة مع اسرائيل ولو من تحت الطاولة، انما الصفقات لفتح الطريق امام التطبيع مع المستوطنات الاسرائيلية والسيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية بما فيها القدس.¹

بحسب النصوص الرسمية التي نشرها البيت الأبيض لاتفاقتي التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين، يبدو جلياً غياب أي إشارة إلى "حل الدولتين" وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، أو أن تكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين. كما يظهر بوضوح أن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي يعتمد على خطة صفقة القرن الأمريكية المزعومة.² كما ان البيان الثلاثي الموقع في البيت الابيض يشير الى قرار اسرائيل تعليق الضم، ولكنه لا يجعل التعليق شرطاً يسبق التطبيع.

<https://studies.aljazeera.net/en/node/4787>

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

² قراءة في اتفاقتي "التطبيع": غاب "حل الدولتين" وحضرت "صفقة القرن"، وكالة الاناضول، 2020/9/16 <https://cutt.us/bKkQs>

تشير الاتفاقية ضمن الديباجة الى دعم اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولكن بعبارات منقوصة لا تطلب من إسرائيل وقف الضم، ولا تضمن الحفاظ على حماية الحقوق والمطالب الفلسطينية، بل تضع الاولوية لدمج اسرائيل اقليمياً من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة يتم اتمامها لاحقاً. ومن ضمن صفقة تطبيع الامارات اتفاقيات مع شركات للمستوطنين في الضفة الغربية لشراء زيت الزيتون ومنتجات اخرى بتسهيل من مجلس الاستيطان الاقليمي في الخليل وذلك قبل توقيع اتفاقيات ابراهيم وتم الاعلان عنها لاحقاً، وهناك علاقات تجارية للإمارات مع شركات مستوطنين في الجولان لاستيراد النيذ، وسافر وفد عمل من المستوطنين الى الامارات، وهناك مشروع اماراتي اسرائيلي مشترك مقترح في القدس الشرقية لتطوير السياحة وقطاع التكنولوجيا وهذا يتضمن اخلاء وهدم المنازل الفلسطينية في وادي الجوز والاحياء المحتلة في القدس الشرقية وهو ما عملت عليه اسرائيل لفترة من الزمن. وهناك مليونير اماراتي أصبح شريكاً في فريق كرة في القدس. وتم انشاء صندوق ابراهيم يضم الولايات المتحدة واسرائيل والامارات لإدارة ثلاثة مليارات دولار في القطاع الخاص لتمويل مشاريع مشتركة في تعاقد اقتصادي اقليمي له مضمون اقتصادي السلام مقابل الرخاء ولكنها لا تذكر الفلسطينيين ولا تشير الى جهود انشاء دولة فلسطينية.¹

خامساً: بايدن ومسار التطبيع

الرئيس المنتخب جو بايدن، الذي خلف الرئيس ترامب في 20 يناير الماضي، سيواجه الآن معضلة حول كيفية التعامل مع الصفقات الموقعة حديثاً عند توليه منصبه. في حين أنه من المتوقع أن يغير على الأقل لهجة

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإن مقدار التغيير الذي سيغيره أمر مطروح للنقاش، حيث سيواصل السعي وراء ما يسميه ترامب "اتفاقيات إبراهيم" بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية.¹ ولكن مقارنته للتطبيع ستختلف، فتطبيع ترامب كان عبارة عن صفقات تقدم الولايات المتحدة حوافز للدول العربية مقابل الاعتراف بإسرائيل التي تتمتع بالفائدة. من غير المتوقع أن تستمر إدارة بايدن بعقد اتفاقيات تطبيع تتضمن بيع سلاح متطور مثلما حدث في صفقة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. وسيدعم الاتفاقيات المستندة على المصالح التي تحققها للدول العربية وإسرائيل دون تشجيع من الولايات المتحدة. ومن غير المتوقع أن تقوم إدارة بايدن بربط التطبيع بالتقدم على المسار الفلسطيني.²

يمكن أن تعكس إدارة بايدن تجاوزات إدارة ترامب لشرعنة الاستيطان في الضفة الغربية، والعودة عن تمديد اتفاقيات التعاون الأمريكية الإسرائيلية الثنائية في الضفة الغربية المحتلة، والعودة عن سياسة وزارة الخارجية الأمريكية الجديدة بوسم منتجات المستوطنات بأنها صنعت في إسرائيل، والعودة عن إسقاط استخدام كلمة الاحتلال في تقارير الحكومة، والإشارة للفلسطينيين في القدس الشرقية بانهم عرب ووصفهم بهويتهم الوطنية. وعلى بايدن أن يتصل من خطة ترامب فيما يتعلق بفرض السيادة على القدس حتى لو لم يتم بنقل السفارة من القدس إلى تل أبيب. اتخاذ هذه الخطوات سيعيد ضبط الموقف الأمريكي تجاه السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وسيُرسل إشارات واضحة بخصوص موقفها من التطبيع، وسيشجع الحكومات العربية التي

¹ Israel, Morocco agree to normalize relations 'with minimal delay', DW. 10/12/2020. <https://www.dw.com/en/israel-morocco-agree-to-normalize-relations-with-minimal-delay/a-55897975>

² LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

طبعت لتصحیح مواقفها وترسل رسالة للدول التي تتوي التطبيق بوجوب انسجام أي اتفاقيات تطبيع اخرى مع القانون الدولي، ومع مسؤوليات الدولة الثالثة تجاه الارض المحتلة، وهذا شيء يمكن لادارة الامريكية مناقشته مع الحكومات العربية التي تتأثر الى حد كبير بالتوصيات الامريكية في هذا الشأن. وترسل رسائل تشجيعية للفلسطينيين بأن ادارة بايدن ستعمل على اعادة العلاقة مع الفلسطينيين. اتخاذ هذه الخطوات مع اتفاقيات تطبيع عربية اخرى في المستقبل سيكون مفيد لدفع الامور قدما ولكن بما يتفق مع القانون الدولي في ذات الوقت.¹

لن يعتبر بايدن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي أولوية عليا، ليس لأنه غير مهتم بانجاز اتفاق سلام، ولكن لأنه يفهم جيداً صعوبة انجاز اتفاق سياسي في الوقت الذي ينشغل فيه بالقضايا المحلية في الولايات المتحدة، حيث يحاول اصلاح الصدع الداخلي، واستعادة العلاقة مع الاتحاد الاوربي، والتعامل مع الصين بطريقة مختلفة. كان جون كيري وزير الخارجية الامريكي في عهد ادارة اوباما بايدن عام 2014 قد خاطب الكونغرس قائلاً "لدينا سنة او 18 شهر قبل ان تغلق النافذة امام حل الدولتين" ومضت ست سنوات منذ اخر جهد حقيقي من قبل كيري لاحياء عملية السلام. لن يمضي بايدن وقته على قضية يعلم انه من الصعب احداث اختراق فيها ان لم يكن مستحيلاً.²

ومع ذلك ستحاول ادارة بايدن استعادة العلاقات مع الفلسطينيين، ولكن لن يكون الامر سهلاً فادارة ترامب احدثت الكثير من الضرر للعلاقة ومن

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

²LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

غير المتوقع انجاز ذلك سريعاً. وهناك ثلاث قضايا في هذا الشأن هي: المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية، وللمنظمات غير الحكومية، واعادة فتح مكتب م ت ف في واشنطن، والقنصلية الامريكية في القدس وهي تتعلق بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين. بشأن القضيتين الاولى والثانية هناك قيود تشريعية تحد من القدرة على القيام بهما، وتقيد قدرة ادارة بايدن على عكس الخطوات التي قامت بها ادارة ترامب. وتتعلق القيود التشريعية بأمرين رئيسيين: الدفعات المزعومة للأسرى من الطرف الفلسطيني، وعضوية فلسطين في المنظمات الدولية.¹

حتى تنجح الادارة الامريكية في عكس الاجراءات لا بد من القيام بتعديلات من قبل الفلسطينيين في قضيتين: الاولى تتعلق بالاثار المترتبة وهناك نقاش لدى السلطة الفلسطينية حول كيفية عمل ذلك، ولكنهم لم يتخذوا أي خطوات حتى الان، ويتطلب كذلك خطوات من الادارة الامريكية. وبالنسبة للقنصلية الفرع التنفيذي هو الذي يقرر الشكل الذي تكون عليه العلاقات الدبلوماسية للولايات المتحدة في العالم. واحد الخيارات بالنسبة للقنصلية هو العودة للوضع السابق الذي كان سائداً والذي تعقد مع وجود سفارة امريكية في القدس لدى اسرائيل، حيث عامل ترامب المستوطنات كاراضي اسرائيلية وهذا امر اشكالي. لا يوجد منشأة في القدس الشرقية يمكن الانتقال اليها بسرعة ولا يوجد مساحات واسعة يمكن بناء مبنى جديد عليها. خيار اخر هو فتح مكتب تمثيلي في رام الله والمشكلة انه يمكن ان ينظر اليه على ان الولايات المتحدة

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

لم تعد تنظر الى وجود علاقة للفلسطينيين بالقدس الشرقية. واقامة سفارة امريكية في القدس عقدت الامور.¹

ومع الاستمرار المتوقع للتطبيع في عهد بايدن على القيادة الفلسطينية ان تفكر في الاصلاحات الداخلية، وعلى حماس وفتح الانخراط في كيفية انهاء الانقسام ودمج حماس والفصائل الاخرى تحت مظلة م ت ف واعادة تأكيد م ت ف كمثل وحيد للشعب الفلسطيني في كل مكان، واعادة دراسة الغرض من السلطة وتفويضها. وفي ظل ادارة بايدن يجب التعامل مع غزة وعدم ترك الامور الانسانية دون معالجة مع توقع جهود للتعامل مع الاغلاق والحصار على غزة.²

سادساً: التطبيع انتهاك للقانون الدولي

عندما تقوم دولة بانتهاك القانون الدولي، فانه يترتب على الدولة الثالثة التزامات وفق القانون الدولي. والمقصود بالدولة الثالثة أي دولة غير طرفي الصراع دولة فلسطين المحتلة ودولة الاحتلال الاسرائيلي. والحالة هنا هي قيام اسرائيل التي تحتل الاراضي الفلسطينية والعربية بانتهاكات للقانون الدولي. اول هذه الانتهاكات هي استمرار احتلال اراضي الغير بالقوة، بما يخالف الاساس القانوني للاعتراف الدولي بها كدولة بناءً على التزامها بتطبيق قرار التقسيم. واقامة مستوطنات غير شرعية على الاراضي المحتلة، ونقل أجزاء من السكان المدنيين لدولة الاحتلال "المستوطنين" إلى الأراضي

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

²LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

التي تحتلها بما يخالف اتفاقية جنيف الرابعة. كما يشكل "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها" جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية بمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

هذا الى جانب منع الشعب صاحب الارض من تقرير مصيره، وتطبيق نظام فصل عنصري في التعامل مع السكان الاصليين والمستوطنين من خلال تطبيق قوانين مختلفة على كل فئة. وليس اخيراً عملية الضم الفعلي الزاحف للاراضي الفلسطينية، وفرض السيادة على المستوطنات أي ضمها فعلياً وقانونياً لدولة الاحتلال، وتعليق ضم 33% من اراضي الدولة الفلسطينية الى مرحلة لاحقة بما فيها القدس وما يترتب على ذلك من مس شامل بحقوق الشعب الفلسطيني.

وتمتد مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً إلى جميع الدول التي تنتهك أو تساعد في انتهاك التزام قانوني. ومن ثم قد تكون الدولة مذنبه بارتكاب فعل غير مشروع من خلال مساعدة دولة أخرى في انتهاك القانون الدولي.¹ والحالة هنا دول التطبيع العربي التي تنتهك القانون الدولي باقامة علاقات طبيعية مع دولة الاحتلال رغم كل هذه الانتهاكات، بل تجاوزت المواقف الدولية المقاطعة للمستوطنات ومنتجاتها بالاستيراد المباشر لمنتجات المستوطنات، والانخراط في مشاريع مشتركة مع الاحتلال يترتب عليها هدم بيوت فلسطينية في وادي الجوز، واخلاء سكان فلسطينيين للاستثمار في قطاع التكنولوجيا. ويحدد القانون الدولي أيضاً التزامات الدول الثالثة التي تنشأ عندما ترتكب الدولة انتهاكاً خطيراً، وتشمل التزامات الدولة الثالثة عدم المساعدة وعدم الاعتراف:

¹What should third states do if another state violates international law?, Diakonia International Humanitarian Law Centre. 27/12/2020. <https://cutt.us/13Gz7>

عدم المساعدة: التزام الدول الثالثة عند معالجة انتهاك خطير هو "عدم تقديم المساعدة أو المساعدة للدولة المسؤولة في الحفاظ على الوضع الذي نشأ على هذا النحو".

عدم الاعتراف: يقع على عاتق الدول التزام بعدم الاعتراف بشرعية وضع ناشئ عن انتهاك خطير للقانون الدولي ينشأ بموجب قاعدة قطعية. ولا يجوز لهم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على هذا الوضع. ينطبق هذا الالتزام على "الحالات" التي أوجدتها هذه الانتهاكات الجسيمة. على سبيل المثال، عندما تحاول دولة ما الحصول على السيادة على الأرض من خلال إنكار حق الشعوب في تقرير المصير، فإن الدول الأخرى ملزمة بالامتناع عن منح اعتراف رسمي بالوضع وكذلك الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تعني ذلك.¹

إن التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن انتهاك خطير للقانون الدولي تؤكد المادة 41 من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة. وتشير الأمثلة الأكثر شيوعاً للقواعد القطعية للقانون الدولي التي ذكرت في تعليق لجنة القانون الدولي بشكل حصري تقريباً إلى المواقف غير القانونية الناتجة عن الاستحواذ على الأراضي أو الاحتفاظ بها من خلال التهديد باستخدام القوة، وتتعلق هذه المبادئ بـ: 1- الحق في تقرير المصير؛ 2- حظر التمييز العنصري والفصل العنصري؛ 3- المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ويستتبع التزام بعدم الاعتراف فعلياً من الناحية العملية للدول الثالثة، وفق شرح مجلس الأمن والجمعية العامة، أي تعاملات مع الدولة المسؤولة يمكن أن تنطوي على اعتراف رسمي بوضع غير قانوني. وبالإضافة إلى هذا

¹What should third states do if another state violates international law?, Diakonia International Humanitarian Law Centre. 27/12/2020. <https://cutt.us/13Gz7>

الالتزام المعمم بعدم الاعتراف، أشار مجلس الأمن والجمعية العامة إلى الالتزامات التالية: 1- عدم الاعتراف بجوازات السفر أو وثائق السفر الصادرة عن نظام؛ 2- سحب التمثيل القنصلي؛ 3- سحب البعثات الدبلوماسية؛ 4- إنكار الصلاحية القانونية لأي أعمال عامة أو رسمية للنظام؛ و5- رفض أي عضوية في منظمة دولية.

في الرأي الاستشاري حول الجدار، رأت المحكمة أن جميع الدول "ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها". وظيفة عدم الاعتراف هي إثبات "الطابع القانوني للقانون الدولي ضد" القانون الذي ينشئ أثرًا للوقائع". ومرة أخرى، لم يتم توضيح الخطوات المحددة، على الرغم من أن المحكمة دعت الأمم المتحدة إلى صياغة الإجراءات الإضافية التي يتعين عليها اتخاذها لوضع حد للوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار.¹

سابعاً: أثر التطبيع على القضية الفلسطينية

جاءت اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل بمثابة لعنة على الفلسطينيين وأنصارهم لأنها تعد بمزايا دبلوماسية لإسرائيل دون مطالبتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وقد تطلبت مبادرة السلام العربية لعام 2002، الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية قبل أن يتم التطبيع.² ولكن حدث انقلاب في تسلسل التطبيع، فبدلاً من التطبيع بعد الانسحاب من الأراضي المحتلة وتحقيق سلام عادل مع الفلسطينيين، جاء التطبيع أولاً وترك أمر السلام لإسرائيل التي ربما

¹What should third states do if another state violates international law?, Diakonia International Humanitarian Law Centre. 27/12/2020. <https://cutt.us/13Gz7>

² JONATHAN H. FERZIGER, For Netanyahu, Normalization Deals Are a Long-Awaited Vindication, Foreign Policy, 16/9/2020. <https://foreignpolicy.com/2020/09/16/netanyahu-israel-normalization-relations-uae-bahrain-vindication/>

تسحب او تمتنع، لأنه لا يوجد أي ضمانة منصوص عليها في أي من هذه الاتفاقيات على أن إسرائيل لن تضم الأراضي الفلسطينية.¹ حتى الاصوات التي تدعي بإمكانية تحقيق الاستقرار الاقليمي من خلال تجاوز الفلسطينيين والتطبيع مع محيطهم، فان ذلك لن يحقق السلام ولا الأمن ولا الاستقرار لأحد في المنطقة دون إنهاء الاحتلال، فقرار الحرب والسلام ما زال قراراً فلسطينياً يتوقف على استردادهم لحقوقهم.

جاءت الاتفاقيات في اطار جهود ادارة ترامب لاختضاع الفلسطينيين لخطتها المعروفة باسم "السلام مقابل الرخاء" والتي صممت لمنع اقامة دولة فلسطينية. ومثلت الاستجابة لها كسراً للاصرار العربي والمحرمات حول تحقيق السلام مع اسرائيل قبل توقيع اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين. وهدف الصفقات ليس التطبيع مع اسرائيل فحسب بل كذلك فتح الطريق امام التطبيع مع المستوطنات الاسرائيلية والسيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ودمج اسرائيل اقليمياً من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة منها ما يستهدف اخلاء وهدم المنازل الفلسطينية في القدس. والمقصود بالدمج الاقليمي لاسرائيل وفق خطة ترامب، التي وضعت تصور لادخال 30% من الضفة الغربية تحت السيادة الاسرائيلية، يعني سيطرة اسرائيل على الاراضي التي ستحول دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ذات سيادة وسيمنع ظهورها في المستقبل. وهذا يعني ان على الفلسطينيين ان يعيشون للأبد في معازل منفصلة حيث يعيشون الان والذي يعني حرمانهم من حقوقهم السياسية ومن الحرية.²

¹ H. A. HELLYER, Without the Palestinians, Israeli Normalization Is Still Beyond Reach, Carnegie Centre, 15/12/2020
<https://carnegieendowment.org/2020/09/15/without-palestinians-israeli-normalization-is-still-beyond-reach-pub-82702>

² LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

الصفقات الاربع تتعلق بمصالح الدول المطبوعة ولا تتعلق بعملية السلام، ولكن لها تأثير على عملية السلام، فقد اتفقت الدول العربية بالإجماع على تطبيع كامل وسلام كامل وترتيبات امنية كاملة مقابل الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ولكن هذه الاتفاقيات قوضت مبدأ الارض مقابل السلام لصالح مبدأ السلام مقابل السلام. ومعنى ذلك انهم يعطون اسرائيل انطباع مزيف بانه لا يجب عليهم التصالح مع الفلسطينيين اذا كان بإمكانهم توقيع اتفاقيات سلام مع العالم العربي. وتعطي انطباع مزيف للعالم الخارجي ان المنطقة تتوصل للسلام مع نفسها، وهم في الحقيقة يجعلون مسألة السلام ابعد لأنهم لا يصرون على مبدأ الارض مقابل السلام الذي بنيت عليه المبادرة العربية والتي تحتاج لمعجزة لحياتها بعد أن تخلت عنها اربعة دول.¹

تلاشي معادلة الارض مقابل السلام ومعادلة حل الدولتين سيجعل الاردن قلقاً مرة اخرى ان يأتي الحل على حسابه، واقامة دولة فلسطينية على الاراضي الفلسطينية هي الوسيلة الوحيدة من وجهة نظر الاردن لعدم حل الصراع على حسابه، لذلك فان اتفاقيات التطبيع وفق مبدأ السلام مقابل السلام مع عدم تراجع اسرائيل عن فكرة الضم، وعدم اهتمامها بالسلام وفق حل الدولتين حسبما صرح به نتتياهو علانية عدة مرات، والذي يبقي الاغلبية الفلسطينية في اراضي خارج سيطرتها، فان الاردن يخشى ان تعود اسرائيل لمحاولة احياء فكرة ان الاردن هي فلسطين،² وهو ما سيؤثر سلباً على موقف الاردن من التطبيع خاصة وانه من الدول التي تقيم علاقات مع اسرائيل.

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

²LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

تمثل الاتفاقيات تنازلاً عن الحقوق الفلسطينية والعربية، واذعان لرؤية اسرائيل للسلام "صفقة القرن"، واعلان قبول ضم مزيد الاراضي الفلسطينية وفقاً لها، وهو ما يمثل تهديد وجودي للشعب الفلسطيني. وقد وصفها بيان القيادة الفلسطينية "خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية"، وانتقد "القرار المشين الذي اتخذته الإمارات بمقايضة تعليق الضم غير القانوني للتطبيع الإماراتي واستخدام القضية الفلسطينية كغطاء لهذا الغرض". واعتبرها انتهاك لمبادرة السلام العربية لعام 2002 التي يعد احد بنودها الرئيسية انه لا يمكن حدوث تطبيع حتى تتسحب اسرائيل تماما من الضفة الغربية واقامة دولة فلسطينية، وهو ما اضر بمبدأ التضامن العربي وبمكانة الجامعة العربية وقراراتها كإطار عربي جامع.¹

دفعت المنطقة الى حالة من عدم اليقين، فالى جانب حالة السيولة السياسية والامنية في المنطقة وازمة كوفيد 19 والتحديات الاقتصادية وضعت المنطقة في حالة انكشاف نتيجة الرفض الشعبي العربي للتطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي ما قد ينذر برد فعل محلي واسع النطاق، خاصة إذا اقترن بأي ضغط خارجي يمكن أن تمارسه القوى الاقليمية.

أثرت على مكانة القضية الفلسطينية كأولوية للعالم العربي تقع في صلب الامن القومي العربي لصالح مصالح ضيقة، وهو ما سيؤثر على الاهتمام الدولي في ظل الانصراف العربي، ويترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة اسرائيل التي ليس لديها نية لانتهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطينية، ويخرج الدول العربية من الصراع ويعيده الى أصله كصراع فلسطيني اسرائيلي. ومع تراجع الاهتمام والتراجع الكبير لحل الدولتين بسبب الحقائق على الارض، حيث يوجد 700000 مستوطن في الضفة حالياً يمثلون اكثر

¹ NERI ZILBER, Normalization Deal Between Israel and the UAE Signals a Shift in the Region, Foreign Policy, 13/8/2020.

<https://foreignpolicy.com/2020/08/13/israel-uae-normalization-west-bank-annexation/>

من 25% من الضفة الغربية، وهو ما يجعل الحل الذي يعتمد على الفصل بين الشعبين مستحيلاً. وفي ظل غياب الإرادة السياسية، فقد يتم التحول في نموذج عملية السلام بالانتقال الى عملية تركز على الحقوق أي نموذج حل الدولة الواحدة، فلا يمكن الاستمرار في تكرار شعار حل الدولتين دون فعل لتنفيذه، فهذا يعطي اسرائيل مزيداً من الضوء الاخضر لضم مزيد من الاراضي وخلق مزيد من الحقائق على الارض ما يجعل هذا الحل ليس عملياً.¹

هناك رأي بأن التطبيع لن يكون له تأثير كبير على السلام، فوفقاً للمبادرة العربية تم تجميد التطبيع مع اسرائيل الى حين التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين، ولكن غياب التطبيع لم يؤثر في موقف اسرائيل من الفلسطينيين بسبب غياب التطبيع، ولم يدفعها لتحقيق السلام. والفكرة حالياً هي استخدام التطبيع لمنع اسرائيل من القيام بمزيد من الخطوات السلبية ضد الفلسطينيين.²

¹LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

²LARA FRIEDMA and others, What Happens to Palestine if the Arabs Go to Peaces?, Carnegie center, 16/12/2020.

<https://carnegie-mec.org/2020/12/16/what-happens-to-palestine-if-arabs-go-to-peaces-pub-83241>

ترجمات

أنظمة الحكم الخليجية قد لا تعارض الضم لكنها تساعد في تحقيقه

أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الشرق الأوسط في الولايات المتحدة

التاريخ: 2020/6/24

الكاتب: إليزابيث تسروكوف

في الثاني عشر من حزيران يونيو صدر مقال في صحيفة يديعوت
أحرونوت أكثر الصحف الإسرائيلية شعبية بقلم يوسف العتيبة السفير
الإماراتي لدى واشنطن أسهب فيه إلى خطى التطبيع المتسارعة من قبل دولة
الإمارات خلال السنوات الأخيرة محذراً من أن ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل
سيعرقل بالتأكيد وبشكل فوري التطلعات الإسرائيلية نحو تحسين العلاقات
الأمنية والإقتصادية والثقافية مع الدول العربية ومع الإمارات العربية المتحدة
على وجه الخصوص.

يرفض قادة دول الخليج الآن محاولة تنفيذ رؤية اليمين الإسرائيلي، التي تهدف إلى منع انشاء دولة فلسطينية. لكن الواقع والصحيح هو ان سياسات أنظمة الحكم هذه وعبر تطبيع العلاقات مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين، هي التي ساهمت بشكل مباشر في صعود اليمين الإسرائيلي وجعلت من الضم أمراً واقعاً. شهد العقد المنصرم نوعاً من دفيء العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، حيث وسعت كل من السعودية والبحرين وعمان والإمارات من مجال التعاون مع إسرائيل في كثير من المجالات المتنوعة، مثل مبيعات السلاح وأنظمة التجسس والتدريب العسكري وتقاسم المعلومات الإستخبارية، وكذلك الجهود الدبلوماسية المشتركة التي تتعلق بالمصالح المتبادلة. إتخذت هذه الأنظمة خلال السنوات القليلة الماضية خطوات غير مسبوقه نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، مثل السماح بعبور الأجواء للطيران المدني الإسرائيلي والمشاركة في المناورات العسكرية جنباً إلى جنب مع سلاح الجو الإسرائيلي، واستقبال كبار المسؤولين الإسرائيليين على أراضيهم، والمشاركة العلنية في المؤتمرات الدولية مع نظرائهم الإسرائيليين، وتغيير نغمة التغطية والمناقشات في وسائل الإعلام المحلية تجاه إسرائيل. كما أن العتبية وطد شخصياً علاقته بالسفير الإسرائيلي لدى واشنطن رون ديرمر أحد المناصرين الرئيسيين لخطة الضم.

طاقم جديد من الأولويات:

باتخاذ هذه الخطوات نحو التطبيع، يكون القادة الخليجيون قد اندفعوا بطاقم جديد من الأولويات، معناها إهمال القضية الفلسطينية التي أضحت مهملة شيئاً فشيئاً ليس في الخطاب العربي فقط وإنما أيضا في الخطاب الدولي طيلة العقد المنصرم، بفعل الثورات السياسية في الشرق الأوسط والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة وموجات النزوح. تبلورت هذه الأولويات على مدار العقدين الماضيين مع تلاقي أسباب المخاوف

الإسرائيلية والخليجية تدريجياً. فالنفوذ الإيراني المتزايد في الشرق الأوسط بُعيد حرب العراق عام 2003 وأكثر بعد اندلاع الإنتفاضات العربية وأخر عام 2010، غير من حسابات أبو ظبي والرياض وعواصم خليجية أخرى وأصبح العدو الحقيقي لهم هو إيران وجماعة الإخوان المسلمين و الأنظمة الإسلامية مثل قطر وتركيا، وشعوب المنطقة التي تبحث لها عن دور في حكم أنفسها بأنفسها. نفس الشيء أصبحت إسرائيل تنظر إلى الثورات العربية بعين الريبة، حيث تخشى من تحولها إلى شتاء إسلامي كما أعرب كثير من المسؤولين الإسرائيليين وعلى نحو دائم عن شكوكهم حيال قدرة العرب على اقامة الديمقراطية ولا سيما الديمقراطية التي لا يستطيع الإسلاميون الإستيلاء عليها. وفي الوقت الذي ربطت فيه الدول العربية التطبيع بإحراز التقدم على المسار الفلسطيني، إلا أن العقد الأخير شهد تحولاً إسرائيلياً نحو الإبتعاد عن إنهاء الإحتلال. تحولت السياسات الإسرائيلية منذ العام 2000، وكذلك الخطاب الجماهيري كلها نحو اليمين.

النمو الإستيطاني إنتفخ وحصار غزة بات أشد خنقاً والقوانين التي تهدف إلى إضعاف المجتمع المدني واستقلال الإعلام والمحكمة العليا كلها مررت. يبدو أن كل هذه التغيرات لم تردع أنظمة الحكم في الخليج عن المضي قدماً في التطبيع.

عوامل داخلية وخارجية:

هذا التحول في السياسات الإسرائيلية ينبع من عوامل داخلية كثيرة، فالرأي العام الإسرائيلي تحول على مدار العشرين عاماً الماضية نحو اليمين، ويفسر هذا التغيير كثير من التطورات مثل التأثير الراديكالي للإنتفاضة الثانية أو إلى عقد الـ2000 وغياب المفاوضات السلمية عبر تلك الفترة والتغير الديمغرافي مع تنامي المجتمع اليهودي المدني المتطرف ورحيل

الساسة الإسرائيليون من الجيل القديم الذين أبدوا إعتدالاً أكثر من جيل الشباب هذا وكذلك سيطرة اليمين الإسرائيلي غير المتقطعة على وزارة المعارف والإتصالات، الأمر الذي سهل من ضخ أو حقن نزعة يمينية متطرفة في المناهج والخطاب الإعلامي الرئيسي وفترة ولاية العشر سنوات لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والتي تبنى خلالها خطاباً لا ديمقراطياً فضلاً عن محاولات البقاء في السلطة وتغيير معايير السلوك السياسي في إسرائيل.

هناك أيضاً عوامل خارجية ساهمت إلى حد بعيد في إنهيار اليسار الإسرائيلي والوسط وقرار دول الخليج بتطبيع العلاقات التدريجي مع إسرائيل قبل إنهاء الإحتلال. لقد وجه التطبيع ضربة قاضية للييسار الإسرائيلي الطاعن في السن. زادت الإنتفاضة الثانية من أهمية المخاوف الأمنية لتتجاوز آمال السلام وهذا ساعد في تلاشى اليسار الإسرائيلي بشكل كبير والذي كان ينظر اليه على أنه متهاون تجاه الأمن. أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الجمهور الإسرائيلي لازال يريد السلام وليس الأمن فقط، وهذه ميزة اليسار الإسرائيلي الكبرى. قبل التطبيع كان اليسار الإسرائيلي هو القادر على توفير رؤية حقيقية نحو السلام والتي تتضمن إنهاء الإحتلال مقابل القبول والتطبيع بين إسرائيل والعالم العربي والخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية قوضت هذه الجدلية. برهن اليمين الإسرائيلي على أن الإسرائيليين لديهم كعكة، ويستطيعون أكلها أيضاً بدون تنازلات للفلسطينيين والتي تعتبر تهديداً للأمن. يشجع التطبيع إسرائيل على الحفاظ على حكمها العسكري على ملايين الفلسطينيين وهي الآن تستطيع ان تحصل على كل ما تريده دون دفع أي شيء بالمقابل، كإنهاء الإحتلال او الإنخراط في مفاوضات جدية. اليسار الإسرائيلي الذي عجز عن توفير بديلا عن اليمين أضحت قوته تضمحل رويداً رويداً مع كل انتخابات تجري. التطبيع مع الدول العربية مقرونا بعدم الإهتمام بالقضية الفلسطينية وضعف قدرة حركة

المقاطعة الدولية والتأييد القوي من قبل الرئيس ترمب لسياسات نتياهو اليمينية كلها أكدت للجمهور الإسرائيلي أن تحذيرات اليسار حول العزلة الدولية الداهمة لا أساس لها، والمعسكر التقدمي الإسرائيلي أضحى بلا رؤية وبلا هيمنة، وتآكل اليسار الإسرائيلي ترافق مع صعود اليمين المتطرف وتزايد شعبية فكرة الضم ومفهوم ضم أجزاء من الضفة الغربية كان ذات مرة فكرة هامشية في السياسة الإسرائيلية، وفي العام 2013 فقط بدأ حزب إسرائيل بيتنا اليميني المتشدد يدافع عنها وفي العام 2017 صوت أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود وهي هيئة مؤلفة من أعضاء متشددين على جعل ضم الضفة الغربية الموقف الرسمي لليكود.

حوار داخلي ساخن حول الضم:

جاء مقال العتبية في سياق نقاش داخلي محموم في إسرائيل فيما يتعلق بضم أجزاء من الضفة الغربية، وقد أضحى هذا النقاش جزءاً من الخطاب السائد بعد محاولات نتياهو الدؤوبة لخطب ود ناخبي الجناح اليميني قبيل الانتخابات الثانية التي جرت في إسرائيل نهاية عام 2019 في العاشر من سبتمبر أيلول، وقبل أسبوع فقط من إجراء الانتخابات صرح نتياهو أنه سيضم غور الأردن في حالة إنتخابه ثانية وكان ينوي الإعلان عن الضم نفسه لكنه تراجع في آخر لحظة بسبب المعارضة الإسرائيلية الحقيقية، والتي يمثلها الجيش والشاباك بدعوى التداعيات الأمنية الخطيرة. الوسط الإسرائيلي الذي من المفترض أن يكون معارضاً سياسياً قوياً لطول بقاء نتياهو في السلطة لم يقدم رؤية بديلة حول القضية الفلسطينية وفي الجولة الإنتخابية الثالثة تبنى حزب أزرق أبيض وهو إئتلاف وسط فكرة ضم غور الأردن، ولكنه تعهد أن لا يفعل ذلك الا باتفاق دولي وليس مع الفلسطينيين. تهشمت المعارضة السياسية بعد الإنتخابات وبعد إنضمام نحو نصف أعضاء أزرق أبيض لحكومة نتياهو. ضم أجزاء من الضفة الغربية

أصبح احتمالاً واقعياً لا مجرد شعارات انتخابية مع الإعلان عن صفقة القرن من قبل ادارة الرئيس ترمب في 28 يناير 2020 في خطوة أُعتبرت نية لتحسين فرص ننتياهو في الفوز في الإنتخابات. قلصت هذه الخطة فلسطين وجعلتها دولة صغيرة ويبدو أن الخطة صممت أصلاً كي يرفضها الفلسطينيون على المضمون.

هنا تستطيع إسرائيل وفق هذه الخطة ضم أكثر من 30% من الضفة الغربية. أعلنت الخطة بحضور ثلاثة سفراء خليجيين لدى واشنطن، الأمر الذي منحها شيء من الشرعية العربية وهذه الدول هي البحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان. هذا الدعم الضمني لصفقة القرن يضاف إليه الردود الصامته لأنظمة الحكم في الخليج على قرار ترمب بالإعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، شجع القيادة الإسرائيلية على الدراسة بجدية ضم أجزاء من الضفة الغربية، وفيما لم تؤد هذه الخطوات لإشعال ازمة يكون ننتياهو قد إمتلك نفس الأمل الحقيقي عندما يتعلق الأمر بضم أجزاء من الضفة الغربية.

لا شك أن الأنظمة الخليجية تحصد ما زرعه. اتخذت قرار بتقديم أولوية التصدي للتهديد الإيراني ولجماعة الإخوان المسلمين وشعوب المنطقة على حساب الفلسطينيين واحتجاجهم على خطة الضم تبدو جوفاء بعد سنوات من تطبيع العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية، في وقت تركز فيه هذه الحكومة سيطرة قمعية على الفلسطينيين.

إذا مضت إسرائيل قدماً في ضم أجزاء من الضفة الغربية فلا تلوم أنظمة الحكم الخليجية إلا نفسها.

مراجعات

دراسة شيرا هافكين Shira Havkin

خصخصة الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

أ. عبد الجبار زكي قاعود

مقدمة:

زاد الاهتمام العالمي بقضايا شركات الأمن الخاصة، لاسيما بعد تغلغل العولمة الليبرالية في كافة مناحي الحياة، حتى أصبحت بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقوم ببعض أعمال الحكومات التي خصصتها، وعندما نتحدث عن شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة- نكون أمام واقع غير طبيعي، فهي دولة احتلال وتتغول في أراض الدولة الفلسطينية سواء بالمستوطنات أو ببعض حراسها من شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة.

تعددت الدراسات العالمية والإقليمية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث تناولتها من جوانب عدة كالقانون الدولي، وإطار التشكيل وتنظيم العمل، وعلاقاتها وتعاقباتها الدولية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تأتي هذه الورقة لنقد وتحليل دراسة لـ شيرا هافكين **Shira Havkin**، بعد ترجمتها من اللغة "العبرية" إلى "العربية"، والتي جاءت

بعنوان " **Privatization of Israeli Checkpoints in the West Bank and in the Gaza Strip** " خصصه الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، والتي نشرت في معهد فان لير عام 2014، **.Van Leer Institute**

لم تكن دراسة "شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة" لـ هافكين هي الأولى، فهي متخصصة في شركات الأمن ومراقبة الحدود، ولديها العديد من الدراسات المنشورة في هذا المجال. وقد حصلت على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من فرنسا، بعنوان "التحولات الأخيرة في إدارة أجهزة مراقبة الحدود الإسرائيلية: خصصه الحواجز الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

الفلسطينيون تحت مطرقة قوات الاحتلال وشركاته الأمنية

الخاصة

لم تكتفِ إسرائيل بتشكيلاتها العسكرية في السيطرة على الأرض الفلسطينية، وقمع الفلسطينيين فحسب، بل استحدثت أداة جديدة لقمع وتعذيب الفلسطينيين-شركات الأمن الخاصة، رغم أن شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة تعمل في الداخل منذ قيام إسرائيل، وفي العشرين سنة الأخيرة بدأت بخصصة معظم الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى جيف هالبر في كتابه "الحرب ضد الشعب: إسرائيل والفلسطينيون والتهديئة العالمية عام 2015"، بأن الاحتلال ليس عبئاً على إسرائيل بل "مورداً"، لأنه يمنح الدولة اليهودية الفرصة لاختبار الأسلحة والمراقبة الميدانية على الفلسطينيين.

تشكل الحواجز الإسرائيلية جزءاً من الية التحكم والمراقبة المفروضة على السكان الفلسطينيين وهي عنصر هام في الواقع اليومي للاحتلال. علاوة

على ذلك، فإن نظام التفتيش على الحواجز الاسرائيلية والجدار العازل تمنع تطوير وتوسيع المجتمع الفلسطيني، وقد شهدت الحواجز وتصاريح العمل الاسرائيلية عدة تغيرات على مر السنين التي اعقبت احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م في البداية لم تكن هناك حواجز حدودية دائمة بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

في السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية بدأت الحكومة الاسرائيلية مشروعاً للفصل والذي تضمن بناء حواجز (نقاط تفتيش حدودية¹) على طول مسار الجدار الفاصل، وقد أقيمت عشرات الحواجز بين اسرائيل والضفة الغربية وفي محيط القدس. وحتى عام 2020 كان هناك (110) نقطة تفتيش ثابتة في الضفة الغربية وقطاع غزة². تشمل هذه النقاط (67) نقطة تفتيش داخلية تقع في الضفة الغربية منها (44) نقطة تفتيش هي نقاط اخيرة قبل دخول اسرائيل رغم أن معظمها يقع على بعد عدة كيلو مترات شرق الخط الاخضر أو خارج مدخل القدس مباشرة.

في ذات السياق، تأتي دراسة شيرا هافكين لتتخصص في "خصه الحواجز العسكرية"، حيث تتطرق الدراسة من تساؤل رئيس: كيف تم نقل تشغيل الحواجز الإسرائيلية (نقاط التفتيش) التي توصف عادة بأنها مهمة أمنية رئيسية للحفاظ على حدود الدولة والإشراف عليها إلى السوق الخاصة- شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية؟

¹ الحواجز "نقاط التفتيش"

عرفت شيرا هافكين "الحواجز الإسرائيلية" في دراستها بأنها "نقاط التفتيش والمراقبة على حركة الأشخاص والبضائع" واعتبرتها أداة رقابة وتفتيش- سيطرة على الفلسطينيين، واعتبرت الحاجز - نقطة تفتيش. أما التمييز بين الحواجز كان جغرافياً.

- نقاط التفتيش:
- الحواجز:

² مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تاريخ الزيارة 4 يناير 2021، <https://bit.ly/3quwxyV>

للإجابة عن هذا التساؤل قسمت الباحثة دراستها إلى قسمين رئيسيين: الأول، ناقشت الإطار النظري والخلفية التاريخية لخصمه الحواجز في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الثاني، عرضت الدوافع والاسانيد الرئيسية التي يطرحها مؤطرو خصمه الحواجز في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ناقشت أربعة دوافع رئيسية، وأسماها بـ "الأساطير". وفي هذه الترجمة، سنناقش أيضاً الحجج والاسانيد التي اعتمدت عليها الباحثة، مع تفصيل وتبيان كافة المصطلحات ذات العلاقة.

1. الخلفية والبيانات

أ. تطوير نظام الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية

تشكل الحواجز ونقاط التفتيش وسيلة رئيسية للتحكم في حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومراقبتها وتقييدها من جهة، وبين الأراضي المحتلة وإسرائيل من جهة أخرى. على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي استخدم حواجز الطرق منذ بداية الاحتلال، إلا أن أدوارها وأساليب عملها وأنماطها لم تتغير طوال سنوات الاحتلال "1967-1994". وتسرد الدراسة تطوير الحواجز الإسرائيلية في تلك السنوات على النحو التالي: منذ العام 1967، لم تكن هناك حواجز حدودية دائمة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، لأكثر من عشرين عاماً. ومنذ اندلاع الانتفاضة الأولى (الحجارة)، بدأت الحواجز توضع على النقاط الرئيسية بين المدن الفلسطينية الرئيسية وإسرائيل، وتعرض على سبيل المثال: العمالة الفلسطينية التي كانت تتدفق على إسرائيل دون قيود، بحسب الدراسة استخدمت هذه الحواجز كنقاط رئيسية لإلقاء القبض على المطلوبين وأداة لإثبات السيطرة.

بدأت التغيير الجوهري على الحواجز، في الفترة الواقعة ما بين "1991-1993"، عندما تم إلغاء تصريح الدخول العام إلى إسرائيل، وأعلنت لأول مرة عن إغلاق تام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدأت إسرائيل في

تطبيق سياسة تتضمن فرض عمليات إغلاق طويلة، إلى جانب توزيع تصاريح فردية وفقاً لمعايير صارمة، واعتمدت على مبدأ الانفصال التدريجي في الطريق إلى الحل السياسي-حل الدولتين عام 1993، والتي تبعتها اتفاقية باريس عام 1994. وأصبحت الحواجز الحدودية تدريجياً مواقع رئيسية في نظام الرقابة الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

في المرحلة الأولى التي تلت الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، اعتمدت إسرائيل سياسة الإغلاق والتصاريح الفردية لتقييد الحركة الفلسطينية. في قطاع غزة، اقترن إعلان سياسة الفصل ببناء سياج محيط (الحدود الفاصلة بين غزة وإسرائيل)، في حين بقيت الحدود في الضفة الغربية قابلة للاختراق حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

أما المرحلة التالية، تغير دور الحواجز، لاسيما في السنوات التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية (الأقصى) وإعلان إسرائيل سياسة الفصل الأحادي الجانب. وفي السنوات 2001-2003، بدأ مشروع "بناء الجدار الفاصل"، وبدأ رسم خط فاصل ملموس أكثر بين الأراضي الإسرائيلية والفلسطينية. وقد أعطي هذا المشروع ثماره مع بناء "جدار الفصل" في الضفة الغربية، وهو أكبر مشروع بناء في دولة إسرائيل منذ إنشائها.

إن بناء الجدار (على الرغم من عدم اكتماله)، فضلاً عن سياسة الإغلاق المتكررة خلال تلك السنوات والمعايير الأكثر صرامة لتصاريح الدخول إلى إسرائيل، حول الحواجز، وخاصة تلك الموجودة على طول خط التماس، إلى مواقع ذات أهمية استراتيجية كبيرة. وأصبحت الحواجز، هي النقاط التي يتم فيها تطبيق سياسة الفصل كآلية للرقابة والمراقبة والتصفية.

في ذات السياق، أصبحت نقاط التفقيش التابعة للجيش الإسرائيلي موقعاً رئيسياً في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ازداد الاهتمام بطريقة

إدارتها. خاصة بعد المزاعم التي أطلقتها بعض الهيئات المختلفة، التي اعتبرت "الجنود الإسرائيليين" لم يكونوا محترفين بما فيه الكفاية، وأن الإجراءات غير واضحة، وأن تشغيل الحواجز كان تعسفاً وعشوائياً، وفي الواقع أن الحواجز كان يديرها صغار السن. باتت الفجوة بين شكل الإدارة المرتجل والأهمية الجديدة للحواجز واضحة. كان هذا الانتقاد أحد العوامل التي أدت إلى إقرار الحكومة الإسرائيلية عام 2003 بشأن إصلاح عام لهيكل الحواجز وطريقة تشغيلها. يهدف هذا الإصلاح إلى إحداث تغيير جذري في طريقة إدارة نقاط التفتيش، ونقلها إلى شركات الأمن الخاصة؛ استبدال الهياكل العسكرية المؤقتة بهياكل دائمة منظمة؛ وتم تطبيق أحدث المعدات التكنولوجية التي تعمل على تحسين الفحص الأمني.

في مطلع العام 2005، استحدثت إسرائيل وحدة جديدة للرقابة والتفتيش على الفلسطينيين بهدف إحكام السيطرة، وهي: "الإدارة الانتقالية" (في عام 2010 تم تغيير اسمها إلى "سلطة العبور")، والتي كانت مسؤولة عن تشغيل حواجز مدخل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأراضي الإسرائيلية. وبحسب مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، فإن الأهداف الرسمية للإصلاح كانت بهدف "تقليص الاحتكاك الحالي في المعابر، وتحسين مستوى الخدمة دون المساس بمستوى التفتيش"، وهذا يستلزم جهة تمتلك تكنولوجيا متطورة تمكنها من إجراء فحص أمني موثوق. لذا، منحت إسرائيل في نهاية عام 2005 أول مناقصة لتشغيل نقاط التفتيش، وبعد ذلك تم اختيار خمس شركات أمن خاصة إسرائيلية لتوفير القوى العاملة لخدمات التشغيل والأمن لوزارة الدفاع الإسرائيلية "المخابرات المدنية"، "التلج الأبيض"، "Mikud"، "SB"، و"آري للأمن". اليوم، تعمل اثنتان من هذه الشركات عند نقاط التفتيش: المخابرات المدنية والتلج الأبيض.

ب. أنواع الحواجز الإسرائيلية

عددت هافكين أنواع الحواجز الإسرائيلية وفقاً للنطاق الجغرافي ونطاق عملها، حيث رصدت (36) حاجزاً كنقاط تفتيش نهائية قبل الدخول إلى إسرائيل، والتي تم تشغيل معظمها عام 2013 من قبل موظفي شركات الأمن الخاصة. تنقسم هذه الحواجز إلى عدة أنواع حسب وظيفتها: الحواجز المستخدمة لعبور الأشخاص "الفلستينيين"، والحواجز المستخدمة للمركبات الإسرائيلية "المستوطنون أو التجار أو الزوار"، والحواجز المستخدمة لنقل البضائع. وتنقسم الحواجز أيضاً إلى عدة أنواع من حيث الموقع الجغرافي ومستوى خصخصة أنشطتها، فالحواجز الأربعة على مدخل قطاع غزة تقع جميعها على طول الخط الأخضر. حاجز "إيريز"، الأكبر منها والمخصص للأشخاص، وحاجز "كارني" الذي يستخدم لنقل البضائع. كما يعمل حاجز "كرم ابو سالم"، الذي يُستخدم لأغراض إنسانية - يعمل أيضاً وفقاً للسياسة الإسرائيلية، لذا تضاعلت أنشطتهم بل وتوقفت في بعض الأحيان خلال فترات الإغلاق الطويلة.

أما في الضفة الغربية، يقع 32 حاجزاً تحول دون دخول إسرائيل على طول مسار الجدار الفاصل. معظم حواجز الضفة الغربية لا تقف على طول الخط الأخضر بل شرقه، وأحياناً بالقرب منه وأحياناً بعيدة عنه، وبعضها يشكل جيوباً تعزل المدن والقري الفلسطينية التي لا تزال محتجزة بين الجدار وبقية الضفة الغربية. تم نقل مسؤولية تشغيل معظم هذه الحواجز تدريجياً إلى سلطة العبور وتم نقل عملها الفعلي إلى شركات الأمن الخاصة.

يتم تشغيل معظم الحواجز في الضفة الغربية من قبل شركة "المخابرات المدنية"، ويتم تشغيل الحواجز في جنوب الضفة الغربية فقط من قبل شركة "الثلج الأبيض". وتستحوذ الحواجز الإسرائيلية اهتماماً خاصاً في مدينة القدس، لأنها لا تزال في حالة وسيطة من الخصخصة الجزئية. وعكس

نقاط التفتيش الأخرى في الضفة الغربية، فإن العديد من الذين يمرون عبر نقاط التفتيش هم من سكان القدس الشرقية، والمقيمين الإسرائيليين الدائمين، ويعيش بعضهم غرب الجدار والبعض في الشرق.

من المهم التأكيد على أن هذه القائمة تتعلق فقط بحواجز الدخول إلى إسرائيل، والتي ليست سوى أقلية مميزة بين جميع الحواجز. بحسب تقرير للأمم المتحدة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى حواجز الدخول إلى إسرائيل، يوجد في الضفة الغربية 62 نقطة تفتيش عسكرية مزودة بموظفين بشكل دائم، و25 نقطة تفتيش عسكرية متقطعة، و436 حاجزًا متنقل (طيار) للجيش الإسرائيلي منتشرة على طرق الضفة الغربية وتقع هذه الحواجز في قلب الضفة الغربية.

ج. الهيكل التنظيمي الجديد (خصخصة الحواجز)

رافق عملية خصخصة الحواجز، تغيير تنظيمي شامل كان أساسه إنشاء هيئة إدارية جديدة بهدف تركيز مهمة تشغيل الحواجز في أيدي المدنيين. وظفت "سلطة العبور" بشكل مباشر العشرات من الموظفين وكذلك مديري نقاط التفتيش وضباط الأمن. وتغيرت تلك السياسة حيث انخفض عدد موظفي الخدمة المدنية المعيّنين مباشرة من قبل سلطة النقل إلى الحد الأدنى، في حين أن مئات العمال الذين يعملون في نقاط التفتيش يعملون في الغالب كعاملين بعقود من قبل شركات الأمن الخاصة.

يتم تعريف شركات الأمن الخاصة، مثل الشركات الأخرى التي تسعى إلى التهرب من التشريعات التي تقيد التوظيف من قبل شركات القوى العاملة، على أنها شركات تقدم خدمات. يتم اختيارهم في المناقصات الحكومية كمقدمي خدمات الأمن والتفتيش لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وهي مقسمة إلى فئتين رئيسيتين:

الأولى-حراس الأمن الذين يحملون أسلحة ويؤمنون المكان، بما في ذلك رؤساء المناوبات المسؤولين عن حراس الأمن الآخرين. أما الثانية، المفتشون المسؤولون عن جميع مراحل الفحص الأمني. تحدد المناقصة معايير شهادة الموظف في كل مستوى، ومستوى التدريب المطلوب والإجراءات التي سيتم من خلالها إجراء الانتقال. تم تعيين الشرطة وجهاز الأمن العام في هيئات استشارية تعمل جنباً إلى جنب مع سلطة العبور، وكانوا شركاء في صياغة العطاء والعقد مع الشركات، ولا يزالون يشاركون في القرارات المتعلقة بإجراءات الانتقال والإشراف على سيرها.

هـ . المزيج (الصلاحيات)

تجادل الباحثة في هذا الجانب، الصلاحيات الموكلة لشركات الأمن الإسرائيلية الخاصة من جانب الحكومة، وطبيعة إدارة الحواجز، حيث ترى بأن خصخصة الحواجز خطوة حساسة، لأنها تثير قضايا السلطة والمسؤولية، لأنها نقل للسلطات التي هي من حيث المبدأ في يد الدولة وحدها-مراقبة الحدود، وتحديد من سيعبرها وسلطات الشرطة-إلى شركات الأمن الإسرائيلية. أخذ منظرو الخصخصة هذه المشكلة بعين الاعتبار، وابتكروا حلاً من نوعين: توسيع صلاحيات حراس الأمن من جهة، وتعيين موظفي الخدمة المدنية في المناصب الإدارية والإشرافية من جهة أخرى. قانون حماية الأمن العام (2005) يوسع صلاحيات حراس الأمن عند نقاط التفتيش الحدودية لتشمل سلطات الاعتقال والتفتيش على جسد الشخص وممتلكاته لتحديد مكان المتفجرات والأسلحة، واشترط تحديد الهوية، وحتى الاحتجاز القسري حتى وصول الشرطة.

في عام 2010، نُشر الأمر العسكري رقم (1665) بشأن تنظيم السلطات في نقاط العبور (أحكام مؤقتة)، المكمل لهذا القانون. لكن على الرغم من التغيير في القانون وبسط سلطات حراس الأمن الخاص، في

اجتماعات لجنة الكنيست بشأن هذه المسألة، أوضح المستشارون القانونيون لوزارة الدفاع أنه لا يمكن نقل المسؤولية الإجمالية عن تشغيل المعابر إلى موظفي الشركات الأمنية الخاصة ويجب تركها لممثلي الدولة. لذلك، تقرر أن كل نقطة تفتيش ستكون موجودة، سوف تستخدمها سلطة العبور مباشرة، ويمكنها تفويض سلطتها لموظفي شركات الامن الخاصة.

مواطنة أم خصخصة الحواجز؟

تميز الباحثة بين مصطلحي الخصخصة، جنسية الحاجز، والاستعانة بجهات خارجية "شركات أمن"، حيث تعتمد إسرائيل على أن تكون جنسية الحاجز تابعة للشرطة وجهاز الأمن العام، رغم كافة الصلاحيات الموكلة لشركات الأمن.

أما "خصخصة الحواجز" فتعني: نقل بعض الأعمال كجزء إصلاحي وتطويري للأعمال، لشركات الأمن الخاصة من أجل الربح، ومع ذلك، ترى الباحثة بأن المصطلح مضللاً أيضاً، فقد يعتقد المرء أن المصطلح يحول الحواجز بأكملها إلى مؤسسة خاصة هادفة للربح. في الواقع، هذه مجرد خصخصة للتنفيذ، يتم تشغيل الحواجز من خلال الاستعانة بمصادر خارجية، من قبل شركات الأمن الخاصة، في حين أن سلطة تشغيلها، وكذلك تمويل أنشطتها، تبقى مع الدولة، من خلال سلطة العبور.

2. أربعة دوافع رئيسية حول الخصخصة

يُنظر إلى الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية على أنها استراتيجيات محايدة تضمن الكفاءة والإنتاجية المتزايدة والمدخرات والمهنية والتنظيم الأفضل والأكثر تنظيماً، أو بعبارة أخرى، الإدارة الجيدة. لذلك، تهدف خصخصة الحواجز إلى تحسين عملها. لكن في الوقت نفسه، يهدف أيضاً إلى معالجة الصعوبات السياسية، من خلال نقل المسؤولية من الإطار

العسكري المتخصص في الحرب، إلى الإطار المدني، المتخصص في الخدمة.

أ. دافع التحسين

بعد انتشار النظرة الليبرالية الجديدة للعالم، أصبحت الإصلاحات التنظيمية شائعة بين الشركات الخاصة والقطاع العام، ويُنظر إليها على أنها تقدم فعال بطبيعته. في حالة خصخصة الحواجز، تم تعريف التطوير وتوضيحه بأنه تحريك سلطة الدولة إلى سلطة مدنية مهنية، دون النظر بآثارها الملموسة.

في البداية، يجب أن يكون النقد مقيداً: مقارنة بحركات الخصخصة الأخرى، حيث تضمن نقل المهام من الدولة إلى السوق الخاص انسحاب الدولة من دورها كمشرف، مما تسبب في رفع القيود، وفي هذه الحالة لم يكن التغيير التنظيمي مصحوباً بإزالة المسؤوليات الرقابية.

يُظهر فحص الهيكل التنظيمي بعد تطوير عمل الحواجز وخصخصتها أن المسؤولية الشاملة لتشغيل الحواجز بقيت في أيدي الدولة، وأن السلطة العليا في الميدان قد تم منحها من قبل الموظفين المدنيين وسلطات العبور الذين يعملون كمديري نقاط تفتيش وضباط أمن.

بقيت سلطة تحديد معايير وإجراءات تشغيل الحواجز والإشراف على النشاط العام في أيدي الدولة، وتم تفويضها لممثلي الشرطة وقوات الأمن، وأعضاء سلطة العبور والشرطة وجهاز الأمن العام. لممثلي أجهزة الدولة وفي وضع إجراءات واضحة لعمل الحواجز. وبسبب الخوف من نقل مثل هذه السلطة الحساسة إلى شركات خاصة، ترافقت عملية الخصخصة مع زيادة رقابة ممثلي أذرع الدولة ووضع إجراءات واضحة لتشغيل الحواجز.

من المفارقات أن الاستعانة بمصادر خارجية تركزت في أيدي الدولة على الصلاحيات التي كانت قبل الخصخصة تُعهد إلى صغار الجنود الذين

تصرفوا دون تعليمات واضحة، ودون إجراءات ودون إشراف تقريباً. الاستعانة بمصادر خارجية وضع هرم المسؤولية على قدميه، بحيث يكون المسؤولون في أعلى الهرم ممثلين لقوات الأمن، حيث يتحملون مسؤولية اتخاذ قرارات مبدئية بشأن هيكل الحاجز وإجراءات التفتيش وإجراءاته، بينما يظل صغار العاملين في القطاع الخاص، على عكس صغار الجنود. مسئولين عن تنفيذ المهام.

ومع ذلك، حتى بعد تركيز المهام داخل الهيكل التنظيمي الجديد، في بعض النواحي، لا تتركز الصلاحيات على الإطلاق. في الواقع، يتضمن الهيكل التنظيمي الجديد ممثلين عن هيئات مختلفة، مما يؤدي إلى إنشاء هيكل إداري معقد بشكل خاص ليس بالضرورة فعالاً من الناحية التنظيمية. إن "دمج" موظفي سلطة العبور في المناصب الإدارية وموظفي شركات الامن الخاصة في المناصب التشغيلية وممثلي القوى الأمنية في المناصب الإشرافية يعني في كثير من الحالات، ازدواجية في المناصب وارتباك لا يقل عما كان يميز أنشطة الحواجز قبل الخصخصة.

جاء في تقرير مراقب الدولة لعام 2010: "إن تشغيل المعابر من خلال ثلاث جهات نتج عنه ثلاث آليات إدارية مختلفة تقوم بأنشطة مماثلة، وهذا يتعارض مع مبادئ الكفاءة التشغيلية والتنظيمية والالتزام الصارم بالمدخرات". بعد خمس سنوات من إنشاء إدارة المعابر في وزارة الدفاع الإسرائيلي بهدف تنظيم نشاط المعابر الحدودية والحواجز على الخط الأخضر، يُظهر تحقيق صحيفة هآرتس أنه من الناحية العملية، فإن الرغبة في تنسيق جهة واحدة للمسألة بعيدة المنال. عدد كبير من الهيئات مسؤولة عن إدارة الحواجز: الجيش الإسرائيلي، إدارة العبور، حرس الحدود والشرطة الإسرائيلية، التي تعمل جنباً إلى جنب مع عناصر مثل قيادة مكافحة الإرهاب، القيادة المركزية، وزارة الأمن الداخلي، منسق عمليات الحكومة في

المناطق ووزارة الدفاع. يكشف التحقيق أن الهيئات نفسها لا تعرف بالضبط من المسؤول عن مسألة تشغيل المعابر.

تتضح الازدواجية بشكل كبير في منطقة القدس، حيث يكون المفتشون جنوداً في وحدة العبور التابعة للشرطة العسكرية، بينما يتم تأمين الحاجز من قبل حراس أمن شركة خاصة "المخابرات المدنية" وكلهم تحت سلطة مدير نقطة تفتيش نيابة عن شرطة إسرائيل. وهو ما رفضه تقرير مراقب الدولة لعام 2010، حيث أعتبر التعاون بين الأطراف العاملة على الحواجز غير مرضٍ وعلى وجه الخصوص-التعاون بين الشرطة والشاباك فيما يتعلق بتحديد إجراءات تشغيل حواجز الدخول إلى القدس غير كاف.

المسؤولية القانونية

أحد المجالات الأكثر حساسية التي تقع بين الصلاحيات والازدواجية هو مجال المسؤولية القانونية. من حيث المبدأ، فإن الوضع القانوني لممثلي قوات الأمن عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة هو وضع فريد يشمل حماية وإشراف خاصين. من ناحية، يتلقى أفراد قوات الأمن حماية خاصة لأن لديهم سلطة استخدام القوة وحتى العنف بسبب واجباتهم، وليس كمواطنين عاديين. من ناحية أخرى، يخضعون أيضاً لرقابة خاصة لمنع إساءة استخدام السلطة والسلطة الممنوحة لهم بموجب القانون.

ولهذه الغاية، هناك هيئات داخلية في قوى الأمن تتمثل مهمتها في التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد أفرادها، بالإضافة إلى إطار قانوني خاص-القانون التأديبي-للتعامل مع جرائم مثل إساءة استخدام السلطة أو سوء السلوك أو الإهمال أو الاستخدام غير المتناسب للقوة.

على الرغم من أن الأطر الفريدة المصممة لمراقبة سلوك جنود الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالفلسطينيين غير فعالة عملياً، إلا أن هذا لا يلغي الحاجة المبدئية للإشراف-ولا يوجد مثل هذا الإشراف على موظفي الشركات

الأمنية. نظرًا لأن هؤلاء العمال لا يعملون بشكل مباشر من قبل الدولة أو قوات الأمن، فعند تقديم شكوى ضد موظف شركة امن خاص يعمل في نقطة تفتيش، فإن السلطة القضائية الوحيدة هي محكمة مدنية، ويبدو أن هذه الشكاوى لن يتم التعامل معها إلا في القانون الجنائي.

تبسيط إجراءات التفتيش؟

جانب آخر من "تحسين" الحواجز هو إعادة تنظيم إجراءات التفتيش وفقا لمعايير الكفاءة. كجزء من التطوير، تم إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات التفتيش، التي سبق أن حددها الجنود بشكل تعسفي تمامًا، وإضفاء الطابع الرسمي عليها. في نقاط التفتيش المخصصة، يتضمن إجراء التفتيش سلسلة من المحطات التي يمكن عرضها في مخطط تسلسلي، ويتم إجراء التفتيش في كل محطة وفقًا لإجراءات منتظمة. تم فحص الأشخاص الذين يعبرون الحاجز باستخدام مقياس مغناطيسي (الماسح الضوئي) ويتم فحص متعلقاتهم باستخدام المناظير.

وفقًا لقرار المشغل (شركات الأمن الإسرائيلية)، يتم توجيههم إلى إجراء روتيني، يتضمن تقديم بصمات اليد والتحقق من شهادات الانتقال في النظام المحوسب، أو إلى إجراء خاص يتضمن اختبار الرائحة، واختبار الفحص الجسدي، وإذا لزم الأمر، اختبارات وتحقيقات إضافية. يتم الخروج والدخول من الحاجز والمرور من محطة إلى أخرى أثناء التفتيش من خلال بوابات حديدية تعمل من موقع خاص. كل من مشغلي نظام الفحص، مسؤول عن محطة واحدة في هذا الإجراء.

وبالمقارنة بنقاط التفتيش العسكرية المؤقتة، يدير الجنود العبور وفقًا لإجراءات عشوائية ومتغيرة بشكل متكرر، عند نقاط التفتيش المخصصة، بينما يعمل المشغلون وفقًا لإجراءات ثابتة محددة في إجراءات مكتوبة. هو

إجراء أكثر تنظيماً وبالتالي يبدو أقل تعسفياً، ولكن الترتيب الجديد الذي يميز إجراءات الانتقال يستبدل تعسف قرارات الجنود بتعسف أكثر تنظيماً ترتيباً.

وبالتالي في الحواجز التي تمت خصصتها، هناك سلسلة طويلة من الإجراءات تضع معايير صارمة لا تتعلق فقط بإجراءات السلامة، ولكن أيضاً بجوانب أكثر هامشية، مثل كمية الطعام التي يمكن للفلسطيني العامل في إسرائيل ان يحضرها معه. وتمنع إدخال زجاجات المياه الكبيرة، وتضع حداً أعلى 5 أرغفة صغيرة (بيتا) لكل شخص، وتحظر إدخال وجبات مطبوخة، وأكثر من كيس زيتون صغير أو زجاجة زيت.

علاوة على ذلك، فإن إضفاء الطابع الرسمي على التفتيش يجعل الإجراء ميكانيكياً ويقلل إلى حد كبير من الاتصال المحتمل بين الأشخاص والمشغلين. في نقاط التفتيش الكبيرة المخصصة للمشاة الفلسطينيين من الضفة الغربية، تتم عملية التفتيش من خلال زجاج مصفح ويتم الاتصال عن طريق نظام ويتبع تعليمات المشغلين. في ظل هذه الظروف، لا يمكن للفلسطينيين الراغبين في عبور نقطة التفتيش تفسير موقف أو حاجة معقدة لا يمكن تبريرها بالموافقة المناسبة. على الرغم من أن المفاوضات الجارية مع الجنود قبل الخصخصة سمحت بعنف مكشوف وتعسفي، إلا أنها أتاحت أيضاً درجة من المرونة. لهذه المرونة أهمية خاصة بالنظر إلى أن الحواجز المعنية لا تفصل بين دولتين ذات سيادة، حيث يعتمد الكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية على جانبي نقطة التفتيش على الدخول إلى إسرائيل لأسباب متنوعة.

علاوة على ذلك، ينص الترتيب الجديد في الإجراءات على المعاملة المختلفة للإسرائيليين والفلسطينيين، يتطلب مرور الفلسطينيين سلسلة طويلة من عمليات التفتيش الصارمة، في حين أن مرور المركبات الإسرائيلية المستخدمة غالباً ما يتم تقييد المستوطنين والزوار والتجار بفحص سلس جداً.

لذلك فإن الترتيب الجديد يقر التمييز السائد عند نقاط التفتيش ويجعل الخط الفاصل الذي أقامته إسرائيل خطأً حدودياً سالكاً بالنسبة لبعض السكان، في حين أنه ليس أكثر من نقطة تفتيش عشوائية للآخرين.

ب. دافع المدخرات

دافع آخر تطرحه الباحثة حول الخصخصة وهي، توفير التكاليف. ولكن هل يقلل الاستعانة بمصادر خارجية عن جيش الاحتلال في الواقع من تكاليف تشغيل نقاط التفتيش؟

منذ التسعينات، كان هناك نقاش عام حول الحاجة إلى الخصخصة والبعثات العسكرية وتطوير المنافسة الحرة بين الجيش الإسرائيلي والسوق الخاصة (شركات الأمن الإسرائيلية). توزيع مهام الإنتاج والتشغيل بين الجيش الإسرائيلي والسوق المدني.

لم يعرف الجيش الإسرائيلي كيفية تسعير مهامه بالكامل، وبالتالي منع المنافسة العادلة بينه وبين السوق الخاصة. ومن بين أمور أخرى، لن يقوم الجيش الإسرائيلي بتسعير تكاليف الموارد التي توفرها له الدولة: الأراضي والأصول الرأسمالية وخاصة القوى العاملة في شكل مجندين.

ومع ذلك، على الرغم من التأخيرات والإخفاقات، تُظهر المنشورات العسكرية وتقارير الميزانية لوزارة الدفاع في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن الجيش الإسرائيلي قد تحسن في الحسابات، بل وأصبح أحد الهيئات البارزة التي تروج للخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية. وهو منظم "ديناميكية" و "تعليمية" و "منظمة".

الخصخصة مكلفة للغاية

يبدو أن الخصخصة أصبحت هدفاً في حد ذاته، دون الحاجة إلى حسابات التكلفة. في جميع مناقشات لجنة الكنيست حول هذا الموضوع، على

الرغم من طرح السؤال من وقت لآخر، لم يتم تقديم أي بيانات حول تكاليف المواطنة ولم تتم مقارنة تكاليف تشغيل الحواجز قبل وبعد الخصخصة.

تواجه محاولة تقدير تكاليف الخصخصة في هذه الدراسة بعض الصعوبات. أولاً، يعود الافتقار إلى الشفافية وصعوبة العثور على البيانات إلى حقيقة أن بعض البنود في ميزانيات الدفاع تُعرّف على أنها معلومات سرية. ثانيًا، لا تظهر الخصخصة في ميزانية مركزية واحدة، لكنها مقسمة بين بنود مختلفة في موازنات متعددة، بما في ذلك ميزانية مساحة التماس (ميزانية فريدة تضاف إلى ميزانية وزارة الدفاع)، وميزانية الدفاع نفسها، والتمويل الأجنبي الذي تجمعه إسرائيل لبناء "المحطات" وشراء الوسائل التكنولوجية. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يجد في المنشورات المختلفة معلومات تجعل من الممكن تقدير، تكاليف التطوير إلى حد ما.

في ميزانية الدفاع لعام 2007، ظهر بند في الميزانية لأول مرة، تطرق إلى تكلفة تشغيل نقاط التفيتش العاملة في منطقة التماس، مع تقدير 145 مليون شيكل في السنة. تم نشر رقم أعلى في الصحيفة العسكرية "في المخيم" في مقال في تموز 2009، بعد تفعيل نقاط التفيتش الإضافية في الضفة الغربية، والتي بموجبها يبلغ المبلغ المخصص للبعثة 200 مليون شيكل، وهو المبلغ الذي سيرتفع إلى 270 مليون شيكل بعد الانتهاء من جميع حواجز الدخول إلى إسرائيل. هذا التقدير، الذي يتراوح بين 200 مليون شيكل و270 مليون شيكل، هو أحدث تقدير وجدته لميزانية النشاط السنوي للحواجز المخصصة.

بالإضافة إلى تكاليف تشغيل الحواجز، شمل التطوير نفقات إضافية مخفية في بنود الميزانية المختلفة. تم استخدام أكبر المبالغ لإعادة بناء أو "تحديث" نقاط التفيتش كجزء من التطوير العام لنقاط التفيتش لجعلها "مشابهة

في مظهرها للمطارات المقبولة عالمياً". وتقدر تكاليف المواطنة لكل نقطة تفتيش بـ 12-25 مليون شيكل.

تظهر منشورات مختلفة أدلة على مبالغ ضخمة استثمرت في أحدث المعدات التكنولوجية التي تم جلبها إلى نقاط التفتيش، والتي مصدرها هيئات دولية وحكومات أجنبية. على سبيل المثال، أعلن متحدث باسم الجيش الإسرائيلي منذ نهاية عام 2006: "وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على اتفاقية بقيمة 15 مليون دولار مع AS&E في الولايات المتحدة، والتي تنظم شراء خمسة ألواح زجاجية متحركة لإدارة النقل والمعايير في وزارة الدفاع الاسرائيلي".

بناء نقاط التفتيش المخصصة وتشغيلها كانت مهمات باهظة التكلفة، بتكلفة أولية مئات الملايين من الشواكل وبتكلفة سنوية يقدر بما لا يقل عن 270 مليون شيكل. هذه المبالغ أكثر إثارة للإعجاب إذا أخذنا في الاعتبار تكاليف تشغيل نقاط التفتيش قبل الخصخصة. حتى لو لم يأخذ المرء في الحسبان التكاليف الهائلة للبناء والمعدات للمباني التي كانت مرتجلة في السابق من موارد عسكرية بسيطة-الكتل الخرسانية وشبكات التمويه وأكياس الرمل -فإن تكلفة إدارة نقاط التفتيش كانت ضئيلة مقارنة بالمبالغ المستثمرة فيها اليوم.

كانت نقاط التفتيش في الغالب يديرها جنود في الخدمة النظامية وكان المسؤول عن الحاجز عادة ضابطاً صغيراً. ورغم أن الجيش مخطئ في تجاهل تكلفة تشغيل الجنود في الخدمة الإجبارية، فمن الواضح أن تكلفة هؤلاء الجنود، الذين لا يتقاضون رواتبهم وفقاً لقانون العمل والذين تتسم ساعات عملهم بالمرونة والطول، أقل من تكلفة العاملين بدوام كامل.

هذه المبالغ أكثر إثارة للإعجاب إذا كنت تفكر في تكاليف تشغيل الحواجز قبل الخصخصة. حتى لو كانت تكاليف البناء والمعدات الضخمة

للمباني التي تم بناؤها سابقاً مرتجلة من الموارد العسكرية البسيطة-الكتل الخرسانية، وشبكات التمويه وأكياس الرمل-لا تأخذ في الاعتبار أن تكلفة تشغيل نقاط التفيتش كانت ضئيلة أيضاً مقارنة بالمبالغ المستثمرة اليوم. هل يصح القول بأن خصخصة الحواجز هي اهدار للمال العام؟ الحسابات الجزئية التي قدمتها كافية لإظهار أن ترك الحواجز في أيدي الجيش كان أرخص بكثير.

تشجيع الأعمال المسببة في مجتمع الشباب

تجادل الباحثة بعد أن اثبتت بأن خصصه شركات الأمن لا توفر على ميزانية الدولة، رغم امتلاك تلك الشركات للتكنولوجيا الرقمية، بأن الاستعانة بالمصادر الخارجية للدولة على الحواجز هو تشجيع على عمل مسيء ترفضه العائلات لأولادها.

اليوم، يتم توظيف الموظفين من خلال هيئات مختلفة، ولكن هناك أيضاً العديد من الموظفين، وعلى وجه الخصوص عمال الجمارك والمفتشون هم موظفون مدنيون. السلطة استثنائية بين هذه السلطات في أنها تعمل كنوع من الهيكل التنظيمي الفارغ، والذي يشمل المديرين والموظفين والحواجز الميدانية، في حين تم الاستعانة بشركات الأمن الخاصة لجميع جوانب نظام تشغيل الحواجز.

إن تجنب التوظيف المباشر والتوجه إلى الشركات التي تقدم الخدمات يتوافق مع منطق السوق الليبرالية الجديدة، والذي بموجبه يجب تقليص القطاع العام قدر الإمكان من أجل الكفاءة والادخار. وبهذا المنطق يتضح أن هذا التخفيض فعال من حيث التكلفة، ولا داعي لتفسير أو إثبات ذلك. ولكن في الواقع، ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت الاستعانة بمصادر خارجية أكثر فعالية من حيث التكلفة. وفقا للمحامي "عيران جولان"، الخبير

في حماية حقوق موظفي شركات الأمن، فإن الاستعانة بمصادر خارجية ليست بالضرورة فعالة من حيث التكلفة بالمعنى الضيق للميزانية.

تصدرت مشاكل المسؤولية عن توظيف العاملين في شركات الأمن عناوين الصحف في عام 2008، عندما أُضرب بعض موظفي شركة Mikod عن العمل بعد إقالة الذين قادوا نقابة العمال في محاربة انتهاكهم للحقوق، وعلى وجه الخصوص ضد الممارسة غير العادلة لتقسيم الأجور. الأساس الذي يحسب على أساسه المعاش والحقوق الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، عندما حاول موظف مفصول معرفة أسباب إقالته، ادعت شركة أمنية كان يعمل بها أن ذلك تم بمبادرة من سلطة العبور، في حين أن ممثلي سلطة العبور يتصلون من أي مسؤولية على أساس أن السلطة ليست صاحب العمل. لذلك لم يتبق عنوان للاحتجاج على الفصل، الذي يُزعم أنه ينتهك الحق في تكوين الجمعيات وأنه غير قانوني.

إذا نظرنا إلى شروط توظيف حراس الأمن والمفتشين، نجد ظروفًا مماثلة لتلك المعتادة في سوق العمال. يتم العمل في مناوبات طويلة وغير مناسبة، حيث تفتح الحواجز عند الفجر. إنها تتطوي على مخاطر كبيرة ويتم إجراؤها تحت إشراف صارم وظروف تأديبية تشمل التدريب والعقوبات.

على الرغم من أن الرواتب أعلى من تلك المقدمة لوظائف أمنية مماثلة في أماكن أخرى، إلا أنها لا تزال منخفضة للغاية. يتم الدفع لمدة ساعة وأحيانًا دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في القانون من حيث حسابات المعاش والحقوق الاجتماعية الإضافية. من خلال مقابلات مع موظفي شركات الأمن، تبدأ رواتب عالية إلى حد ما 40-55 شيكل للساعة لحراس الأمن و30-40 شيكل للساعة للمفتشين المدنيين، في حين أن الرواتب اليوم أقل بكثير وتصل إلى 34-40 شيكل في الساعة لحراس الأمن وحوالي 26-29 شيكل للمفتشين المدنيين.

معظم العمال هم من الشباب في العشرينيات من العمر الذين أنهوا خدمتهم العسكرية ويعيشون في الأطراف بالقرب من نقاط التفيتش ويعملون في هذه الوظيفة لفترة قصيرة نسبياً. "هذه ليست وظيفة مدى الحياة، هذه مهمة عبثية، رتيبة، شاقة. كم سنة ستمشي مع سترة وسكوتر؟ لا توجد أم اسرائيلية تريد أن ترى ابنها في مثل هذه الوظيفة. السكان المستهدفون بهذا العمل هم السكان الذين تكون فرص عملهم محدودة: الشباب غير المتعلمين بخلاف تدريبهم العسكري المستعدون للعمل في ظروف مماثلة".

الإنفاق الدفاعي وعسكرة الاقتصاد

جانب آخر من المنطق الاقتصادي لمشروع الخصخصة هو اصلاح الإنفاق الدفاعي. دون الخوض في هذه الحجة العامة، يمكن القول بأن الأساس المنطقي الاقتصادي للمهام العسكرية هو أن الاصلاح تدفع حدود حسابات التكلفة: فهي تنقل تكاليف الأمن من عمود الإنفاق العام على الأمن، والذي يُنظر إليه على أنه "ثقب أسود" للاقتصاد الإسرائيلي. في عمود آخر، الاستثمار غير المباشر في النمو من خلال دعم الصناعات التي تبدو منتجة للاقتصاد، وتشجيع العمالة ودعم الصناعات الامنية، التي تعد أرضاً خصبة لريادة الأعمال التكنولوجية وأيضاً صناعة تصدير رئيسية.

وبهذا المعنى فإن مشروع خصخصة الحواجز يخضع لمنطق السوق ويُنظر إليه على أنه مشروع "يصاد عصفورين بحجر واحد". إنه مصمم لتحسين مستوى الأمن، وبالتالي تقليل مستوى عدم اليقين والمساهمة في النمو الاقتصادي والاستقرار، وفي نفس الوقت هو استثمار يجب أن يعود إلى الاقتصاد. إن نقل تشغيل الحواجز إلى شركات أمنية خاصة يخلق وظائف للشباب بعد خدمتهم العسكرية وأيضاً للأفراد العسكريين الأكبر سناً: ضباط الأمن ومديرو نقاط التفيتش ومديرو سلطات العبور ومديرو الشركات الأمنية، ومعظمهم من قدامى المحاربين في قوات الأمن. تعمل الخصخصة على

تحفيز الصناعة الأمنية، وهي قطاع متنام في الاقتصاد الإسرائيلي بتزويد شركات الأمن بعقود ضخمة يبلغ مجموعها ملايين الشواقل.

تشجع الخصخصة أيضاً الشركات الفرعية المشاركة في تشغيل نقاط التفتيش: الشركات التي تقدم التدريب والتعليم وورش العمل الخدمية والتموين والملابس والنقل. تقوم بعض هذه الشركات بتصدير خدمات أو تدريب أو منتجات أمنية إلى دول أخرى. بالنسبة لمعظمهم، فإن عملهم كموردين معتمدين من وزارة الدفاع الإسرائيلية هو علامة مرموقة للجودة تزيد من جاذبيتهم في السوق الدولية.

في الواقع، لم تقلل شركات الأمن الإسرائيلية الإنفاق على الأمن على الإطلاق. إن تأميم الإنفاق الأمني ليس منفصلاً عن عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي. وبهذه الطريقة، أصبح سوق المنتجات والخدمات الأمنية استثناءً لكسب الدعم النشط ومشاركة الدولة، التي تمول وتدريب وتوفر فرص العمل، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال السوق الخاصة وشركات الأمن الخاصة. كل هذا في فترة اتسمت بانخفاض انخراط الدولة في الاقتصاد، ولا سيما في خلق أماكن العمل، على أساس مجموعة اقتصادية نيو ليبرالية فرعية. إن عسكرة الاقتصاد تعزز مكانة قطاع الأمن في الاقتصاد وتضع أفراد الأمن في مناصب عليا، وهو اتجاه يزيد من اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الصراع مع الفلسطينيين.

3. دافع الاحتراف

بصرف النظر عن الافتراضات العامة حول الكفاءة والمدخرات التي من المفترض أن تعززها الخصخصة، فإن خصخصة الحواجز تهدف إلى حل ما كان يُنظر إليه على أنه مشكلة رئيسية في إدارة الحواجز: الافتقار إلى الكفاءة المهنية للجنود. على سبيل المثال، جاء في تقرير مراقب الدولة الصادر في يوليو 2003: "يواجه الجيش الإسرائيلي صعوبة في تشغيل

المعابر تحت مسؤوليته على المستوى المهني المطلوب في مثل هذا المجال المعقد، وبالتالي من الضروري نقل مسؤولية تشغيل هذه المعابر إلى هيئات مدنية".

إن مبادئ الاحتراف وتطوير الخبرة هي في صميم استراتيجية الاستعانة بمصادر خارجية "شركات الأمن الخاصة"، حيث يجب على كل هيئة أن تحدد وتتخصص في أنشطتها الأساسية، بالإضافة إلى نقل المهام الثانوية إلى الشركات الأمنية بهدف تحسين جودة العمل، وتبسيط تنظيمه وتقليل تكلفته. ولكن في الحالة المعروضة علينا، يجب طرح سؤالين مهمين: أولاً، ما هي المهام الأساسية للجيش الإسرائيلي، وكيف يمكن إعفاء الجيش من مهمة التحكم في الحواجز التي تؤدي إلى الدخول إلى إسرائيل؟

الجيش كمؤسسة، المهام الرئيسية بالطبع هي الدفاع عن إسرائيل وحدود الدولة. لكن في حين أنه من الواضح أن المهمات اللوجستية مثل تقديم الطعام أو الملابس أو النقل أو البناء ليست مهام عسكرية في حد ذاتها، يمكن منحها للشركات الخاصة بحيث لا يكون هناك التباس في أدائها مع كل من الجيش والشرطة.

عندما يحدد الجيش الإسرائيلي المهام التي يجب أن تكون مهماته الأساسية كمنظمة، فإن المهام الرئيسية هي بالطبع الدفاع عن إسرائيل وحدود الدولة، وكانت مهام الدفاع متشابكة بشكل لا لبس فيه مع مهام الشرطة والقمع للسكان المدنيين الفلسطينيين، فإن الادعاء بأن هذه المهمة ليست جزءاً من المهام الأساسية للجيش الإسرائيلي هو مجرد تحديد معياري.

يعتبر تشغيل الحواجز أمراً جديداً نسبياً ويجب التعامل معه بحذر، حيث يُعهد إلى الجنود تقليدياً بمهمة تشغيل الحواجز ك مجال ثانوي يجب نقله إلى متعهد خارجي "شركات الأمن". يجادل مؤيدو الخصخصة بأن تشغيل الحواجز مهمة شرطية تتضمن التعامل مع السكان المدنيين، وبالتالي لا

جدوى من القيام بذلك في بيئة عسكرية. لكن في الوضع المعقد القائم اليوم، حيث لا توجد حدود واضحة لإسرائيل مع مناطق الحرب الحساسة والخطيرة "تقصد الفلسطينيين".

4. دافع تحسين الخدمة

تناقش الدراسة في الدافع الأخير لنقل مهمة التفتيش على الحواجز وخصصتها إلى شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة كخطوة يروج لها المدافعون بأنها تهدف إلى تحسين الخدمة المقدمة للسكان الذين يمرون عبر الحواجز للتفتيش.

هذه واحدة من الحجج الرئيسية المستخدمة لتبرير خصخصة الحواجز، ويصاحبها التأكيد على أن التحضر والمدنية تعني نزع العسكرة، والتي يتم التعبير عنها في تفكيك التوتر المتأصل بين الجنود والفلسطينيين.

وفقاً لهذا النهج، تحول المواطنة الحواجز من نقاط الاحتكاك المنظم إلى أماكن يوجد فيها لقاء محايد بين المواطنين الإسرائيليين الذين يقدمون الخدمات والسكان المدنيين الفلسطينيين. ويوصف تفكيك التوتر بأنه عملية تطبيع تجعل الأماكن غير العادية والسياسية والحساسة أماكن طبيعية للتفتيش الأمني، مثل المطار أو مدخل مركز الشرطة. المصطلح الذي يستخدمه أصحاب هذا التنظير "تقليل الاحتكاك".

ولكن بخلاف بيان النية لتحويل الحواجز ونقاط التفتيش إلى أماكن مدنية وافترض أن استبدال الجنود برجال أمن سيؤدي إلى تفكيك التوتر بين الجنود والفلسطينيين، فإنه من غير الواضح بأي طريقة وبأي معنى ينبغي أن تجعل التغييرات في العملية نقاط التفتيش أكثر مدنية. لذلك، يبدو أنه تغيير استباقي إلى حد كبير، وموجه لحركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني الإسرائيلي، وكذلك للمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية، أكثر مما يُقصد به

خدمة السكان الفلسطينيين، حيث كانت الحواجز وما زالت أماكن تحد من إمكانية التنقل بحرية.

عدم تسييس الحواجز

تتضمن المفردات المستخدمة من قبل منظري خصخصة الحواجز والتي ذكرت الدراسة بعضها، على سبيل المثال، يطلق الجيش على نقاط التفتيش الإسرائيلية "نقاط التفتيش"، وهو مصطلح يؤكد حقيقة أن هذه هي نقاط لمنع حرية الحركة الحرة، بينما مع الخصخصة أصبحت نقاط التفتيش الجديدة "معابر"، وأحياناً "محطات" أو "محطات طرفية".

ووفقاً للمبدأ نفسه، غالباً ما يتم وصف إجراء التفتيش في الوثائق الرسمية، وكذلك في أفواه مشغلي نقاط التفتيش "الشركات الأمنية"، على أنه "خدمة"، ووفقاً لالتزام الشركات الأمنية تجاه وزارة الدفاع، يخضع جميع موظفي شركات الأمن لورش عمل "خدمة العملاء". في الواقع، لا يعرف الكثير ممن يمرون عبر الحاجز أي من رجال الأمن المتعددين ينتمي إلى أي من الجهات الامنية المتعددة، ومن يعمل كحارس أمن ومن هو جندي.

كما ذكرنا، بالنسبة لأولئك الذين يمرون عبر الحاجز، فإن علاقات القوة الأساسية بينهم وبين شركات الأمن الإسرائيلية على الحواجز، بقيت على حالها معاملة تعسفية. في هذا الصدد، حتى لو تم إجراء التفتيش بأدب أكثر، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي تم تدريسها في ورش عمل "خدمة العملاء"، يظل التغيير تجميلياً فقط.

الخاتمة

إن نقل عملية تشغيل الحواجز من الجيش والشرطة إلى شركات الامن الخاصة هو مثال على حركة الخصخصة في مجال الامن، وبالتالي يجب إجراء مناقشة عامة حوله. وصفت الدراسة التغييرات في شكل إدارة الحواجز والتفتيش وفحصت بشكل نقدي الافتراضات المتعلقة بالأهداف المروج لها في

دوافع الخصخصة، وتفكيكها، وتحليل الفوائد الكامنة من الخصخصة وعرض المفارقات التي تطوي عليها.

لقد أوضحت الدراسة أن خصخصة الحواجز وعملية التفكيك داخلها، قد حلت بعض المشاكل التنظيمية التي ميزت نقاط التفكيك العسكرية المؤقتة "إلى حين استلام شركات الأمن"، فإن هذا التبسيط هو نتيجة لتحرك تنظيمي تم بالتوازي مع الخصخصة، في محاولة لمعالجة المخاطر الهيكلية التي يشكلها الجيش. هذه الخطوة التنظيمية، التي تضمنت إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات والمعايير وإجراءات التفكيك وتدريب الموظفين، يمكن أن تتم دون خصخصة، وفي بيئة عسكرية أو عامة.

علاوة على ذلك، فقد أظهرت أن الخصخصة ضاعفت في الواقع تكاليف تشغيل الحواجز. ولكنها تعزز استراتيجيات الإدارة لتقليص القطاع العام والحفاظ على "مرونة التوظيف" من خلال إسناد المهام إلى شركات القوى العاملة "الشركات الأمنية".

مقارنة بالخطاب الرسمي، الذي يصف الخصخصة بـ المواطننة والمقصود بها "العمل المدني على الحواجز ونقاط التفكيك" ترى الباحثة أن الخصخصة لم تؤد إلى نزع السلاح وأن التغيير ظل سطحيًا وخطابياً الي حد كبير: استبدال المفردات المستخدمة لوصف الحواجز والسكان الذين يمرون بها لم يؤد، في رأيي، إلى التغيير -الأمن واستبدالها بالممارسات والمنطق المدني.

بل على العكس من ذلك، تواصل الشركات الأمنية الخاصة "المدنية" والعاملون المتعاقدون في الوقت الحاضر، الذين ليسوا أعضاء في قوات الأمن، اتباع المنطق العسكري، مما يؤدي إلى طمس الحدود بين العسكريين والمدنيين.

إذا ما هي العواقب الرئيسية لخصخصة الحواجز؟ وهل أدى ذلك إلى تحسين أو تفاقم إدارتها؟ توضح الإجابات التي قدمتها في الدراسة صورة معقدة. لم تضعف خصخصة الأعمال الأمنية على الحواجز ونقاط التفتيش من سلطة "الدولة" الجيش الإسرائيلي. بل تعمل الشركات الأمنية الخاصة كنوع من أذرع الدولة الإضافية تحت إشرافها وسلطتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستعانة بمصادر خارجية أتاح إلى حد كبير تنظيم عمل المواقع التي كانت تدار من قبل، حيث ترافق التطوير مع وضع قواعد وإجراءات لتشغيلها، وأصبح هذا أكثر منهجية.

من ناحية أخرى، تعزز الخصخصة انتشار العمالة غير المباشرة المسيئة بدعم وتشجيع من الدولة. بصرف النظر عن ذلك، فإن تنظيم عمل الحواجز لم يطرأ تغيير يذكر على الفلسطينيين الذين يمرون عبرها. يهدف الترتيب إلى إرضاء مدققي "المفتشين والرقابيين" على الحواجز في الجمهور الإسرائيلي وبين الحكومات والمنظمات الدولية وتقديم مظهر المعايير الحدودية العادية، كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم. ومع ذلك، فإن حواجز الدخول إلى إسرائيل لا تفصل بين كيانات سياديين، والحدود التي يضعونها ليست حدوداً معترف بها. وهي وسيلة إسرائيلية لفرض سياسة فصل أحادية الجانب تقيد حركة الفلسطينيين ولا تزال تعسفية كما كانت.

الاستخلاصات

ناقشت الدراسة في إطارها النظري الخلفية التاريخية لخصصه الحواجز في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث رصدت تاريخ عمل شركات الأمن الإسرائيلية على الحواجز والتي أسمتها "نقاط التفتيش" سواء في الضفة الغربية والقدس، أو على حدود قطاع غزة. لكنها ميزت الحواجز الإسرائيلية وذكرت أنواعها. واعتبرت أن هناك حواجز مقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة "داخل حدود عام 1967"، وهناك حواجز على طول الخط الفاصل "الخط

الأخضر". لكنها لم تتطرق أو تفصل الحواجز الإسرائيلية في مدينة القدس، حيث تحدثت عن تلك الحواجز بضبابية كاملة وكأنها خاضعة للسيادة الإسرائيلية.

وقد فصلت الدراسة الهياكل التنظيمية الجديدة لشركات الأمن الخاصة في ضوء خصخصة الحكومة الإسرائيلية للعديد من الأعمال التي كانت تقوم بها، خاصة جيش الاحتلال على تلك الحواجز. وجادلت الأفكار والرؤى التي تتحدث عن تفويض صلاحيات الحكومة الشركات الأمن الإسرائيلية الخاصة، وذكرت القرارات والأوامر العسكرية التي ناقشت هذه القضايا، لا سيما الأمر العسكري رقم (1665) بشأن تنظيم السلطات.

أما في القسم الثاني، وهو مجال تركيز الدراسة الرئيس، تناولت أربعة دوافع رئيسية والتي يطرحها منظرو خصصه الحواجز في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد جاءت على النحو التالي:

الأول، دافع تحسين وتطوير عمل الحواجز في ضوء انتشار النظرة الليبرالية الجديدة في إسرائيل، وخصخصة الكثير من المشاريع والخدمات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية للقطاع الخاص، حيث ناقشت المسؤولية القانونية لنقل تلك الخدمات من القطاع العام إلى الخاص، وطبيعة عملهم على الحواجز. لكنها لم تتطرق بالمطلق إلى الجرائم التي ترتكبها تلك الشركات بحق الفلسطينيين على تلك الحواجز.

لم تبين الدراسة الآلية التي يمكن محاكمة افراد شركات الامن الخاصة الإسرائيلية عند ارتكابهم للجرائم ضد الفلسطينيين الذين يعبرون الحواجز، وفقاً للقانون الاسرائيلي، من الناحية النظرية، يمكن محاكمة افراد شركة الأمن الخاصة في المحاكم الإسرائيلية لأنهم ليسوا محميين بموجب القانون الإسرائيلي مثل الشرطة والجنود.

بالإضافة إلى ذلك، لم تتطرق إلى الضحايا الفلسطينيين الذين قتلتهم شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية على تلك الحواجز. أو الانتهاكات التي يتعرضون لها اثناء عبورهم عبر الحواجز الموجودة في الضفة الغربية والقدس، وقطاع غزة، دون أن يشكل عبورهم للعمل أو التنقل بين المدن والمحافظات الفلسطينية من جهة، والانتقال للعمل داخل إسرائيل من جهة أخرى أي خطر على أفراد الشركات الأمنية العاملة على الحواجز. رغم أنها ناقشت المسؤولية القانونية للشركات في القانون الإسرائيلي، إلا أنها تناست القانون الدولي الذي يقر بالحقوق الإنسانية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في المادة (6) منه " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان". كما أقر الاعلان العالمي لحقوق الانسان، في مواده الثلاثين بالإضافة إلى الديباجية تلك الحقوق.

وعلى إثر ذلك، لم تناقش الدراسة عمل شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية في أراضٍ فلسطينية محتلة، وأن إسرائيل بوصفها قوة احتلال، ومسؤولة عن ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المحليين الخاضعين لاحتلالها، وعن ضمان ممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية، وفقاً للعهد والمواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية. وأن عمل تلك الشركات في الأراضي الفلسطينية تمثل خرقاً واضحاً وصريحاً لكافة هذه القوانين.

الثاني، دافع المدخرات "توفير التكاليف" حيث يطرح منظرو الخصخصة بأن شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية توفر على موازنة إسرائيل، لكنها ناقشت أطروحات المنظرين في ضوء الموازنات والوقائع، لتخرج بخلاصة بأن شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية، لم توفر على موازنة إسرائيل، وإن كانت تعطي نتائج أمنية قوية.

لم تكثف الباحثة بعرض الموازنات فقط، بل واعتبرت عمل الشباب في تلك الشركات الأمنية ذات التكاليف المرتفعة على الميزانية عملاً مسيئاً لهم، من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية ساعات العمل، حيث اعتبرت أن العاملين يقوم بأعمال أكبر من رواتبهم التي يتقاضونها.

قارنت الدراسة بين الميزانيات الحكومية وتكاليف إنشاء وتشغيل شركات الأمن في القطاع الخاص على الحواجز من جهة، والعمل الذي يقدمه أفراد شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية وأجورهم من جهة أخرى، وأغفلت المقارنة بين الاقتصاد الفلسطيني الذي يخضع للسطوة الاحتلالية "التدجين"، والاقتصاد الإسرائيلي بعد خصصه مشاريع وأعمال حكومية لشركات الأمن الخاصة، وما يسببه من خسائر اقتصادية للفلسطينيين، حيث يشكل انتشار الحواجز الاسرائيلية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة تعطيل للطاقة الإنتاجية لدى الفلسطينيين، وحرمانها من مصادر دخلها وتطويرها، وحد من حرية تنقلها، وخصوصاً عقب الانتفاضة الثانية (الأقصى) وهو ما يهدد حالة الامان المجتمعي. وفي دراسة لمعهد الأبحاث التطبيقية " اريج" بعنوان (تقييم الأثار الاقتصادية والبيئية للقيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على حركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين بين مدن وقري الضفة الغربية)، الفلسطينيون يخسرون أكثر من 400 مليون دولار سنوياً جراء الحواجز العسكرية التي تقطع وتفصل المدن والقري الفلسطينية.

الثالث، دافع الاحتراف لدى شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية، إنتقدت الباحثة كفاءة شركات الأمن وتطوراتها التكنولوجية وقدرتها على إدارة الحواجز، مقارنة بالكفاءة المهنية لجنود جيش الاحتلال. لكنها تميل إلى أن الحواجز هي مهمة الجيش بالأساس. لذلك، ترمي إلى تطوير الإمكانيات العسكرية بدلاً من خصخصة الحواجز ونقاط التفطيش وتسليم المهمة الأمنية لشركات الأمن الخاصة الإسرائيلية، لاسيما في ظل عدم تسوية الصراع

الإسرائيلي-الفالسطيني، وعدم وجود حدود واضحة مع المناطق الفلسطينية والتي أطلقت عليها الباحثة "مناطق حرب ساخنة". لكنها لم تنطرق إلى الطوابير الطويلة للفلسطينيين على الحواجز، وساعات الانتظار في ممرات ضيقة طويلة وبوابات حديدية للعبور. وبالرغم من ذلك يتم رفض الكثير من الفلسطينيين أمنياً لدى عبورهم تلك الحواجز، وهو ما يوضح بأن كافة ما ذكرته الباحثة من أسانيد سواء المتعلقة بالكفاءة أو التطوير هو دليل قوة إرهابها وضعف تطورها.

ركزت الدراسة على خصخصة الحواجز ومدى فعاليتها لدى إسرائيل اقتصادياً ومالياً وأمنياً، وانتقدت دورها في التشغيل للشباب بأجور زهيدة، رغم ذلك أوضحت التطور التكنولوجي والتدريبي للشركات الأمنية الخاصة الإسرائيلية. وفي ضوء كل ذلك، تتناقض مع ما طرحته في هذا الدافع وما سبقه من دوافع، حيث ترى أن خصخصة الحواجز تعتمد على الخبرة والكفاءة لموظفي الشركات الأمنية الخاصة، وأن أفراد الجيش الإسرائيلي هم من الشباب الصغير ومتهورين في التصرفات. وعادت لتؤكد بأن موظفي الشركات الأمنية الخاصة هم الشباب الذين أنهوا خدمتهم العسكرية في الأذرع العسكرية للجيش الإسرائيلي ولديهم الكفاءة الكبيرة للتعامل مع كافة الظروف.

ولعل الدليل الأبرز على هذه التناقضات، ما تقوم به الشركات الأمنية الخاصة وأفرادها على تلك الحواجز من قتل ومعاونة للفلسطينيين. بالإضافة إلى أن الكثير من العمال والفلسطينيين غير مدرك للتطوير والتغيرات التي حدثت على الحواجز، فهناك العديد من الجهات المسلحة العاملة على الحواجز، وليست جهة واحدة، وهو ما ذكرته الباحثة. لكنها لم تنطرق إلى تعدد الجهات الأمنية المسؤولة عن معاونة وقتل الفلسطينيين.

رابعاً، دافع تحسين الخدمة على الحواجز الإسرائيلية. تناقش الباحثة الآراء الداعمة لتحسين خدمة المدنيين عند الحواجز، خاصة تفكيك التوتير

المتأصل بين جنود الاحتلال والفلسطينيين". وقد أقرت الباحثة أن تلك الشركات لم تستطع خدمة المدنيين دون التطرق إلى قتلهم للفلسطينيين والتسبب في معاناتهم، حيث ذكرت "غير الواضح بأي طريقة وبأي معنى ينبغي أن تجعل التغييرات في العملية نقاط التفقيش أكثر مدنية" وبرت الباحثة توجه الحكومات الإسرائيلية إلى تخصيص الحواجز لـ شركات الأمن بأنها رسائل موجهة للمنظمات الدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان وأنها أكثر تحضراً مع المدنيين الفلسطينيين. رغم أن الحواجز ما زالت أماكن تحد من إمكانية التنقل بحرية.

يبدو أن الباحثة هنا ذكرت جزءاً من الحقيقة وأغفلت جزءاً آخر يتعلق بالأسانيد والدلائل والبراهين على معاناة الفلسطينيين. فهناك الكثير ممن قتلهم شركات الأمن الإسرائيلية وعذبهم قبل تاريخ إصدار هذه الدراسة، ولم تستند إليها.

خاتمة الدراسة، ختمت الباحثة دراستها بالتركيز على نقاط القوة والضعف لدى خصخصة الحواجز التي تقع تحت مسؤولية الحكومة إلى القطاع الخاص. وقد ارتكزت على المهمة التنظيمية والخدمة، وإبقاء السيادة في يد الحكومة الإسرائيلية. أي أنها لم تعارض فكرة خصخصة الحواجز بقدر مناقشتها للمنافع التي تعود على إسرائيل نتيجة تلك الخصخصة.

رغم خلاصة الدراسة التي لم تدين خصخصة شركات الأمن، أو تبين جرائم شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية، منذ نشأتها عام 2000 وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة 2014، حجم الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين. مما جعلنا أمام تطور نوعي ليس في أداء الشركات الأمنية الخاصة، وإنما في أدوات القتل الجديدة التي أوجدها الاحتلال على الحواجز، وهي الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسة، والتي تزايدت مع استمرار عمل تلك الشركات، وزيادة جرائمها. وبدل من المحاسبة القانونية للشركات الأمنية

وأفرادها مرتكبي هذه الجرائم، أصدرت المحكمة الإسرائيلية أمر حظر نشر في قضايا القتل والجرائم التي تحدث على تلك الجواز، على سبيل المثال، قتلت مرام صالح ابو اسماعيل وشقيقها ابراهيم برصاص افراد شركة الامن الإسرائيلية العاملة على حاجز قلنديا العسكري عام 2016، وعلى إثرها أصدرت المحكمة الإسرائيلية التي تنظر القضية (حظر النشر)، مما جعل من المستحيل رؤية لقطات لإطلاق النار، وإثبات أن أفراد شركات الأمن الخاص العاملة على الحاجز كانوا على خطأ.